سلسلة أبحاث في | تاريخ البحرين اع الالبوسيوس بشيعية الاسلام والهالهادين اسالت في المحامر وبعد فيغولاللجيعفوريدعن جرية وذنبه مخدن اجدالنجابي لماكان لغ سن من الإنسان مع عبادة الملك العالم عانط انقان وماخلف الإيسل لاليعبدون ليح

الحركة العلمية في البحرين عيسى الوداعي



# الحركة العلمية في البحرين عيسى الوداعي



# اول

# مركـــز أوال للدراســـات والتوثيـــق

اسم الكتاب: الحركة العلميّة في البحرين اسم المؤلف: عيسى السيد جواد الوداعي

الطبعة الأولى، بيروت أبريل 2015

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

التعريف بالمؤلف: أكاديمي بجامعة البحرين، دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، الجامعة الأردنية، مهتم بتحقيق التراث البحراني ونشره، له الكثير من البحوث المنشورة في المجالات المحكمة.

لوصة الغلاف: مـن مخطوطة الروضة «الصفوية في فقـه الصلاة اليومية» للشيخ محمد بن ماجد بن مسعود البحراني الماحوزي (ت 1105هـ/1694م) كتبها بشيراز للسيد الميزا محمد مهدي النسابه، ناسخ المخطوط محمد بن سعيد بن محمد بن عبدالله المقابي البحراني، انتهت رئاسة البلد بعده الى السيد هاشم التوبلاني

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com ISBN 978-9953-0-3242-9 والبَلَكُ الطَّيِّبُ حَرِّرُجُ بَبَاتُهُ بِإِنْ نَ رَبِّهِ..

# الفهرس

لإهداء	5
لقدمة الطبعة الثانية	7
لمقدمة	9
لفصل الأول: المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها	15
بهيد	17
لمدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها	23
ادئ الأمر	24
شتهار المدرسة البحرانية	26
لقرى والمدن العلمية	29
مويل المدارس	34
ظام التعليم في المدرسة البحرانية	40
لحركة العلمية في المدرسة البحرانية	43
نقلاب الحال	51
لفصل الثاني: إسهامات علماء البحرين في العلوم الشرعية واللغوية	<b>59</b>
ولا: الفقه وعلومه	62
انيا: القرآن وعلومه	80
التًّا: الحديث وعلومه	102
إبعا: علم الكلام	122
غامسًا: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية	142
شهر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرانيين	151
عليقات على البحث اللغوي	165
لخاتمة	177
لمصادر والمراجع	183
هرس الموضوعات	195
للخص اللغة الإنجليزية	208

# الإهـــداء

مازال صدى صوته يتردّد في الآذان:

في هذه الأرض كنوزٌ تنتظر من يستخرجها..

يصف شيئًا من ملامحها؛ لعلنا نهتدي إليها..

يغرس فينا حبّ الأرض وحبّ النخيل..

يشدّنا إليها شدًّا:

كنّا هنا، ومانزال، وسنبقى..

إلى أبي

وارث تلك المدرسة العظيمة، وأحد حرّاسها الأمناء..

### مقدمة الطبعة الثانية

باتت الكتابة عن تاريخ البحرين عمومًا، وعن تراثها العلميّ على وجه الخصوص أمرًا واجبًا، ينبغي أن يضطّلع به المؤرّخون، والمثقفون والمهتمّون؛ ليبرزوا ما قدّمت هذه البلاد من إسهامات علميّة وأدبيّة، ويقفوا على مناهج علماء هذه البلاد في التصنيف والتأليف، وبخاصّة بعد تخلّي أكثر الجهات المعنية عن ذلك الأمر، وهو ما حاولنا القيام به في هذا الكتاب.

وكنتُ قد تطرّقتُ - في مقدّمة الطبعة الأولى - إلى صور التخلّي عن ذلك التراث العلمي وإهماله، مبرزًا دور وزارة التربية والتعليم، تتبعها جامعة البحرين، في ترسيخ ذلك الإهمال، ممّا أدّى إلى محو التاريخ العلمي للبلاد، وطمس آثاره من أذهان الناشئة.

ولستُ أعلمُ كيف فاتني الوقوف على دور وزارة الإعلام، التي تعوّل عليها الدول في نشر كلّ ما يتعلّق بها من تاريخ، وحضارة، وإنجازات علميّة، وغير ذلك، وكان المرتُجى منها في البحرين أن تسير السيرة ذاتها، فتنشر من البرامج ما يحقق الغاية من تعريف العالم الخارجيّ بالبلاد: تاريخًا وحضارة.

تلك كانت الصورة الورديّة، التي رسمناها لدور وزارة الإعلام في أذهاننا، وكنّا نلتمس لها العذر في عدم الالتفات إلى تراث البحرين العلميّ الأصيل، ظانّين بأنّ السبب قد يرجع إلى كون معظم التراث العلميّ البحرانيّ مايزال مخطوطًا، وهو سببٌ لا يختلف - في وهنه - عن بيت العنكبوت، إلا أننا تشبّثنا به؛ رغبةً في الركون إلى أيّ سببٍ، حتّى أذن الله بإنجاز هذا الكتاب، فانكشف من الأسباب غير ما ظننًا؛ فقد حملته إلى الوزارة بغية ترخيصه للطباعة، محدّقًا نفسي بنشره خلال

أسبوعٍ أو أسبوعين، ولم يخطر بالبال أن يظلّ الكتاب حبيس الأدراج في الوزارة أكثر من سنة، فلا هي أذنت لي بطباعته، ولا هي منعتني من ذلك! وقد باءت جهودي كلّها بالفشل، وأنا أحاول الوقوف على سبب ذلك التعطيل والمماطلة، ممّا اضطّرني إلى طباعته الطبعة الأولى خارج البحرين، فلمّا وصل الكتاب إلى البلاد، سطت عليه وزارة الإعلام، وصادرت نسخه كلّها، ولم تسمح لي بنسخة واحدة! دون إبداء سبب المصادرة كذلك، ولم ينجُ من مخالب الوزارة سوى مئتي نسخة، بقيت بيد الناشر، وسرعان ما تطاولتها أيدي القرّاء، فنفدت جميعها.

لم يكف المهتمون عن طلب نسخ من الكتاب، فإذا ما علموا بقصّته، ونفاد نسخه طالبوني بطباعته طبعةً ثانية؛ فالتاريخ لا يحب الطمس، ولا يحترم طامسيه! وها هي ذي الطبعة الثانية عن مركز أوال للدراسات والتوثيق ترى النور، بحمد الله وتوفيقه، بعد ستة أشهر من الطبعة الأولى، وأنا أضعها بين يدي القرّاء الأكارم، بإضافاتٍ يسيرة، وتعديلاتٍ طفيفة، راجيًا من الله تعالى أن يجدوا فيها ما يروي ظمأهم المعرفي.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفقنا لخدمة تراثنا العلميّ الأصيل، إنه سميع الدعاء، قريبٌ مجيب.

والحمد لله ربّ العالمين

#### المقدمة

تفخر كلُّ أمَّةٍ، ويعتز كلَّ قومٍ بتراث أجدادهم يحوطونه بعنايتهم، ويولونه المتمامًا كبيرًا، محاولين ترسيخه في نفوس الأجيال الجديدة، وتعريف الآخرين به.

وتتفنن الأمم في طريقة الحفاظ على تراثها، فمرّة يقيمون المتاحف، ويضمّون بين جنباتها ما بقي من إبداعات أسلافهم، ومرة يقيمون المعارض، فيعرضون فيها الصناعات التقليدية، التي برع فيها أسلافهم، ومرة يقيمون الندوات؛ لتسليط الأضواء على ما يميز ذلك التراث، وقد يقيمون لعظمائهم من القادة والساسة والأدباء والمفكرين تماثيل ضخمة، يزينون بها الميادين والساحات العامة؛ اعترافًا بما قدّمه أولئك لأمّتهم.

والأمم حين تفخر بتراث الأجداد، إمّا تفعل ذلك عن وعي بأنّ هذا التراث ركيزة أساسية في وجودها؛ فصاضر الأمّة امتداد لتراثها، وهو المبين للمدى الحضاري الذي وصلت إليه، والحافز لها للمضي قدمًا، والبناء على ما أسسه الأولون.

والبحرين – كغيرها من الحواضر العربية والإسلامية - مرّت بحقبة ازدهارٍ علمي، امتدّت قرونًا عديدة، برز فيها مئات الأسماء من العلماء في شتى ميادين المعرفة، وقد أنتجوا مئات المصنفات في العلوم الدينية والدنيوية، فقد ألفوا في الفقه وأصوله، وفي التفسير، والحديث، واللغة، والفلسفة، والحساب، والفلك، والطب، وغيرها من العلوم المعروفة بومذاك.

وكان المؤمّل من المعنيين بالشأن الثقافي أن يقفوا عند ذلك التراث؛

ليقرأوه ويبينوا خصائصه، ويبرزوا ما انفرد به أولئك العلماء في المنهج أو غيره، غير أن هذا المؤمل لم يكن، بل وجدنا حالا معكوسة؛ إذ تنكّر المعنيون لتراثهم، ولم يبق من ذلك الإرث العظيم سوى بضعة أسماء، يتداولها خاصة الخاصة في مجالسهم، ولا تعرف الأجيال المعاصرة عنها شبئًا:

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيسٌ ولم يسمر بمكة سامرُ

ولقد بُحَّ من المهتمين الصوت، وهم ينادون ويدعون في المحافل العلمية والثقافية إلى إنشاء لجنة متخصصة، تأخذ على عاتقها صياغة تراث هذا البلد، وبخاصة العلمي منه، فتؤوب إلى جمعه من مظانه، فقد تناثر في مكتبات العراق، وإيران، والهند، إضافة إلى بعض المكتبات الشخصية في البحرين، ثمّ تعكف تلك اللجنة على تصنيف ما جمعت، وتحقيقه تحقيقًا علميًّا، ونشره؛ ليكون بين أيدي الباحثين، ينظرون فيه، ويقيمون عليه بحوثهم، ولمّا يُسْمَع الصوت!!

ولعلّ معترضًا يعترض علينا، فيقول إنّ التراث لم يكن مهملا البتة، ويستدلّ على ذلك بإقامة المعارض، والمهرجانات التراثية وغيرها.

وأقول: إن هذا الاهتمام انصب على جانب من جوانب التراث، هو الجانب الحرفي، المتمثل في الصناعات التراثية، كصناعة الفخّار والنسيج وغيرها، ولم يحظ التراث العلمي والأدبي لعلماء البحرين وأدبائها بعناية تُذكر، بل طوته يد النسيان.

ولو أننا أنعمنا النظر لأمكننا الوقوف على أبرز مظاهر تناسي التراث العلمي والأدبي البحراني، فكتب وزارة التربية والتعليم الدراسية، التي تعدد النواة المركزية في التعريف بالبلاد: تاريخًا، وحضارة، وحركة

علمية، تخلو تمامًا من ذكر علماء البحرين وأدبائها، والتعريف بهم، وبمنجزاتهم العلمية والأدبية، على الرغم من بروز منارات علمية شامخة في سماء هذه البلاد، كالشيخ ميثم البحراني، والسيد هاشم التوبلاني، والشيخ سليمان الماحوزي، والشيخ يوسف العصفور، ومئات غيرهم.

وقد انعكس هذا الأمرعلى الطلاب، فبرز جيل جاهلٌ برجالات البحرين، منبت الصلة عن ماضيه الثقافي، وقد سألتُ طلبتي في جامعة البحرين عن الشيخ ميثم البحراني، فأجمع أكثرهم على عدم معرفتهم به، وقال بعضهم إنها المرة الأولى التي يطرق فيها هذا الاسم سمعه!!!

ولم تكن وزارة التربية والتعليم وحيدة في ميدان تناسي التراث البحراني، فقد تابعتها جامعة البحرين، فلا هي أنشأت قسمًا لجمع ما تناثر من تراثنا أسوة ببقية الجامعات، ولا استحدث قسم اللغة العربية فيها مسارًا خاصًا لدراسة الأدب البحراني والتعريف به، بل اكتفى عقرر (الأدب في الجزيرة العربية) الذي جعله مقررًا اختياريًا، ولا يأخذ الأدب البحراني فيه بنصيب!

وقد انعكس هذا التناسي سلبًا على برنامج الدراسات العليا في قسم اللغة العربية؛ إذ لم تتناول أية رسالة أدب البحرين، ولا الحركة العلمية فيها، على الرغم من ابتداء البرنامج سنة 1991م!!

وإنْ تعجب فاعجب من مكتبة الجامعة، التي تكاد تخلو ممّا طُبِعَ من نتاج علماء البحرين على قلة هذا المطبوع، وعلى الرغم من توافره في السوق المحلية!! وتأسيسًا على الحال الموصوفة، لم يبقَ أمام المهتمين إلا القيام بمحاولاتٍ فردية، علّهم ينقذون بها شيئًا، ويخرجونه من دائرة النسيان التي أريد له أن يقبع فيها، فاشتغل بعضهم بما وجد من مخطوطات، وحققها ونشرها، لكن ذلكم العمل – على أهميته - يبقى فرديًا متناثرًا، والمراد أن يتحوّل إلى عملٍ علميً يحدّه إطارٌ واضح؛ كي يتمكّن من تقديم صورة واضحة لما كانت عليه الحال العلمية في هذه البلاد.

وفي هذه السبيل يأتي هذا البحث؛ فهو يحاول رسم خريطة شاملة للحركة العلمية في البحرين، تلك الحركة التي امتدّت لأكثر من سبعة قرون، فقد حاول تجلية تاريخ المدارس في البحرين، والحالات التي مرت بها في قوتها وضعفها، وتابع البحث أوجه النشاط العلمي في تلك المدارس، كما كان من وُكْدِهِ متابعة إسهامات البحرانيين في العلوم والمعارف الشرعية واللغوية، وإبراز ما يتميّز به النتاج العلمي البحراني في المنهج، والمادة العلمية المطروحة.

وليس أضرّ على هذا البحث من النظر إليه عبر الثقوب السياسية الضيقة المقيتة، ومحاولة إخراجه من الدائرة الوطنية الكبرى، وربطه بفئة أو طائفة دون أخرى؛ فتنطلق الأسئلة الساذجة، التي تنمّ في أغلبها عن ضيق عطن السائل، وانغلاق صدره عن البخوع إلى الحقائق التاريخية، متناسيًا أنّ عملنا هنا إنّا هو عمل المؤرّخ، الذي يذعن إلى الأدلة التاريخية الدامغة، فما وجد منها صادقًا أخذه واعتمده، ولا يمكنه - ما دام صادقًا - أن يختلق وقائع لم تكن، أو يخفي أحداثًا، أو أسماءً كان لها وجودها التاريخي المؤثر.

من أجل ذلك، كان من أوضح اهتمامات الباحث البحثُ، والتنقيبُ في الكتب التاريخية، التي درست البحرين، ورجالاتها في المدة المحصورة في

عنوان البحث، فوجد كمًّا هائلا، قديًا وحديثًا، أمكنه الاطمئنان إليه؛ لتواتر أخباره، وشهادة الواقع عليها، في حين وجد كتاباتٍ حديثة، زعم أصحابها أنهم يؤرّخون بها، كان من وكدها إخفاء الحقائق التاريخية الثابتة، وطمسها بطرقٍ فجّة، في محاولةٍ بائسةٍ لتأسيس ذاكرةٍ حديثة، ليس لها أساس من تاريخ أو جغرافيا، ولا تصمد أمام النظر التاريخي العلمي؛ فكان اطراحها، وعدم الاعتناء بها أليق وأقرب إلى المنهج العلمي.

ولستُ إخالُ هـذا البحث يضيق بحن يرشده إلى مكامن القصور أو التقصير، أو يدلّه على حركة علمية لعلماء بحرانيين، كانت في أوال، فأغمض عينه عنها، لكنه يشترط في ذلك كلّه الحجة والدليل التاريخيين، مستمسكًا بقول الحقّ تعالى: ﴿ قُلُ هَاتُواْ بُرُهَانَكُمُ إِن كُنتُمُ صَلاقِينَ ﴾ القول الحقّ تعالى: ﴿ قُلُ هَاتُواْ بُرُهَانَكُمُ إِن كُنتُمُ صَلاقِينَ ﴾ القول الحقّ تعالى: ﴿ قُلُ مَا يُوا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لم تكن الرحلة في هذا البحث يسيرة، بل كانت تسير مرة، وتتوقف مرات أخرى؛ ذلكم بأنّ البحث يعتمد أساسًا على مادّةٍ ما يزال أكثرها مخطوطًا، ولم يكن الحصول على نسخٍ من تلك المخطوطات ميسّرًا داهًا، وكثيرًا ما رجع الباحث بخفي حنين، بعد أنْ أمضى أسابيع يرجو من أحدهم إطلاعه على ما يكتنزه من مخطوطات! ولولا أنْ منّ الله عليّ بمعرفة الأخ الكريم، سماحة الشيخ محمد عيسى المكباس لوهنت العزيمة، وما واصلت البحث، فلسماحة الشيخ مني الشكر كلّه؛ إذ لم يبخل عليّ بما عنده من كنوز بحرانية، بل زوّدني بنسخٍ مصورة من يبخل عليّ بما عنده من كنوز بحرانية، بل زوّدني بنسخٍ مصورة من تلك الكنوز، أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

والشكر موصولٌ إلى أخوي العزيزين: الدكتور ناصر حميد المبارك، والدكتور على عبدالنبى فرحان، اللذين تجشّما قراءة الكتاب في

مسوّدته، فلم يبخلا عليّ ملاحظاتهما السديدة، وقد أفدت من ذلك كله في تقويم ما اعوجً، وإصلاح ما بدا من خلل.

والله سبحانه نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح، إنه خير مأمول، وأكرم مسئول، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

# الفصل الأول

المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها

#### تمهيد

تقاس الحركة العلمية في أي بلد بأمرين اثنين مجتمعين: أحدهما انتشار المدارس العلمية، وما يرتبط بها من أمور تشييدها، والعناية بها، وتمويلها، والآخر إسهام علماء ذلك البلد في المسار العلمي والثقافي، ذلك الإسهام الذي يتمثل في كثرة العلماء، ووفرة مصنفاتهم العلمية، وتأثيرها في المحيط العلمي.

وقد اجتمع للبحرين الأمران معًا، حتى صارا من مميزاتها، التي لا يرى المؤرخون بدًّا من الوقوف عليهما، والإشارة إليهما، كما نجده جليًّا في قول الشيخ علي البلادي (1340ه/ 1921م)، وهو يتحدث عن الجو العلمي في البحرين، فقد لاحظ أنّ أهم ما عيّز البحرين عن غيرها هو «كثرة العلماء فيها والمتعلمين، والأتقياء الورعين، والشعراء والأدباء والمتأدبين، وخُلص الشيعة المتقدّمين، وكثرة المدارس والمساجد، وفحول العلماء الأماجد»".

وتلك إشارة منه دقيقة، ووصف بالغ الأهمية؛ فقد «كانت البحرين محل هجرة، تشدّ إليها الرحال؛ لطلب العلم، والتفقه في الدين، ولا تزال آثار الحوزات العلمية فيها تنبئ عن احتضانها الألوف من الطلاب»("، كما كانت محطّ تقدير المدارس العلمية العريقة في الحلة وغيرها، حين كانت تلك المدارس توفد إلى البحرين الوفود، تسأل عن معضلٍ علميّ، حارت فيه الأنظار تارةً، أو تدعو أحد أعلام البحرين المشار إليهم بالبنان لزيارة تلك المدارس، وإفادة طلابها وعلمائها، بإلقاء الدروس العلمية، أو مناظرة العلماء في تلك المدارس تارةً أخرى (").

 <sup>(1)</sup> البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين،
 مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1994، ص 47.

 <sup>(2)</sup> العصفور، على محمد: بعض فقهاء البحريان في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحريان، ط1، 1989، ص 12- 13.

<sup>(3)</sup> ينظر على سبيل المثال قضية الشيخ ميثم مع علماء العراق في: العصفور، يوسف: لؤلؤة البحرين، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، ط2، د.ت، ص 256- 258.

ولا بدّ من الإشارة، في هذا المقام، إلى أننا عندما نتحدّث عن البحرين، فإنّما نتحدّث عن البحرين بحدودها السياسية المعروفة اليوم، وهي التي كانت تعرف بأوال قديًا، مع إيماننا بصعوبة الفصل بين هذه الجزيرة، وبين امتداداتها التاريخية، المتمثلة في القطيف والأحساء، فإنّ الطبيعة الديموغرافية لهذه المناطق الثلاث تبقى واحدة، ولا يمكن الفصل بينها، فالمذهب العقدي واحد، واللهجة واحدة، وروابط القربي بين المناطق وثيقة وثيقة.

وإنّا فصلنا، في هذه الدراسة، لسبب علميًّ واحد، يتمثل في التركيز على أصل المدرسة البحرانية، دون امتداداتها، ومن المعروف تاريخيًّا أنّ هذه الجزيرة، أعني جزيرة أوال، كانت هي مدينة العلم، والمركز الذي يؤمّه المتعطشون إلى العلم والمعرفة؛ ليتتلمذوا على أيدي علماء البحرين ومشايخها، وكان من ضمن أولئك الوافدين أهل القطيف والأحساء.

وقد فسحت الحواضر العلمية المعروفة للبحرين مكانًا مميّزًا؛ لما وُجِدَ فيها من طاقات علمية شامخة، تركت آثارها جلية في المسيرة العلمية والثقافية، حتى باتت هذه الجزيرة الصغيرة في مساحتها تغصّ بمئات العلماء في كلّ عصر، وقد رفد أولئك العلماء الساحة العلمية الإسلامية بما صنفوا من كتبٍ ورسائل في شتى صنوف المعرفة، فصاروا نجومًا تنير الدرب للسالكين طريق العلم والمعرفة، وأعلامًا تنحني جباه العلماء لهم، فلا يكاد الباحث يطالع كتب التراجم حتى تكتحل عيناه بأسماء مثل الشيخ المتكلم أحمد ابن سعادة الستراوي (قبل 672ه/ 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699ه/ 1299م)، والشيخ أحمد ابن المتوّج (620ه/ 1417م)، والسيد حسين الغريفي (1001ه/ 1952م)، والسيد ماجد الجدحفي (1008ه/ 1618م)، والسيد علي بن سليمان القدمي (1608ه/ 1651م)، والسيد هاشم التوبلاني والشيخ علي بن سليمان القدمي (160ه/ 1653م)، والشيخ يوسف العصفور البحراني عبد الله السماهيجي (1135ه/ 1709م)، والشيخ حسين العصفور (121ه/ 1801م)، والشيخ عبد الله السماهيجي (1709ه/ 1703م)، والشيخ حسين العصفور (121ه/ 1801م)، والشيخ عبد

الله الستري (1267هـ/ 1850م)، والشيخ أحمـد بـن صالـح آل طعـان (1315هـ/ 1897م)، ومئـات غيرهـم.

ومن أجل اشتهار البحرين بوصفها مركزًا علميًّا متقدِّمًا، ومن أجل العدد الجمّ من الفقهاء فيها، لجأ الصفويون إليهم؛ واستعانوا بهم في بدء تأسيس الدولة الصفوية؛ كي ينشروا التشيّع في إيران، إذ استعان الصفويون بفقهاء «كانوا في المرحلة التأسيسية من العلماء العرب، الذين استُقدِموا من العراق، والبحرين، وبلاد الشام»".

وللسبب نفسه، أعني العدد الجمّ من الفقهاء في البحرين، صار الفقهاء الآخرون يتخذون من سلوك علماء البحرين وسيرتهم دليلا يُسْتَنَد إليه في تحليل الأشياء أو تحريمها، وبخاصة تلك التي تكون محلّ خلاف بين الفقهاء، فما أحلّه فقهاء البحرين فهو حلال، والعكس كذلك، فقد نقل الشيخ سليمان الماحوزي من بعض كتب الشافعية سؤالا عن القيام إلى المصحف أبدعةٌ هو أم مستحبٌ؟

وقد بين الوجهين الواردين فيه؛ إذ قطع ابن عبد السلام بأنه بدعة، في حين قاسه النووي على القيام للفضلاء من العلماء والأخيار، فقطع بأنه مستحبُّ، ثم علّق الماحوزيُّ على المسألة بقوله: «لم أقف فيه على كلام لأصحابنا، إلا أنّا وجدنا مشايخنا الذين عاصرناهم يفعلونه، وليس استحبابه بعيد؛ من حيث دخوله في تعظيم شعائر الله»(أ).

ولعلك تنبّهت إلى أنّ الحكم إغّا بناه الماحوزيُّ، وهو شيخ الإسلام في البحرين يومذاك، استنادًا إلى السيرة العملية لفقهاء البحرين، الذين عاصرهم، وما كان ذلك ليكون لولا وثوقه بعلمهم، وورعهم.

<sup>(4)</sup> كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2001م، ص 108.

 <sup>(5)</sup> الشيخ سليمان الماحوزي: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الأول، الورقة 43.

وقد استند الشيخ أحمد آل طعان (1315ه/ 1897م) إلى السيرة العملية لفقهاء البحرين كذلك، في مسألة حلّ (الإربيان)، حينما ناقش المجلسيّ في رأيه، ورأى «أن اعترافه [يعني المجلسي صاحب البحار] بأنّ أهل البحرين يأكلونه، ويذكرون له خواص كثيرة، مما يكشف عن الجزم بتحليله، والقطع بدليله؛ لكثرة من فيهم حينئذٍ من العلماء العاملين، والفقهاء الورعين، والمحتاطين والمتوقفين، والممارسين للأقوال والأخبار، والمطلعين على خبايا تلك الآثار، ولم ينقل عن أحدٍ منهم قديمًا ولا حديثًا التوقف في أكله، ولا المناقشة في حله، بل يعدّونه من المآكل الحميدة، والمطاعم اللذيذة، ويهدونه للبلاد البعيدة، فيكشف عملهم عن حصول السيرة العملية على التحليل، التي هي نعم الدليل، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل»(").

فأنت ترى أنّ الاعتماد في الفتيا - هنا - إنّا كان اتكاءً على كثرة العلماء والفقهاء في هذه البلاد، وهو أمرٌ يبعث على الاطمئنان لما يحللون أو يحرّمون، وخصوصًا أنّ أولئك الفقهاء موصوفون بالورع والاحتياط، والممارسة، والاطّلاع على خبايا الآثار.

فلا غرو، إذن، أن تكون هذه الجزيرة مهبط أفئدة العلماء، الذين آثروا ترك أوطانهم، والهجرة إلى هذه البلاد؛ يقيمون فيها: يؤلفون، ويناقشون أقرانهم من العلماء، وما كان ذلك ليكون لولا أن رأى هؤلاء فيها ما يقنعهم بتلك الخطوة، وقد لفتت هذه الميزة، أعني كثرة العلماء المهاجرين إلى البحرين، أنظار الأدباء فخلدوها في أشعارهم، وما سطرت أقلامهم، ومنهم الشاعر الشيخ جعفر الخطى (1028ه/ 1618م) إذ يقول":

<sup>(6)</sup> آل طعان، الشيخ أحمد بن صالح، إقامة البرهان في حلُ الإربيان، مخطوط تحتفظ مكتبة السداد بنسخة منه، الورقة 129.

<sup>(7)</sup> الخطي، أبو البحر جعفر: ديوان الشيخ جعفر الخطي، تحقيق أنيسة المنصور، و عبد الجليل العريض، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، 2002م، ص 209.

من المُزنِ هامٍ لا يجفُّ له قطْرُ فما كاملٌ إلا وفيك له قبرُ أوالُ سُـقيتِ صـوبَ كلِّ مجلجلٍ كأنّـكِ مغناطيـسُ كلِّ مهــذبٍ

ولا غرو كذلك، أن تكون هذه البلاد محطّةً، يستقي منها من استهوتهم العربية وآدابها، من أدباء ومثقفين، ما يصقل مواهبهم، ويشحذ أفكارهم، ويطلق لخيالاتهم العنان، وهو أمرٌ لفت انتباه الرحّالة الأسباني (كارستن نيبور) الذي زار البحرين في ستينات القرن الثامن عشر، فقال متحدّثًا عن توجّه المثقفين الفرس إلى البحرين: « وجا أنّ المثقفين الفرس يجب أن يفهموا القرآن، يقصدون هذه الجزر [يعني البحرين] ليتعلّموا العربية، لذا تدعى البحرين جامعة الشيعة».

ومن اللافت حقًا إطلاق نيبور مصطلح (الجامعة) على البحرين كلّها؛ وهو أمرٌ لا نجد له تفسيرًا أقرب من ازدهار البيئة العلمية والمعرفية في البحرين، حتى صار اسمها مقرونًا بالعلم والعلماء، الذين غصّت بهم مدنها وقراها، فليس غريبًا عن تلك البيئة، ما يُنقل عن اجتماع ثلاث مئة، أو يزيدون من علماء البحرين، في مجلس تعزية، دون أن يكون بينهم تنسيق سابق للحضور، كما ورد في أنوار البدرين (9).

وعلى الرغم ممّا لاقته البحرين من غاراتٍ خارجية، وفتن داخلية استهدفت - أول ما استهدفت - الوجود العلمي فيها، ذلك الاستهداف الذي ممثل في ملاحقة العلماء والتنكيل بهم، وإحراق كتبهم ونتاجهم العلميّ، على الرغم من ذلك كله، لم تخبُ جذوة الإنتاج العلميّ، بل امتدّ على مدى قرونٍ متتالية، وإن كانت وتيرته تقلّ تبعًا لتلك الظروف القاسية، غير أنّ الباحث في التاريخ العلمي لهذه البلاد، لا يجد من تتبّع ذلك

<sup>(8)</sup> نيبور، كارستن: وصف أقاليم شبه الجزيرة العربية، ترجمة مازن صلاح، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط 1، 2013م، ص 292.

<sup>(9)</sup> انظر: أنوار البدرين، ص 48.

التاريخ، ولا من رصد تحولاته وسيرورته، وانتقاله من القوة إلى الضعف، أو العكس، بل وجدنا كثيرًا ممّن أرّخوا للحركة العلمية في البلدان الإسلامية يتنكّب الطريق، ويتجاوز ذكر هذه المدرسة التي رفدت العالم الإسلامي بمئات المصنّفات في شتّى صنوف المعرفة.

ولعلّ في ما قام به (عبد الهادي الفضلي) في كتابه (تاريخ التشريع الإسلامي) خير دليل على ذلك الإهمال المتعمّد، على الرغم من كونه، أعني الفضلي، من أبناء هذه المدرسة، فقد حصر مراكز العلم التي أثرت في تطور الفقه الإمامي في النجف والحلة وحلب والشام وكربلاء، متناسيا مدرسة البحرانية: في على الرغم من انعدام القياس بين مدرسة حلب، والمدرسة البحرانية: في عدد العلماء، وغزارة الإنتاج العلمي، ومدة حياة كلا المدرستين.

وإنه لمن الغريب حقًّا أن ينسبَ الشيخ يوسف العصفور إلى مدرسة كربلاء، حتى إنه قَصَرَ تلك المدرسة على شخص الشيخ يوسف، على الرغم من كونه - أعني الشيخ يوسف - واحدًا من أساطين المدرسة البحرانية، هاجر لاحقًا إلى كربلاء، وقد تناسى الفضليُّ ما قاله في مقدمة الكتاب المزبور من أنّ «الثروة العلمية للفقه الإسلامي، وما يدور في فلكه من تفسير، وحديث، ورجال، وأصول، وما إليها لحريٌ بأن لا يهمل تاريخه؛ ليفاد منه علميا، وليكون تقديرًا للجهود الخيرة التي ساهمت فيه» (١٠٠٠)، وما كان أحراه بأن يفرد للمدرسة البحرانية مكانًا يليق بما قدّمته من إسهامات علمية!

وحتى القامات العلمية الشامخة، التي أسست وروّجت هذه الحركة العلمية، لم تجد من يؤرخ لها من أبناء البحرين إلا في بداية القرن الثاني عشر الهجري، حين التفت زعيم المدرسة البحرانية يومئذ، الشيخ سليمان الماحوزي (1121ه/ 1709م) إلى هذه الثغرة، فبدأ بسدّها، وصنّف كتابيه المشهورين: (فهرست علماء البحرين)، و(جواهر البحرين)، كما خَصّ

<sup>(10)</sup> عبد الهادي الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1992، ص 5.

فيلسوفَ البحرين الشيخ ميثمًا البحراني بترجمة مستقلة، وسمها بـ (السلافة البهية في الترجمة الميثمية)، أمّا قبل ذلك، فقد كان أمر تراجم علماء البحرين متروكًا لعلماء الرجال في العراق أو فارس أو غيرهما، وبدهي ألا يعيط الأباعد برجال البلاد أجمعين، فما يعنيهم غير تدوين المشهورين منهم، وهم أولئك الذين كان لهم اتصال عراكز العلم الخارجية!

# المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها

على الرغم من الأهمية العظيمة التي تبوّأتها المدارس العلمية في البحرين، والأدوار الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي أدّتها على مدى القرون المتتالية؛ إذ كانت سلطتها تفوق السلطة السياسية في البلاد، وكانت للعلماء الذين يشرفون على تلك المدارس كلمة أعلى من كلمة الحاكم السياسي نفسه؛ على الرغم من ذلك كلّه، لم يتتبّع الباحثون تلك المدارس، فلم يقف أحد، في حدود ما اطلع عليه الباحث، على نشأة تلك المدارس، ولا على أطوارها المختلفة، والأدوار التي أدّتها، إلى غير ذلك من المباحث التي يجدر بالباحثين الوقوف عليها.

### ما المقصود عصطلح المدرسة؟

لا بد قبل الخوض في الحديث عن المدارس العلمية في البحرين من تجلية المراد من مصطلح (المدرسة) في هذه الدراسة؛ فقد رأينا بعض الدارسين يدّعي انتشار المدارس بالمئات في قرى البحرين ومدنها، حين جزم بقوله: «فإنك لن تجد قرية من قراها، بغضّ النظر عن مدنها، إلا وفيها مدرسة دينية على الأقل»(۱۱)، وذلك إنّا يصحّ إذا حملنا المقصود بالمدرسة على (الكتاتيب)، فهي التي كانت منتشرة في كل مكان، ولم تكن قرية لتخلو من كُتّابٍ أو أكثر، غير أنّ تلك الكتاتيب لم تكن إلا أماكن لتعليم مبادئ القراءة والكتابة، أمّا مصطلح (المدرسة) الذي نعنيه هنا فهو أكبر من

<sup>(11)</sup> العصفور، علي محمد، بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1989. ص 12- 13.

الكُتّاب؛ إذ يشير إلى المَجْمَع العلمي الذي يلتقي فيه طلبة العلم؛ يتدارسون، ويبحثون، ويؤلفون في شتى صنوف العلم والمعرفة، يقودهم واحد أو أكثر من الفقهاء، وهو ما يمكن أن يكون مرادفًا لمصطلح (الجامعة) المستعمل هذه الأيام، وكانت تلك المدارس محصورة في بعض مدن البحرين وقراها، وهو ما يفسّر عملية النزوح الداخلي، حين يضطر الطلبة المتشوقون إلى الاستزادة من المعارف والعلوم إلى ترك قراهم وبلدانهم الأصلية، والنزوح إلى حيث تكون المدرسة العلمية.

# بادئ الأمر

يكتنف البدايات الأولى للمدارس العلمية في البحريان كثير من الغموض؛ إذ لم تشر المدونات التاريخية المعتمادة إلى ذلك، فلم يكن أهال البحريان شاخصين يومذاك إلى تأصيل هذه القضية، وتدوينها، غير أن كتاب التراجم تفجؤنا، وهي تتحدث عن شخصية الشيخ ناصر الديان راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605ه/ 1208م) بوصفه واحدًا من الفقهاء اللغويين القدامي في البحريان، ثمّ لا تلبث أن تلمع أسماء بارزة في الميدان العلمي، من أمثال الشيخ المتكلم أحمد بن سعادة الستراوي (قبل 672هم/ 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699ه/ 1299م)، وغيرهما.

وإنه لمن البداهة أن نفترض أنّ هؤلاء الأعلام لم يولدوا عالمين، وأنّ المستوى العلمي المتقدّم الذي وصلوا إليه لم يأتِ من فراغ، وإنها كان نتيجة تراكم الخبرات في هذه البيئة العلمية، وأنّ تلكم الخبرات إنّها كانت تُحْتَضَن في أماكن مخصصة، يمكن تسميتها بالمدارس العلمية، حيث يدور البحث العلمي بين الأساتذة وطلابهم، ويمكننا أن نتصوّر أنّ ذلك البحث بدأ متواضعًا، ثم بدأ يقوى إلى أن وصل إلى ذروته على أيدي هؤلاء العلماء.

أُمّة أسئلة عن المدرسة العلمية البحرانية في بداياتها تلحّ على الباحث، فأين كانت؟ وما الدور الذي اضطلعت به؟ ولم لم تُشْتهر في أوساط المدارس العلمية المرموقة؟

والحقّ أنّ كتب التاريخ لا تسعفنا بإجابة عن أيِّ من هذه الأسئلة، غير أنّ الذي يبدو لنا أنّ نشاط تلك المدرسة ظلّ مغمورًا في بداياته؛ وذلك لأسباب عدّة، لعلّ من أهمها:

(أ) الوضع الجغرافي للبحرين، فهي جزيرة محاطة بالماء من جهاتها الأربع؛ الأمر الذي يجعل الوصول إليها، والخروج منها صعبا.

(ب) عدم اتصالها بمراكز العلم المعروفة يومذاك، كمدرسة الحلة، وبغداد، والقاهرة، وغيرها.

ولعدم الشهرة والانتشار، كانت تلك المراكز تنظر إلى المدرسة البحرانية نظرة ثانوية، وذلك أمرٌ عكن تقبّله، وتلمّس العذر للقائلين به؛ فالمدارس المركزية هي التي تفوز غالبًا بأكبر الأساتذة، وأشهرهم صيتًا، وإليهم يشدّ طلاب العلم رحالهم، وقد أبرزت الرسالة، التي بعث بها (علماء العراق) إلى (الشيخ ميثم) هذا المعنى بجلاء، فقد كان الشيخ - من وجهة نظرهم - «معتكفا في زاوية العزلة والخمول، مشتغلا بتحقيق حقائق الفروع والأصول، فكتب إليه فضلاء الحلة والعراق صحيفة، تحتوي على عذله وملامته على هذه الأخلاق، وقالوا: العجب منك أنك - مع شدة مهارتك في جميع العلوم والمعارف، وحذاقتك في تحقيق الحقائق، وإبداع اللطائف - قاطنٌ في ظلال الاعتزال، ومخيم في زاوية الخمول، الموجب لخمود نار الكمال..»(١١)

فعلماء العراق رأوا النتيجة التي ستؤول إليها حال شيخ البحرين وعالمها يومئذ، وهي (خمود نار كماله)، أي اندثار ذكره ونسيانه، مع اعترافهم بشدة مهارته، وحذاقته في العلوم، وما كان ذلك ليكون لو لم يرضَ بالإقامة في (زاوية الخمول)، وما عنوا بها إلا البحرين، كما يدل على ذلك سياق الرسالة، ولم تكن تلك المدرسة لتُنْعت بزاوية خمولٍ لو كانت من المدارس المشهورة.

<sup>(12)</sup> الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 256-257.

## اشتهار المدرسة البحرانية

يمكننا القول بأنّ المدرسة البحرانية مدينةٌ للشيخ ميثم البحراني، الذي قام بدورٍ خطير، غيّر به وجه المدرسة العلمية البحرانية، فقد استجاب لرسالة علماء العراق، وسافر والتقى العلماء هناك، وباحثهم، فعرفوا فضله ومكانته، وتتلمذ عليه كبار علمائهم، كنصير الدين الطوسي، المشهور بالخاجة، والحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي، المشهور بالعلامة، وغيرهمانن فوضع - بسيرته تلك - اسم المدرسة البحرانية في واجهة المدارس العلمية المرموقة يومئذ؛ فإنّ مدرسة يكون هو شيخها، لا غرو تستقطب أنظار العلماء، فهو من اتفقت «كلمة أئمة الأعصار، وأساطين الفضلاء في جميع الأمصار، على تسميته بالعالم الرباني، وشهادتهم له بأنه لم يوجد مثله في تحقيق الحقائق، وتنقيح المباني، والحكيم الفيلسوف، سلطان المحققين، وأستاذ الحكماء والمتكلمين، نصير الملة والدين، محمد الطوسي، شهد له بالتبحر في الحكمة والكلام» (١٠).

وتأسيسًا على السمعة الطيبة التي اكتسبتها المدرسة البحرانية يومثذ، صار العلماء يفدون إلى البحرين، أو يراسلون علماءها، ويباحثونهم في المسائل العلمية المختلفة، كالشيخ حسين بن الشيخ عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي، والد الشيخ البهائي، الذي هاجر إلى البحرين، وبقي فيها «مشتغلا بالتدريس والتصنيف، والعبادة، والتأليف في قرية المُصَلَّى، من توابع بلادنا بلاد القديم، إلى أن توفي بها لثمان خلون من ربيع الأول سنة 984ه/ بلاد القديم، إلى أن توفي بها لثمان خلون من ربيع الأول سنة 984ه/ على ترك بلاد العجم، قائلا: «إذا كنتَ تريد الدنيا فاذهب إلى الهند، وإذا على ترك بلاد العجم، قائلا: «إذا كنتَ تريد الدنيا فاذهب إلى الهند، وإذا

<sup>(13)</sup> انظر: اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 2007م، ص 12- 14.

<sup>(14)</sup> العصفور: لؤلؤة البحرين ص 255.

<sup>(15)</sup> الشيخ على البلادي: أنوار البدرين، ص 44.

كنتَ تريد الآخرة فاذهب إلى البحرين، وإن كنتَ لا تريد الدنيا ولا الآخرة فتوطّن في بلاد العجم»(١٠٠).

ولسنا معنيين - هنا - بالأسباب السياسية، التي أدّت إلى هجرة الشيخ العاملي إلى البحرين، وتركه بلاد فارس، على الرغم من قربه من الشاه طهماسب الصفوي، وعلى الرغم من تبوّئه منصب شيخ الإسلام فيها (تن)، وإنّا يعنينا اختياره البحرين، دون سواها؛ إذ آثرها على المراكز العلمية الشيعية المعروفة يومذاك، كالنجف والحلة، ولسنا نرى علّة لذلك سوى معرفته بالعدد الكبير من الفقهاء والمتقدّمين في العلوم في هذه البلاد؛ ممّا أسس جوًا علميًا متعمّقًا، تمكّن من شدّ انتباه الشيخ العاملي (قا).

وكذلك هاجر إلى البحرين «الفقيه العلامة الشيخ مفلح بن حسن الصيمري، وأصله من صيمر، وانتقل إلى البحرين، وسكن قرية سلماباد، وله التصانيف الفائقة المليحة..»(١٠)، وغيرهما.

كما أُوْلَى علماء العراق وغيرها التراث العلمي البحراني رعاية واهتماما، فبدأوا يشرحون ذلك التراث، أو يعلقون عليه، كما فعل الخاجة نصير الدين الطوسي (672ه/ 1273م) حين شرح (رسالة العلم) للمتكلم البحراني الشيخ أحمد بن سعادة، وأثنى على مؤلفها ثناءً عظيمًا((20) كما سنشير إليه عند دراستنا علم الكلام في المدرسة البحرانية.

<sup>(16)</sup> الأمين: السيد محسن: أعيان الشبيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1983، ج6 ص 58.

<sup>(17)</sup> انظر ذلك في: المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1989م، ص 145- 150.

<sup>(18)</sup> انظر في استعداد علماء البحرين لاستقبال الشيخ العاملي، وتعاملهم معه، وتعامله معه، وتعامله معه، وتعامله معهم: لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف، 26 - 27.

<sup>(19)</sup> أنوار البدرين، ص 68.

<sup>(20)</sup> النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة العارف، بيروت، ط1، 1992، ص 311.

وقد برزت - بعد مرحلة الشيخ ميثم - في كتب التراجم ظاهرة، لم تكن جديدة على المدرسة العلمية البحرانية، لكن وتيرتها شرعت تزداد، أعني ظاهرة ابتعاث طلبة العلم؛ للأخذ عن علماء العراق وغيرها، حيث يلبث أولئك المبتعثون مدة ثم يعودون؛ ليتولوا التدريس في البحرين، وهي ظاهرة أشير إليها في ترجمة واحدٍ من أقدم علماء البحرين المعروفين، أعني الشيخ اللغوي ناصر الدين البحراني (605ه/ 1208م)، فقد قرأ العلوم في العراق، وأقام بها مدة، ثم رجع إلى البحرين ألماهرة، واستمرت الظاهرة، في العراق، وأقام بها مدة، ثم رجع إلى البحرين، واستمرت الظاهرة، فرحل عن البحرين الشيخ أحمد بن المتوّج (820ه/ 1417م)، وتتلمذ على العلامة فخر الدين الحلي في مدرسة الحلة السيفية، ثمّ «رجع إلى البحرين، وقد بلغ الغاية في العلوم الشرعية وغيرها» (22 مصفه ابن أبي جمهور الأحسائي، في كتابه (عوالي اللآلي) بـ «شيخ الإمامية في وقته»، وبـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاويه في جميع العالمين» (22).

وبدهي أن تتوثق الصلات حينئذ بين المدرسة العلمية في البحرين، والمدارس التي ابتُعِثَ إليها الطلاب، بعد أن برهنوا لأساتذتهم وزملائهم على مستواهم العلمي البارز، فلا يكون مستغربًا البتة إذا تولى علماء البحرين مهام التدريس في تلك المدارس، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي (1028ه/ 1618م)، فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز المحروسة، وله مع علمائها مجالس عديدة، ومقامات مشهورة.» ولا غرابة أن يتولّى علماء البحرين المناصب القيادية في القضاء وغيره، حتى خارج البحرين، وهو المعروف عن الشيخ صالح بن عبد الكريم الكرزكاني البحراني (1098ه/ 1686م) الذي ارتحل

<sup>(21)</sup> ينظر: أنوار البدرين، ص 56.

<sup>(22)</sup> المصدر نفسه ، ص 65.

 <sup>(23)</sup> الأحسائي، ابن جمهور: عوالي اللآلي العزيزية، تحقيق آغا مجتبى العراقي، دار إحياء
 الـتراث العـري، بـيروت، ط1، 2009م، ج 1، ص 6، وانظـر: أنـوار البدريـن، ص 65.

<sup>(24)</sup> أنوار البدرين، ص 78.

إلى شيراز، حتى «انتهت إليه رئاسة البلاد المذكورة [أي شيراز] وقام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فيها أحسن قيام، وانقادت إليه حكّامها، فضلا عن رعيتها؛ لفضله وتقواه، ونشر العلوم والتدريس فيها، ولا يكاد يوجد كتاب في جميع الفنون في شيراز إلا وعليه تبليغه بالمقابلة عليه»(25).

### القرى والمدن العلمية

انتشرت في البحريان الكثير من المدارس العلمية، فكان الطلاب يشدون رحالهم إليها من كل أرجاء البلاد، وقد اشتهرت بعض القرى بوصفها أماكن علمية؛ لكثرة المدارس فيها، فلا غرو إن لفتت هذه الظاهرة أنظار الباحثين فوثقوها، لكن توثيق بعضهم ذاك بحاجة إلى بعض التحرير، فقد شابه نوع من الخلط، قد يكون ناشئًا من عدم التبع، أو الانخداع بألقاب مشاهير العلماء المنسوبين إلى مدنهم وقراهم، ومن أولئك الباحثين (وليد خالص) الذي قدم ورقة بعنوان كمال الدين ميثم بن علي البحراني، جاء فيها أن الازدهار العلمي الواسع أدّى «إلى اشتهار قرى بعينها بالعلم، ونسبة علماء كثيريان إليها، وتميزت بيوتات وأسر به هي الأخرى، فمن القرى العلمية: بلاد القديم، وجدحفص، وسترة، وسماهيج، والماحوز، والمنامة، العلمية الباحث البحراني سالم النويدري، الذي عرض في موسوعته (أعلام الثقافة) لذلك قائلا: «عُرِفَت البحريان في العصور السابقة بمدارسها الدينية، المنتشرة في قرى البحريان ومدنها، كالماحوز، وأبي أصبع، والشاخورة، والقدم، وبورى، وسترة، والمنامة، والمحرق» (22).

<sup>(25)</sup> لؤلؤة البحرين، ص 68-69.

<sup>(26)</sup> خالص، وليد محمود، كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1989م، ص 4.

<sup>(27)</sup> سالم النويدري: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، ج1 ص 122.

والحقّ أن المصادر التاريخية التي بين أيدينا، وكتب التراجم التي ترجمت لعلماء البحرين لا تشير إلى وجود المدارس في بعض القرى والمدن التي ذكرها هذان الباحثان، فلم يُعْرَف وجود مدرسة في المنامة، ولا في المحرق، ولا في هلتا، ولا في الغريفة، هذا إذا كنّا نتحدّث عن المدرسة بوصفها مجمعًا علميًّا، يقصده الطلاب؛ ليجلسوا إلى الأستاذ الذي يكون غالبًا من الفقهاء، كما حددناه سابقًا، أمّا إذا كنّا نتحدّث عن الكتاتيب فلا تكاد قرية تخلو من أكثر من كتّاب، فلا وجه إذن لتخصيص بعض القرى أو المدن.

ولخلو بعض القرى والمدن من المدارس العلمية، واشتهار بعضها الآخر بها، وجدنا العلماء المشهورين يرحلون عن بلدانهم؛ ليواصلوا مشوارهم العلمي، فيدرسون، ويزاولون التدريس في المدارس المشهورة، كما هو المعروف عن الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي ترك بلاده (سماهيج)، وتتلمذ على يد الشيخ سليمان الماحوزي في قريته (الماحوز) ولما اشتد في العلم عوده، الشيخ سليمان الماحوزي، وقريته (الماحوز)، و(أبي أصبع)، وقد نصّ على ذلك صار مدرسًا في مدرسة (بوري)، و(القدم)، و(أبي أصبع)، وقد نصّ على ذلك بصراحة في إجازته المبسوطة للجارودي، حين ذكر أنّ الجارودي «قد سمع مني - وقت مهاجرته إلى البحرين، حميت في ظل واليها عن الحين، خصوصًا مني - وقت الدرس بقراءة الغير من كتاب الكافي أصولا وفروعًا، والتهذيب الحديث وقت الدرس بقراءة الغير من كتاب الكافي أصولا وفروعًا، والتهذيب ... وشيئًا من الفقه من كتاب الشرائع، وشرحيه: المدارك والمسالك، والإرشاد، والمختلف في قرية أبي أصبع» (ق).

ويبدو أنّ الشيخ السماهيجي، قد عاد بعد رحلته العلمية تلك إلى (سماهيج) مسقط رأسه، وأسس فيها مدرسة، كما يفهم من إشارة الشيخ

<sup>(28)</sup> السماهيجي، الشيخ عبد الله، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، الورقة 519.

<sup>(29)</sup> السماهيجي، الشيخ عبـد اللـه: الإجـازة الكبـيرة، تحقيـق مهـدي العـوازم القطيفـي، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، ط1، 1419هـ/ 1998م، ص 50 - 51.

إبراهيم المبارك (1399ه/ 1978م) إليها في كتابه (حاضر البحريان)(٥٠٠)

والمعروف من سيرة الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) أنه هاجر من (الدراز) مسقط رأسه؛ ليلتحق عدرسة (الشاخورة) طالبًا فيها، قبل أن يصير شيخها، بل شيخ البحرين الأكبر.

وقد ذكر السماهيجي في إجازته مدرسة أخرى، هي مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني، الذي «كتب كتبًا كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتب كثيرة، بخطّه وخطّ غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»(أأ)، كما نصّ السماهيجي في كتابه المشهور (منية الممارسين) على تلقّي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي العلم في مدرسة (الحجر)(أأ)، كما ذكرت كتب التراجم بعض مدارس (جدحفص)، ومنها مدرسة الشيخ داود بن شافيز، فإنّ «مدرسته هي المسجد المسمّى بمدرسة الشيخ داود، الشائع على ألسنة عوام عصرنا بمدرسة العريبي»(أأ). ومن مدارس جدحفص (مسجد السدرة) الذي وصفه العلامة الشيخ جعفر بن كمال الدين (1091ه/ 1680م) بأنه «مدرسة العلم، ومجمع أولي الفضل والحلم»(أأ).

أمّا الشيخ إبراهيم المبارك فقد ذكر من المدارس مدرسة في (فاران)، نسبها للشيخ محمد الفاراني، ومدرسة في (عالي)، ولم ينسبها لأحد، وثالثة في كرزكان، قال إنّه رأى آثارها، كما أشار إلى مدرسة في (سَبْسَب) خربت بخراب القرية (قال الله عنه الله القرية (قال القرية).

<sup>(30)</sup> انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م، ص 93.

<sup>(31)</sup> الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

<sup>(32)</sup> ينظر: منية الممارسين، الورقة 475.

<sup>(33)</sup> أنوار البدرين، ص 74.

<sup>(34)</sup> المصدر نفسه، ص 97.

<sup>(35)</sup> انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، ص 93- 94.

وقد خلّد الأدباء البحرانيون أسماء بعض القرى والمدن العلمية، التي استمرّ عطاؤها حتى وقتٍ متأخر من القرن الثالث عشر الهجري، ومن أولئك الأدباء الشاعر السيد خليل الجدحفصي (1310ه/ 1892م)، إذ قال (160:

يا أبا أصبع نعمت صباحًا وسموت على قرايا أوالٍ وعزة وجلالٍ وعلوم وحكمة وصلاح كم تقيً مهذب أريحيً ما حوت مثلك المفاخر إلا توبايٌ لا أبعد الله عني ما أرى غير ذي الثلاث ديارًا فعليها الصلاة تترى متى ما

حيثُ كنتِ المحلَّ للأخيارِ بسماحٍ ورفعةٍ وفخارِ وبهاءٍ وعفَّةٍ ووقارِ وانتصارٍ للدينِ واستنصارِ طاهر الفرعِ فيكِ زاكي النجار جدّحف ص لا نجدُ أو ذو قارِ قد حوته ذو النثر والأشعار توبليَّا وليت كانت جواري منبع العلم معدن الأبرار قد تجلّت للناس شمس النهار

ويبدو أنّ بعض تلك المدارس نالت شهرة فاقت غيرها من المدارس، فتحوّلت إلى مدرسة مركزية؛ إما لوقوعها في عاصمة البلاد السياسية، أو لوجود المرجع الديني للبلاد فيها، ولعلّ أشهر تلك المدارس مدرسة (البلاد القديم) التي اتّخذت من مسجدها المعروف تاريخيًّا بـ(المشهد ذي المنارتين)، والذي يعرفه الناس في أيامنا هذه بـ(مسجد الخميس) مقرًّا لها، بوصفها المدرسة المركزية في البحرين، وفيها تقام مراسم تقليد القضاء وغيره، فلمّا قُلّد السيد جعفر بن السيد عبد الرءوف الموسوي القضاء، والأمور الحسبية «أُفْرِغت عليه الخِلّع من الديوان، وذلك بالمشهد

<sup>(36)</sup> الجدحفصي، خليل بن عبد الرءوف، ديوان ابن يتيم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص 364.

المعروف بذي المنارتين، من أوال البحرين، وذلك في ثالث عشر شهر صفر السنة السادسة بعد الألف» (١٥) .

ولأهمية هذه المدرسة، يُنْقَل من يعيَّن في منصب مشيخة الإسلام إليها، وإن لم يكن من أهالي البلاد القديم، وهو ما وجدناه في ترجمة الشيخ سليمان الماحوزي، الذي «سكن البلاد القديم، وبها توفي، وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد من العلماء من غير أهل البلاد القديم، ينقله أهل البلاد إليها؛ لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين، ومسكن الملوك والتجّار، والعلماء وذوى الأقدار»(قد).

وفي مرحلة لاحقة، حين حاقت بالبلاد القديم الأخطار، وصار تركيز الغزوات عليها، بوصفها عاصمة البحرين السياسية، تخلّت مدرسة (البلاد القديم) عن ريادتها، وحلّت محلّها مدرسة (الشاخورة)، وذلك حين جعل المرجع الديني الأكبر يومنذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216ه/ 1801م) من بيته مقرًا لتلك المدرسة («، وقد اجتمع فيها «جماعة كثيرة، يطول ذكرهم... وقد كانت البحرين في عصره، وقبله عامرةً بالعلماء الأعلام الأنجاب، والمشتغلين والطلاب، مع ما هي فيه في الغالب من الحوادث الكثيرة والخراب» (»).

وقد تخرّج في مدرسة الشيخ حسين هذه عدد كبيرٌ من العلماء، أحصى فاضل الزاكي منهم ثلاثين واثنين، شارك جلّهم في الحركة العلمية بما صنّفوا من كتب ورسائل في صنوف العلم والمعرفة (١٠٠٠).

<sup>(37)</sup> أنوار البدرين ص 95.

<sup>(38)</sup> المصدر نفسه، ص 132-133.

<sup>(39)</sup> الشويكي، الشيخ مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 2011م، ص-118.

<sup>(40)</sup> أنوار البدرين ص 183.

<sup>(41)</sup> انظر: الزاكي، فاضل: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، المجلس الإسلامي العلمائي، البحرين، ط1، 2012م.

وبعد مقتل الشيخ حسين العصفور سنة (1216ه/ 1801م)، واضطرار الفقهاء من أولاده وغيرهم إلى الهجرة من البحرين، نقل تلميذه الشيخ عبد الله الستري (1267ه/ 1850م) المدرسة المركزية إلى قرية (الخارجية) في سترة؛ فقد كان الستري يومئذ عالم البحرين الأبرز، وشيخها الأكبر، فاجتمع إليه من الطلاب عدد كبير (20).

# تمويل المدارس

إنّ انتشار المدارس بالشكل الذي رأيناه، يفرض علينا سؤالا عن تمويل تلك المدارس، فمن الذي كان يمدّها بما تحتاج إليه من موارد مادية تضمن لها البقاء والاستمرار؟

والحق أننا لا نجد حديثًا صريحًا عن تمويل المدارس في بداياتها الأولى، لكن يبدو أنّ هذه المؤسسة العلمية كانت تمرّ بأوقاتٍ تكون فيها المصادر المادية متوافرة، وبأوقاتٍ أخرى تكون في أمسّ الحاجة إلى العون المادي.

ولعل أقدم وثيقة تاريخية تتصل بما نحن فيه، تلك الرسالة التي بعث بها الشيخ ميثم البحراني إلى الخاجة نصير الدين الطوسي (4)، وقد بين الشيخ ميثم فيها حال طلبة العلم في البحرين، طالبًا من الطوسي إمدادهم بما يرفع عنهم الحاجة، فيقول: «ولا شكّ أنّ صلاحه [يعني الخاجة الطوسي] قد اتصل بأكثر القطر المعمور، عمره الله بدوام دولته، وقيام حجته، والمحاويج من قطرنا الضعيف مضطرون إلى لطيف ترتيبه، متشوّفون إلى إفاضة شريف سيرته، وملاحظة عنايته، ومحاسن سنته، خاصةً المحاويج من طلبة العلم، وسلّاك مناهج الفضل والحلم، فمنهم

<sup>(42)</sup> انظر: أنوار البدرين، ص 202.

<sup>(43)</sup> هـو محمـد بـن محمـد الطـوسي، المشـهور بالخواجـة نصـر الديـن، مـن أشـهر علـماء القـرن السـابع الهجـري، ولـد في طـوس سـنة 597هـ/ 1203م. كتـب الطـوسيّ في مختلـف العلـوم، كالمنطـق، وعلـم الـكلام، والفلسـفة، وعلـم الفلـك، والجـبر، وغيرهـا، ومـن أشـهر كتبـه: تجريـد العقائـد، والتذكرة في علـم الهيئـة، والتذكرة النصيريـة، وغيرهـا.

من شغَلَه لِجاجُ قَلَمِ الخَراج عن النهوض إلى حيّز التحقيق، ومنهم من فقد مركوبه؛ لعدم الردِّ عن سلوك الطريق، يتحسرون على التَّعلَي إلى أفق عليين، فيأتي وقتهم إلى أسفل سافلين، يستغيثون من ضيق الأقفاص، فينادون ولات حين مناص.

هذه حالتهم المفصح عنها مقالتهم، والله المستعان، وعليه التكلان» (١٠٠٠).

لقد رسم الشيخ ميثم صورة جليّة لطلاب العلم في البحرين، فهم في فقر يجبرهم على ترك التحصيل العلمي، على الرغم من استعدادهم النفسي والذهني للعلم وتحصيله، ويبدو من هذه الرسالة أنّ الضرائب المفروضة عليهم، وعلى الناس جميعًا باهظة، فلا يتحملونها إذا هم انصرفوا للعلم وحده، كما يبدو أنّ الطلاب كانوا يسكنون في أماكن غير لائقة، عبرت عنها الرسالة بالأقفاص الضيقة.

ومن أجل ذلك تقدّم الشيخ ميثم بالتماسه إلى الطوسي، «فإن أمكن الأخذ بأيديهم بجميل عنايته، والاهتمام من أمورهم بجزيل إفاضته، فتلك منحة من الله تعالى تغشاهم، ونفحة لديه تتلقاهم، وبها يكون الذكر الجميل، والشكر الجزيل، من الخلائق أجمعين في الدنيا، والنعيم المقيم والرضوان من ربّ العالمين في الآخرة، فإنه نعم المسعى لراحة العباد، والعقبى يوم التناد» (١٠).

ويستطرد الشيخ ميثم في رسالته، فيرسم ما ينبغي أن يكون عليه عطاء طلاب العلم، فيقول: «أمّا من عليه الأزواد من طلبة العلم فيضاف ما عليه من ذلك المقدار، وأما المعدمون فيوظّف لهم من الأزواد السلطانية شيء من الشمار على حسب كفايتهم بالقناعة، فلعلهم بلطف ترتيبه

<sup>(44)</sup> المكباس، محمد: مراسلات علماء البحريان، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 49-50.

<sup>(45)</sup> المصدر نفسه، ص 50.

يصلون إلى بعض الراحة، ويحصلون على طرفٍ من الاستراحة، وكلٌ ميسّرٌ لما خلق له» (١٠٠٠).

ولعلَ في تحديد الشيخ ميثم لما ينبغي أن يكون عليه العطاء، إبرازًا لخصوصية طلاب العلم المعوزين في البحرين، وإشارةً منه إلى الشيخ الطوسي كي لا يعاملهم معاملة غيرهم من طلاب العلم؛ ذلك بأن الطوسي قد فرض لدارسي الفلسفة وعلم الكلام ثلاثة دراهم يوميًّا، ولدارسي الفقه درهمين، في حين جعل عطاء المهتمين بدراسة الحديث درهمًا واحدًا.

لقد رسمت هذه الوثيقة التاريخية المهمة صورة الفقر الذي كانت تمرّ به المدرسة العلمية في البحرين، حتى احتاج شيخها إلى طلب العون المادي من الخارج، غير أن تلك المدرسة قد مرّت لاحقًا بأوقاتٍ ازدهرت فيها ماديًّا، وذلك حين حظيت بعناية من الحاكم السياسي للبلاد نفسه، وقد أشارت كتب التراجم إلى طرفٍ من ذلك، ففي حكاية طويلة أوردها البلادي في أنوار البدرين، دارت بين شيخ الإسلام في البحرين يومئذ الشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني (105ه/ 1693م)، وحاكم البحرين محمد بن ماجد آل ماجد البلادي؛ أغلظ الفقيه القول للحاكم، وتفل في وجهه، ثمّ ماجد آل ماجد البلادي؛ أغلظ الفقيه القول للحاكم، وتفل في وجهه، ثمّ الإطلاق، ولا سيما أنه اعتذر إليه بعذر، وكان ذلك الحاكم هو الذي يجري الإنفاق على الشيخ وتلامذته من ماله، فخاف الشيخ أن يعقبه ذلك الحاكم بسوء ومكروه؛ لسوء صنيعه معه، فلمّا مضى شطر من الليل، وإذا بباب الشيخ يُطْرَق، فخاف من ذلك، وارتقب ما ظنّه مما هنالك، وأرسل من يكشف الخبر، وإذا هو رسول ذلك الحاكم، ومعه خلعة وكسوة له ولأهل يكشف الخبر، وإذا هو رسول ذلك الحاكم، ومعه خلعة وكسوة له ولأهل بيته، ولتلامذته دنانير، ودراهم زيادة عن وظائفهم المقررة المعتادة» ""،

<sup>(46)</sup> المكباس، محمد: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 50.

<sup>(47)</sup> أنوار البدرين، ص 120.

يتجلّى من هذه الحكاية أنّ الحاكم هو من يحوًل المدرسة الدينية، ويجري على الشيخ وتلامذته النفقة من ماله الخاص، لا من مال الدولة، فإنّ لهم وظائف، أي عطاءات محددة معتادة، كما نجد وزير البحرين سنة 1001ه/ 1592م ركن الدين محمود بن نور الدين «قد أوقف وقفيات كبيرة، شجِّلت جميعها على قوالب من الحجر الموجود في المسجد، ومن هذه الوقفيات الجوبار (١٠٠ الواقع غربي عين قصاري الصغيرة، أي الدوبية، وبعض البساتين؛ للصرف على عمارته، والإنفاق على طلبة العلم» (١٠٠٠).

وليست البحرين في ذلك بدعًا بين العواصم العلمية الإسلامية، فقد كانت الأوقاف هي الوسيلة التي تضمن استمرار المدارس في عطائها، وهو أمرٌ شائعٌ، فما يبنى مسجد، أو مدرسة، أو رباط، حتى يكون له أوقاف، يوقفها الموسرون؛ لضمان بقاء تلك المؤسسات.

والبادي للعيان أنّ تمويل المدارس إنّما يكون من أولي النفوذ الاقتصادي، ومن أموالهم الخاصة؛ اعترافًا منهم، فيما يبدو، بخطورة الدور الذي تقوم به تلك المدارس في المجتمع يومذاك، إذ كان العلماء يتميّزون بمكانة اجتماعية مرموقة، وكان المجتمع ينقاد إلى توجيهاتهم؛ ومن أجل ذلك لم يكن يقدّم من العلماء إلا من امتلك شرائط التقديم؛ «لأن البحرين في الزمن القديم ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقدّمون، مع كثرة العلماء، والسلطان على مذهبهم، إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيما باتفاق العلماء»(50).

<sup>(48)</sup> الجوبار عبارة عن شريط ضيقٍ من الأرض، يقع على مجرى مياه الري، أو بين قطعتين كبرتين. انظر: حسين، حسين محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 2010م، ص 65.

<sup>(49)</sup> علي هلال وآخرون، المشهد ذو المنارتين، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، مملكة البحرين، الطبعة التجريبية، 2008، ص 37.

<sup>(50)</sup> أنوار البدرين ص 123.

ولا تشير المصادر التاريخية التي بين أيدينا إلى مصادر التمويل بعد ذلك، وكذلك لا نجد إشارة في الكتب الفقهية إلى تخصيص مورد ماليً للمدارس العلمية (١٤٠)، كالمعمول به في أيام الناس هذه؛ إذ يفتي فقهاء الشيعة بتخصيص جزء من (الخمس)؛ لصرفه على طلبة المدارس العلمية ومعلميهم (٤٥). فهل كان التمويل معتمدًا على قدرة الفقيه المادية؟

قد يبدو هذا الاحتمال منطقيًا في بعض حالاته؛ فإذا علمنا المكانة الاقتصادية التي كانت عليها بعض الأسر العلمية، كأسرة (العصفور) على سبيل المثال، كونها إحدى الأسر المشهورة بالمتاجرة في اللؤلؤ، عصب الحياة الاقتصادية يومئذ (قائه فإنه سيسهل علينا تصور القدرة المادية للشيخ حسين العصفور، تلك القدرة التي تمكنه من إدارة المدرسة، وتمويلها، دون الحاجة إلى غيره.

ولما آلت الزعامة الدينية إلى الشيخ عبد الله الستري (1267ه/ 1592م) حاول أن يجعل المدرسة الدينية مكتفيةً بنفسها، ومستقلة عن غيرها ماليًّا، فجعل تجويل مدرسته ذاتيًّا؛ ذلك بأنه فرض على طلابه العمل بأيديهم؛ لتحصيل معاشاتهم، فإنه «كان يجلس في مجلس التدريس، وقبل اشتغاله بالدرس كان هو والحاضرون من العلماء المشتغلين، يشتغلون في فتل الحبال وتمييلها؛ لأجل صنعة الفرش المسماة بـ(المِداد)، وكانت معايشهم منها، وله ولأولاده من بعده دكاكين لصنعتها، فإذا أكمل الطلبة والعلماء الذين يدرسون عنده، أخذ ممّا صنعوه من الميال، والحبال، واشتغل بالدرس» «٤٠٠ يدرسون عنده، أخذ ممّا صنعوه من الميال، والحبال، واشتغل بالدرس» «٤٠٠ ولم

<sup>(51)</sup> ينظر على سبيل المثال:باب (مصرف الخمس) من كتاب سداد العباد للشيخ حسين العصفور، ص 350.

<sup>(52)</sup> انظر على سبيل المثال: زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط2، 1993م، ج2، ص 291.

<sup>(53)</sup> انظر: السلمان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، مارس 2010م، الشيخ حسين العصفور، مارس 2010م، البحرين، ص 1.

<sup>(54)</sup> أنوار البدرين ص 202.

ويندرج تحت عنوان التمويل الذي نتحدّث عنه، تزويد تلك المدارس بما تحتاج إليه من كتب ومصادر؛ كي تكون تحت أيدي الطلاب ومعلميهم، يفيدون منها؛ وهو أمر تنبّه إليه بعض علماء البحرين، فأخذوا على عاتقهم مهمة تزويد المدارس بما تحتاج إليه من كتب، ومن أولئك الشيخ داود الجزيري، الذي «كتب كتبًا كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتبٍ كثيرة، بخطّه وخطّ غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة» (قورة عشر الهجري، فلنا أن الشيخ داود هذا من علماء البحرين في القرن الحادي عشر الهجري، فلنا أن نتصور ذلك الجهد الجبّار الذي بذله في تزويد مدرسته بهذا العدد الهائل من المخطوطات.

ويبدو أنّ همّ نشر العلم والثقافة كان يسيطر على عدد كبير من علماء البحرين؛ فتراهم يؤسسون ما نسميه اليوم بالمكتبات العامة في قراهم ومدنهم التي يسكنونها، فقد وصف الشيخ سليمان الماحوزي الشيخ علي العسكري، أحد علماء البحرين في القرن العاشر الهجري، بأنه «أوحد عصره غير مدافع، وله كتبٌ منها كتاب (شرح الألفية) مفيد، كثير المباحث، وهو عندي، وله حواشٍ مفيدة، ورأيت خطه في كتبه، وفي الكتب الموقوفة على أهل الماحوز من كتبه كثير، مثل كتاب (المنهاج) وكتاب (أحكام القرآن) للقطب الراوندي» 650.

فأنت ترى أن الوقف - هنا - كان على أهل (الماحوز) قاطبة، وهي إحدى قرى البحرين المشهورة، وأنّ الوقف لم يكن إلا كتب العلماء، ولنا أن نتخيّل تأثير تلك المكتبة العامة التي يفيد منها أهل القرية قاطبة في الحياة العلمية، والثقافية في تلك القرية.

<sup>(55)</sup> الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

<sup>(56)</sup> أنوار البدرين ص 72.

### نظام التعليم في المدرسة البحرانية

لا يختلف النظام الأساسي في المدرسة العلمية البحرانية، ولا مناهج التدريس فيها عن مثيلاتها من المراكز العلمية المشهورة في النجف، أو القاهرة، أو غيرهما؛ لأنّ الهدف من الدراسة في تلك المراكز واحدٌ، فإنها جميعًا تسعى إلى تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية؛ وقد وجد رواد تلك المدارس أنّ هدفهم لا يتحقق إلا «بمعرفة المقدمات الست، وهي الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، وشرائط الأدلة – أي المنطق – والأصول الأربعة وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل» (52).

ومن أجل ذلك عُنِيَت تلك المدارس بما يصقىل هذه الملكة في نفوس الطلاب، إذ يبدأون «بدراسة مجموعة من العلوم الأولية العامة، التي تساهم في تأسيس قاعدة علمية متينة في ذهن الطالب، تتيح له الاطلاع على مختلف العلوم الإنسانية بشكل مجمل، وتمكنه من فهم واستيعاب مناهج المراحل اللاحقة، وتسمّى هذه المرحلة بمرحلة (المقدمات)، وهي تضم النحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، ودروسًا مبسّطة في الأحكام الشرعية الفقهية» (88).

وتتبوأ الدراسات اللغوية في المدارس الدينية مكانًا مرموقًا؛ فلا غنى للفقيه، أو المفسِّر، أو الأصولي عن فهم تراكيب اللغة وإمكاناتها النحوية والبلاغية، وقد عبر الطبرسي في كتابه (مجمع البيان) - وهو من أكبر مصادر المدرسة الإمامية، بله البحرانية - عن ذلك بجلاء حين رأى أنّ «الإعراب أجلّ علوم القرآن؛ فإنّ إليه يفتقر كلّ بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق،

<sup>(57)</sup> العاملي، زيـن الديـن، الروضـة البهيـة في شرح اللمعـة الدمشـقية، قـم 1396هـ/ 1976م، ج3 ص 62.

<sup>(58)</sup> الباقري، جعفر، ثوابـت ومتغـيرات الحـوزة العلميـة، دار الصفـوة، بـيروت، ط1، 1414هـ/ 1994م، ص 48.

ويستخرج من فحواها الأعلاق، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام، الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه...فكل من عرف العربية والإعراب عرف فحواه، ويعلم مراد الله قطعًا»(5).

وهذا ما يفسّر الاهتمام بدراسة النحو في تلك المدارس؛ إذ «وُضِعَ منهجه على ثلاث مراتب: ابتدائيّ، ويتمثّل بكتاب (الآجرّومية)... ومتوسط، ويتمثّل بكتاب (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام... ونهائي، ويتمثّل بكتاب (ألفية ابن مالك)... وحيث قد شُرِحَت تلك الأرجوزة من أكثر من شارح، فإنّ بعض الحوزويين أساتذة أو طلابا قد يختارون شرح ابن الناظم، فيما يختار آخرون شرح ابن عقيل. وللتوسّع في دراسة المصطلحات النحوية يدرس بعض الطلاب كتاب (مغنى اللبيب) لابن هشام»(60).

والحقّ أنّ المتتبّع لأحوال العلماء في المدارس العلمية سواء في العراق أو البحرين سيجد أنها لم تكن تلتزم بقائمة الكتب التي أوردها البهادليّ في الاقتباس السابق، وإن كانت من ضمن الكتب المرشّحة للدراسة؛ ذلك بأنا نجد أساتذة المدارس وشيوخها يضعون كتبًا ومقدّمات من تصنيفهم، ويوجهون المبتدئين إلى دراستها، وهو ما فعله - على سبيل المثال - الشيخ سليمان الماحوزي؛ إذ كتب رسالة، اختصر فيها العلوم التي يحتاج إليها الطالب، فقال في مقدمتها: «هذه نقايةٌ من عدة علوم، يحتاج الطالب إليها، ويتوقف كلّ علم دينيً عليها، والله أسأل أن ينفع بها، ويوصل أسباب الخير بسببها» (١٠).

<sup>(59)</sup> الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ/ 1959م، ج1 ص 13.

<sup>(60)</sup> البهادلي، علي أحمد، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط1، 1421هـ/ 1993م، ص 276-277.

<sup>(61)</sup> الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الثالث، الورقة 242.

وفي هذه (النقاية) أو قل المذكرة عرض الماحوزي، بعبارةٍ موجزة مركّزة إلى علم أصول الدين، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم الفقه وأصوله، وعلم الفرائض، وعلم النحو، وعلم الصرف، وعلم المعاني، والتصوف. وكان يبدأ بتعريف العلم، ثمّ يذكر أهم مسائله الأصول، وما يتفرع عليها من مسائل.

وإذا لم يكن للدارس بدُّ من دراسة اللغة وعلومها؛ بوصفها الآلة التي يُفْهَمُ بها كلام الله ورسوله، فلا بدُ له - كذلك - من دراسة المنطق؛ فإنه عاصم العقل عن الوقوع في الخطأ، ولا بدّ له من دراسة مقدمات الأصول، والفقه، والتفسير، في المراحل الدراسية الأولى.

أمّا ما يتعلّق بالحديث وعلومه، فقد مرّت المدرسة البحرانية بمرحلتين؛ إذ لم يكن علم الحديث رائجًا في المرحلة الأولى، فلا يكاد الباحث يعثر على انشغال به في هذه المدرسة قبل رجوع الشيخ على بن سليمان القدمي البحراني (1064ه/ 1653م)، الذي «انتهت إليه رئاسة الإمامية في البحرين وما والاها» (20)، وهو الذي تبتدئ المرحلة الثانية به؛ ذلك أنه تخصّص في تدريس الحديث وعلومه، فكان «هو الذي نشر علوم الحديث في هذه الديار» (20)، وقد «اجتمع علماء البحرين؛ لاستماع الحديث منه، ومعارضة كتب الحديث بنسخته... ويُكّنّى بأمّ الحديث؛ لأنه هو الذي روّجه، وشَهَرَهُ في بلادنا البحرين». (10)

ويبدو أنّ هذا التوقيت في نشر علم الحديث، كان استجابةً غير مباشرة للتوجّه السياسي الذي اتخذته السلطة الصفوية منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري، حين رأت تنامى سلطة الفقيه الأصولي في المجال السياسي،

<sup>(62)</sup> أنوار البدرين، ص 106.

<sup>(63)</sup> فهرس علماء البحرين للماحوزي، ص 119-120.

<sup>(64)</sup> أنوار البدرين، ص 106-107.

فأرادت الحدَّ من سلطته، فشجّعت - لذلك - التوجّه لعلم الحديث، كما شجّعت إحياء التراث الصوفي في المرحلة الأولى، قبل أن تبدأ في ملاحقته والحدّ منه لاحقًا. (٥٥)

وقد يظنُّ ظانٌ أنّ المدرسة الشيعية لم تعرف الحديث ولا علمه إلا في عهد الصفويين، وهو ظنٌ لا تؤيده الشواهد التاريخية؛ إذ عُرِفَ من علماء الشيعة من كرّس جهده العلمي الحديث ابتداءً من القرن الثاني الهجري، كعبد الله بن جبلة بن أبجر الكناني (219ه/ 834م)، بل إنهم كتبوا المجاميع الحديثية قبل ظهور الصفويين بقرون ستة تقريبا؛ إذ ألّف الكليني (329ه/ 940م) كتاب الكافي، وألف الشيخ الصدوق (381ه/ 1991م) كتاب من لا يحضره الفقيه ، كما ألف الشيخ الطوسي (460ه/ 700م) كتاب العذيب والاستبصار، وهذه الكتب الأربعة هي كتب الحديث المعتمدة عند الشيعة الإمامية حتى يوم الناس هذا.

ويستبين مما وصل إلينا من مصنفات علماء البحرين أنّ الدراسة في المراحل المتقدمة لم تكن تعتمد على كتابٍ معين، وإنّا تخضع لاختيار الأستاذ وتوجهه؛ إذ يختار الأستاذ غالبًا كتابًا، فيشرحه، أو يعلّق عليه، أو ينقض ما فيه أو بعضه، الأمر الذي يبقي روح البحث والتجديد قائمة في حلقات الدروس المتقدمة.

# الحركة العلمية في المدرسة البحرانية

لم تكن المدارس العلمية في البحرين أمكنةً لتلقين العلم تلقينًا آليًا، بل كانت أمكنة تعبيش حراكًا علميًا متميّرًا، فقد احتوت على قدر كبير من العلماء، الذين ينتمون لمسالك

<sup>(65)</sup> انظر: فواد إبراهيم: الفقيه والدولة، ص 275- 286. وانظر: كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعية، بيروت، ط2، 2001م، ص 110.

فقهية مختلفة» فقهية ومن يتتبع كتب تراجم علماء البحرين يجد أنّ تلك المدارس زاخرة بحركةٍ علميةٍ نشطةٍ، تتجلّى في وجوه:

أولها: حركة تأليف الكتب العلمية، والرسائل الفقهية، والأصولية، واللغوية، وغيرها؛ ففي تلك المدارس يبدأ الأستاذ بتشجيع طلابه على الكتابة والتصنيف، وفيها تُصْقل المواهب الجديدة، وتلقى التشجيع كلّه من أساتذتها، يقول الشيخ عبد الله السماهيجي، واصفًا أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «كان في غاية الإنصاف، وهو الذي جرّأني على التصنيف والتأليف؛ لأني ما عرضت عليه شيئًا ممّا كتبته في أول الأمر إلا استحسنه، وأعْجِب به، وباهى به تلامذته، وقال: من منكم يصنّف هذا التصنيف، ويؤلّف هذا التاليف»?

والظاهر أن الأساتذة البحرانيين لم يكتفوا بالتشجيع والحثّ على الكتابة والتأليف، بل تخطوا تلك المرحلة إلى ما يمكن تسميته بالإغراء القسري على التأليف، وذلك حين يأمر الأساتذة تلامذتهم بشرح متن من المتون، سواء كان من تأليف الأساتذة أنفسهم، أو لم يكن، وقد وجدنا ذلك جليًا في المقدمة التي قدم بها الشيخ أحمد العصفور لكتابه الذي شرح فيه رسالة أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي، المسماة بـ (الحمدية)، وهي «رسالة ألفها في تحقيق (الحمد)، لم تكتحل عين الدهر لها بنظير، ولا احتوى على مثل أزهار ألفاظها، ودرر معانيها روضٌ نضير.... وكان قد أمرني، دام ظلّه، وعمّ فضله وطوله، أن أشرحها شرحًا، يكشف عن مكامنها الخفيّة، ويوقف على مظالبها العليّة، ويوقف على مطالبها العليّة،

<sup>(66)</sup> فاضل الزاكي: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، ص 8.

<sup>(67)</sup> منية الممارسين، الورقة 475.

<sup>(68)</sup> العصفور، الشيخ أحمد: شرح رسالة الحمد، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 1 - 2.

ولم يقتصر الأمر على تشجيع الطلاب، بل نرى الأساتذة يتلقفون ما يكتب طلابهم، ويعلّقون عليه، مؤيدين أو معارضين، وتلك لعمري حركة علمية دائبة من شأنها أن تعلو مستوى المؤسسة التي تأخذ بها، وقد حدّث السماهيجي عن أستاذه الماحوزي أيضًا؛ ذلك أنّ السماهيجيَّ، كتب «رسالة في إثبات ضمان ما أكلت البهائم ليلا لا نهارًا، والرد فيها على أهل الاجتهاد، خصوصًا الشهيدين قدس سرهما، وهي أول ما جرى به قلمي في التصنيف، ونطق به بناني في التأليف، وقد عرضتها على شيخي، قُدِّس سرُّه، ونُوِّر ضريحُه، فقال: أنا أنقضها. فقلت: يا حبِّذا، لكن بالرواية لا بالاستنباط والاجتهاد. فبقيت عنده أكثر من شهر، وأنا ألحٌ على النسخة: إمّا نقضها، أو ردّها، فكتب عليها بعض الحواشي، وليس فيها ما يشفى العليال، ولا يبرد الغليال. فقلت: يا شيخ، هذا ليس نقضًا للرسالة، ولا وفقًا للشرط الذي شرطته عليك. فقال: إن شاء الله ننقضها فيما بعد، وننقض الفوائد المدنية، فإنها هي التي دعتك إلى هـذه العصبية. فقلت: يا شيخ، إني لم أرها (١٠٠٠) إلى الآن، ولم أسمع إلا بذكرها. وكان إذا حضرت مجلسه الشريف، يقول لتلامذته: جاءكم محمد أمين، يعنى به صاحب الفوائد، وهو يبتسم في وجهى مخالقةً، ويداعبني مظارفة»(۲۵).

لقد بيّنت هذه المحاورة بين التلميذ وأستاذه عددا من ملامح المدرسة العلمية البحرانية، فالحوار العلمي هو المسيطر بين الطلاب وأساتذتهم، ذلك الحوار الذي يسير وفق منهج علمي يتفق عليه الطرفان (بالرواية لا بالاستنباط)، فيطلب كل طرف دليل الطرف الآخر، ولا يمل من المطالبة به، والإلحاح عليه، فإن لم يرتضِ ما جاء به الأستاذ، فإنّ الجو العلمي المفتوح يسمح له بإبداء رأيه صراحة، دون أن يؤثر ذلك في علاقة الأستاذ

(69) يعنى الفوائد المدنية، وهو كتاب لمحمد أمين الاسترابادي، أكثر فيه من انتقاد

الأصوليين.

<sup>(70)</sup> منية الممارسين، الورقة 514-515.

بتلميذه! ومن هنا ندرك العلة في كثرة ما ألّف علماء البحرين في نقض آراء أساتذتهم، ومن سبقهم من العلماء.

أمًا الوجه الثاني، المبيِّن لنشاط المدرسة البحرانية العلمي، فيتجلّى في شيوع المناظرات العلمية بين العلماء في تلك المدارس، وذلك أمرٌ يجعل من المدارس بؤرة نشاط علمي محموم؛ لما في المناظرات من شحذ أصول الجدل، والأخذ والرد.

وتوقفنا كتب التراجم على نوعين من المناظرات، التي كانت تدور في تلك المدارس: أمّا الأول فالمناظرات الشفوية المباشرة، التي تستدعي وجود الطرفين المتناظرين في مكان واحد، فيعرض هذا دليله وحجّته، فيردها الآخر وينقضها، وهكذا، ومن العلماء المشهورين في هذا الفن الشيخ داود بن شافيز (1017ه/ 1017م)، فقد «كان جدليًّا حاذقًا في علم المناظرة وآداب البحث، ما ناظر أحدًا إلا وأفحمه»(أث)، وقد نقل الشيخ يوسف في لؤلؤة البحرين إحدى تلك المناظرات التي دارت بين الشيخ داود، والشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني (984ه/ 1576م)، الذي لم يجد بعد المناظرة إلا أن يقول(أث):

لمحو العلم واشتغلوا بلم لم سوى حرفين: لم لِـم لا نسلم أناسٌ في أوالٍ قد تصدّوا فيأنْ باحثتهم لم تلقّ منهم

كما نقل البلادي أنّ للشيخ داود بن شافيز مع «السيد العلامة النحرير، ذي الكرامات السيد حسين بن السيد حسن الغريفي، رحمه الله، مجالس ومناظرات، وسمعت شيخي الفقيه العلامة الشيخ سليمان يقول: كان السيد أفضل، وأشدّ إحاطة بالعلوم، وأدق نظرًا، وكان الشيخ داود، رحمه الله، أشدّ بديهة، وأدق في صناعة علم الجدل، فكان في الظاهر يكون الشيخ غالبًا، وفي الحقيقة الحقّ مع السيد، وكان الشيخ داود، رحمه الله، يأتي ليلا إلى بيت

<sup>(71)</sup> أنوار البدرين ص 73.

<sup>(72)</sup> لؤلؤة البحرين ص 27.

السيد العلامة الغريفي، ويعتذر منه، ويذكر أنّ الحقّ معه»<sup>(73)</sup>.

أما النوع الثاني من المناظرات، التي كانت تدور في المدرسة العلمية البحرانية فهو المناظرات غير المباشرة؛ إذ كانت المناظرات تتم عبر وسطاء، يكونون، في الغالب، طلابا عند الأساتذة، فيرسل الأستاذ أحد طلبته بسؤال إلى الأستاذ في المدرسة الأخرى، فيجيبُ بجوابٍ يستدعي سؤالا، وهكذا، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي أنّ العلامة الفقيه الشيخ سليمان بن علي بن سليمان (1101ه/ 1689م) أرسل «بعض الطلبة إلى الشيخ المحقق الأوحد الشيخ محمد بن ماجد (1105ه/ 1105م)، وذكر له أنّ الاستدلال على وجوب صلاة الجمعة، في زمن الغيبة، بقوله تعالى ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ على وجوب صلاة الجمعة، في زمن الغيبة، بقوله تعالى ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عالَم وَدُكُر اللهِ اللهِ المُعام ولا الله الله المناه المحدد في الأن الخيابة، بقوله تعالى ﴿يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ المُعام المُوجودين حال نزول الآية، كما تقرر في الأصول.

فقال الشيخ محمد للرسول: قبل للشيخ: قبال الله تعالى: ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِ عَالَى الله تعالى: ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ ﴾ وهو يدل على أنّ الإنذار بالقرآن لكلّ من بلغه، فيعمّ من ليس موجودًا حال الخطاب.

فأخبر الشيخ، فقال: قل له: (مَنْ بَلَغَ) فاعلٌ أم مفعولٌ؟

وحاصله أنّ الاستدلال على تقدير التمام موقوف على جعل (مَنْ بَلَغَ) معطوفًا على معطوفًا على معطوفًا على المفعول، وهو غير متعيّن، بل يجوز كونه معطوفًا على الفاعل، وهو المروي.

والحقّ في الجواب عمّا أورده الشيخ، رحمه الله، أنْ يقال: إنه لا كلام في أنّا مكلّفون بكل ما كُلّفوا به؛ بل هذا من جملة ضروريات الدين، وإن لم يتناولهم الخطاب أصالة. وقد بسطنا الكلام في ذلك في رسالة الجمعة»(17)

<sup>(73)</sup> أنوار البدرين ص 73.

<sup>(74)</sup> الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 51.

ولسنا نريد - بما تقدّم - القول بأنّ الحراك الذي عرفته المدرسة العلمية البحرانية، هو ذلك الحراك الإيجابي المثمر حسبُ، بل إنّ تلك المدرسة - كغيرها من المدارس - شهدت نوعًا من الحراك يمكن أن نطلق عليه (الحراك السلبي)، وذلك حين يخرج النقاش عن السمت العلميّ ليقع في التطرّف والعصبيّة، فينقلب النقاش بين العلماء إلى سبابٍ، يفضي إلى القول بتفسيق فريـق، وإخراج فريـق آخر عن الملـة والديـن.

وقد وصف الشيخ علي بن محمد المقابي البحراني (1183ه/ 1769م) في رسالته الموسومة بـ(رسالة في الجهر والإخفات) شيخه الشيخ عبد علي بن أحمد البحراني ، وطريقته في البحث، بقوله: «إنه كان لا يلتفت إلى قول الأصحاب وإجماعاتهم، كما هو دأب الأخباريين من أصحابنا، وكان رحمه الله تعالى يشنّع على الفقهاء كثيرًا، حيث إنّ بعضهم يتبع بعضًا في الحكم والفتوى، من غير نظر ورويّة، مع خطأ المتبوع ظاهرًا» ((\*\*) ثمّ ينقل رأيًا علميًّا للأستاذ، ومحاورةً بين الأستاذ وأخيه الشيخ علي، الذي «سأله عن مسألةٍ، فقال الشيخ: ليس فيها نصٌ، ولا أقول بما قاله الأصحاب.

فقال له أخوه: أراك تعمل ما لانصَّ فيه!

فقال: كلا.

فقال: بلى، إنك تُخافِتُ في الأخيرتين، ولا نصَّ يساعد على ذلك.

فقال: بلي، النصُّ به موجود.

وأنكره الشيخ على، ففتّشا كتاب الوافي؛ لاشتماله على الكتب الأربعة، ولم يكن يومئذ وسائل (٥٠) عندهم، فعثرا على هذا الخبر، وانفضَّ المجلس،

<sup>(75)</sup> المقابي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 11.

<sup>(76)</sup> يعنى كتاب وسائل الشيعة للحر العاملي.

فخرج - تغمّده الله برضوانه - لصلاة المغرب، وأمَّ القومَ، وجَهَرَ بالأخيرة مسبّحًا، فأعاد الصلاة كلُّ من صلّى خلفه، وبقي مستمرًا على الجهر به، غير معتقدٍ بطلان صلاة المُخافِت... ثمّ اتفق أنه في البحرين حصل جَوْرٌ شديدٌ، كما هو المعتاد فيها من واليها، أوجب خروجهم عنها، فخَرَجَ شديدٌ، كما هو المعتاد فيها من واليها، فأبطل الشيخ المحقق الشيخ العني شيخه] مع من خرج إلى القطيف، فأبطل الشيخ المحقق الشيخ حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي (٢٠٠ صلاته، وصلاة من اقتدى به، وكان هو المشار إليه في ذلك الوقت، وأبطل هو [يعني شيخه الشيخ عبد علي] صلاة من خافَتَ، وصلاة من صلّى خلفه، بل تمادى به الأمر إلى أن حكم بفسق من خافَتَ، ولم يجوِّز الصلاة خلفه في الصبح والجمعة مطلقًا، والنهارية والعشاء سَفَرًا... وقد شنّع أتمَّ التشنيع على الأصحاب، خصوصًا المعاصرين له، ووقع فيهم، ولا أنجيْهِم أيضًا، فإنّهم وقعوا فيه، ونَسَبُوهُ إلى المعاصرين له، ووقع فيهم، ولا أنجيْهِم أيضًا، فإنّهم وقعوا فيه، ونَسَبُوهُ إلى المعاصرين له، ووقع فيهم، ولا أنجيْهِم أيضًا، فإنّهم وقعوا فيه، ونَسَبُوهُ إلى ما هو برىءٌ منه، حتى إنّ بعضهم نَسَبَهُ إلى الابتداء» (١٠٠٠).

هذه الحادثة التي نقلها المقابيّ تُظْهر الجوّ المشحون الذي كان يسود بعض الأجواء العلمية في البحرين، بحيث يخرج النقاش عن المنهج العلمي الرصين، المستند إلى الدليل والإقناع، متحوّلا إلى عصبيّة تحرم الآخرين من الإفادة العلمية من طرفي النزاع، ويبدو أنّ هذا المنحى في تحويل النقاش إلى عصبيّة سمةٌ من سمات هذه المدرسة في أواخر عهدها الزاهر، فقد علّق المقابيُّ بعد ذكر الحادثة المزبورة بقوله: «قد جرت عادة العلماء، وخصوصًا أهل بلدنا، في إطلاق عَذَبَةِ ألسنتهم في الوقوع فيمن خالفهم في الحكم، والتشنيع عليه والسبّ، وخصوصًا إذا لم يكن قريبًا منهم، وينسبونه إلى الجهل، والفساد، والفسق، والتعصّب، وبعد ذلك يلتمسون منه الدعاء» «ته.

<sup>(77)</sup> هو أستاذ الشيخ يوسف العصفور البحراني، وقد توفي سنة 1181هـ/ 1767م.

<sup>(78)</sup> رسالة في الجهر والإخفات للمقابي، الورقة 11- 13.

<sup>(79)</sup> المصدر نفسه، الورقة 13.

ولقد اتّخذ التنازع بين العلماء في أواخر حياة المدرسة البحرانية منحى خطيرًا، وذلك حين صار بعضهم يتهم الآخرين بسرقة نتاجه العلمي، وتغييبه عن الأنظار وإعدامه، بله حسده، والغيرة منه، وقد وجدنا ذلك جليًا في المقدمة الصريحة التي كتبها الشيخ خلف بن الشيخ عبد علي بن الشيخ حسين العصفور (1273ه/ 1856م) لكتابه الموسوم بـ(زاد المعاد في شرح السداد) فقد سرد قضية الشرح الأول، فقال: «وكتبتُ عليه [يعني سداد العباد] شرحًا وافيًا بالمقصود، وبذلتُ في ذلك غاية المجهود، وأكثرتُ فيه من الأدلة الوافية، ومن ذكر التحقيقات الكافية، وذكر الخلافات الشافية، حتى بلغتُ فيه إلى (لباس ذكر التحقيقات الكافية، وذكر الخلافات الشافية، حتى بلغتُ فيه إلى (لباس المصلي) فبلغَ سبعةً وثلاثين كرّاسًا، من حجم الربع بخطً مركوم، فكان من شدّة ولوعي به، ورغبتي ألا يفارقني في ظعني وإقامتي، ونومي ويقظتي، فعاند، وحسدني فيه شرُّ حاسد:

يَغيظُهُمُ فضاي كغيظي لِنَقْصِهِمْ وليس لأهل الفضلِ ضِدٌّ سوى الجهلِ

فَسُرِقَ مني في بعض الأيام، واستقضت مني في جورها الأعوام، فبقيتُ بعده كاسفَ البال، متغير الحال، لا ألذُ بطعامٍ، ولا أتهنّى بمنامٍ، ولا بمفاكهة أتراب، ولا منادمة أصحابِ ولا أنساب» (80).

ويبدو أنّ (السارق) قد محا الأثر العلميّ من الوجود، فلا هو انتفع به، ولا ترك أحدًا ينتفع به كذلك، فقد ألحّ مؤلفه في طلبه دون جدوى، وقد وصف لنا تلك الحال في المقدمة، فقال موضّعًا ما بذله من جهد في تتبّع كتابه: "وقد وجّهتُ في التجسس عنه أكثر من ألفين، فلم يقفوا له على خبر، ولم تُسْتَبْقَ منه عينٌ ولا أثر، وكتبتُ في أمره إلى سائر البلدان، وبذلتُ في تحصيله نفائس الأثمان والأعيان، فخابت في تحصيله أمنيتي، وانحسرت عن بلوغه إرادتي، وعظم ذلك على أحبتى وخاصتى "".

<sup>80)</sup> زاد المعاد في شرح السداد، الورقة 1-2.

<sup>(81)</sup> المصدر نفسه، الورقة 2.

#### انقلاب الحال

حسب النظرية الخلدونية المشهورة، التي تقيس الدول والممالك بالكائن الحي: يبدأ ضعيفًا، ثمّ يشتد عوده، ويصل إلى أوج قوته، لتنحدر حاله بعد ذلك إلى الضعف والاندثار، أقول: حسب هذه النظرية، يمكن تتبع حال المدارس في البحرين، فبعد أن بلغت أوج قوتها، حتى صارت كلمتها أعلى من كلمة الحاكم السياسي، وصار للفقيه سلطة تمكّن بها أن (يتفل) في وجه الحاكم، دون أن يتمكن هذا من الردّ، وجدنا أقطاب تلك المدارس، أعني الفقهاء والعلماء يجأرون بالشكوى من تراجع الحال العلمي، وتردّيها، حتى غالى بعضهم فحتّ الناس على الهجرة من البحرين، فما عادت صالحة لاحتضان الكفاءات العلمية!

ولو أننا تابعنا بدايات الشكوى من ضعف المدرسة العلمية في البحرين، وبدايات تقهقر دورها العلمي والاجتماعي بله السياسي، لوجدنا ذلك مرتبطًا بتدهور الدولة الصفوية في إيران، وبدايات أفول نجمها؛ ذلك بأنّ الدولة الصفوية كانت تبسط نفوذها على البحرين، فهي التي تعيّن الحاكم السياسي، وقاضي القضاة، وغيرهما، وقد أولت تلك الدولة - في أطوارها الأولى - عناية منقطعة النظير بالفقهاء، وجعلت كلمتهم نافذة في مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وقد تصرّف الفقهاء بوصفهم الحكّام النائبين عن الإمام، نظير ما فعل المحقق الثاني الشيخ على بن عبد العالي الكري (940ه/ 1533م)، الذي «كان من علماء الشاه طهماسب الصفوي، وجعل أمور المملكة بيده، وكتب رُقُمًا إلى جميع الممالك بامتثال ما يأمر به الشيخ المزبور، وأنّ أصل المُلْك إنما هو له؛ لأنه المالك بامتثال ما يأمر به الشيخ المزبور، وأنّ أصل المُلْك إنما هو له؛ لأنه نائب عن الإمام، عليه السلام، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتبًا بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية» "قا".

وحينها بدأت نار تلك الدولة تخبو، وبدأت تفقد السيطرة على الأطراف

<sup>(82)</sup> لؤلؤة البحرين، ص 152-153.

التابعة لها، وجدنا آثار تلك الحال السلبية تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في داخل إيران وخارجها؛ لذا بدأت الشكوى من تقهقر الأحوال في البحرين تعلو من أطراف عدّة في المجتمع، ولعلّ أشدّ تلك الأطراف، وأوسعها تأثيرًا هم العلماء والفقهاء؛ إذ كانوا أقدر من غيرهم على حَدْسِ ما ستؤول إليه الحال في البحرين، إذا ما استمرّ تراجع الدولة الصفوية، وانحدارها.

ومن اللافت للنظر أن شكوى العلماء في البحرين بدت من الطبقات جميعها، لا فرق في ذلك بين من كان له منصب رسمي، وبين من لم يكن كذلك، فقد وجدنا الشيخ سليمان الماحوزي، الذي آلت إليه الزعامة الدينية في البحرين، فصار شيخ الإسلام فيها بعد وفاة السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107ه/ 1695م)، يفصح عن شكواه تلك في أكثر من موضع، منها قصيدته الطويلة التي بدأها بالدعوة إلى الهجرة من البحرين:

واهجرْ محلّ الخسف يا أسد الشّرى طرًّا على الشنعا وحبّوا المنكرا قد ذقت منهم قطُّ إلا ممقرا

انهض وحثّ اليعملات على السرى وتجافَ صحبة معشرٍ قد أطبقوا لا تأسفنٌ على فراقهم فما

وختمها بالدعوة نفسها، أعني الهجرة من البحرين:

فارقْ كما فَعَلَ ابن ذي يزنِ فما أجداهُ غِمدانٌ مخلّفةٌ ورا وتداركَنَ بقيّـةً أشفتْ على تلفٍ ولا تضجرْ وإن طال السّرى

فما الذي يحمل هذا الشيخ على التفكير الجدي في الهجرة من البحرين، وهو الذي «إليه انتهت رئاسة هذه البلاد، وأقرّت له بالفضل العباد، بل أذعنت له أكثر أهل الأمصار، واشتهر بالفضل اشتهار الشمس في رابعة النهار»(ق)?

<sup>(83)</sup> الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 475.

لا تسعف كتب التراجم بإجابة عن هذا السؤال؛ فلم يُعْنَ من تناولوا الرجل بهذه القضية، ولم يدرسوا من حياته غير الجانب العلمي، لكنّه الاضطراب السياسي والأمني الذي كانت البحرين تمرّبه يومذاك، فهو الني حمل الشيخ وغيره على الجأر بالشكوى، فقد «بدأ الاختلال والانحلال يتسربان إلى جسم السلطنة الإيرانية، وأخذت علائم الاحتضار تبدو بشدة على الدولة الصفوية من عهد الشاه سليمان، وزادت في أيام الشاه سلطان، فوقعت البلاد كلها في الفوضي»(۱۹۰۰).

وبدهيًّ - وقد ضعفت الدولة - أن تكون أطرافها عرضةً للطامعين، وليست البحرين، بوصفها من أطراف الدولة الصفوية، بدعًا في ذلك؛ فاشرأبّت أعناق الطامعين إليها، وتكررت الغزوات عليها، الأمر الذي ألقى بظلاله على المجتمع البحراني يومئذ، وتلك حالٌ وصفها الشيخ الماحوزيُّ بدقة، ونقلها بوصفه معايشًا لتلك الأحداث، ومنفعلا بها، يقول: «كنتُ في بعض أيام تحرير هذا الكتاب(ق)، في غاية الضجر والاضطراب، ونهاية القلق والاكتئاب، من اختلال أوضاع هذه الديار، وخمود نار العلم والحكمة في هذه الأعصار، وتسلّط حكّام الجور على العلماء الأخيار، وكثرة الغارات في هذه البلاد، التي هي مسقط راسي، ومرسى المراسي، وتغلّب الأعراب، واستيلاء النُصّاب، وغير ذلك من الفتن التي تشيب النواصي، مع خطوبٍ أخرى كامنة، وأهوال تترى ظاهرة وباطنة...»

وقد لمس الماحوزي ملمحًا آخر من ملامح ضعف الدولة الصفوية، وذلكم هو تسلّط الولاة في البحرين على العلماء وعلى الناس أجمعين، والحكم فيهم بالعسف والجور، دون أن يكون لمركز الحكم في أصفهان قدرة على

<sup>(84)</sup> الخبيري، ناصر بن جوهر: قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقر، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، ط1، 2003م، ص 203.

<sup>(85)</sup> يعني سنة 1116ه/ 1704م.

<sup>(86)</sup> أزهار الرياض ص 274.

ردعهم؛ ممّا أجّع نار الخلاف بين العلماء والوالي، فإنه «لسوء حظ أهل البحرين أنّ الوالي الإيراني (كلبعلي خان) الذي تولّى أمر بلادهم، كان فظًا، جائر غشوم (كذا) كثير البغي والفساد، وقد عناه الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله الماحوزي، في قوله (عنه):

لمّا تعـدّوا طورهـم أهـلُ أوالٍ في المعـاصي وغـدوا يحاكـون الـكلا ب بـلا انتفـاعٍ واقتنـاصِ ولّي عليهـم حاكـما كلـب الهـراش بـلا خـلاص فرمـى نبـال وبالـه بـين الأداني والأقـاصي

ويبدو أنّ هذا الوالي (الغشوم) قد بدأ بتدمير الحياة العلمية في البحرين، فبدأ الضعف يسري في جنباتها، وهو أمرٌ أرغم الماحوزي على المقارنة بين حال العلم في البحرين قبلا، والحال التي آلت إليها، فقال في نصِّ بوحيِّ صريح: «كانت الملوك تربي العلم وأهله، وتحثهم بالترغيب والمصانعات على ترويجه، والترقي في معارجه، ثمّ خلف من بعدهم خَلْفٌ، كسدت لديهم سوق العلم، وسقط عندهم مقداره، وتأكّد لديهم احتقاره، لا جرم خمدت نار العلم وبار، وولّت عساكره الأدبار:

فكأنَّه برقٌ تألَّق في الحِمى ثمَّ انثنى فكأنَّه لم يلمع

حتى آل الأمر في جزيرتنا، وهي دار المؤمنين، ومقر الصالحين إلى هجران العلم بالمرة، واطراحه، واستحقار العلماء واستثمالهم، وطي صحف الفضلاء، وكتمان الكتب، ونبذها في هاوية الذهول، وانزواء أهاليها في زاوية الخمول؛ بسبب اشتعال نايرة الجور، وظهور الحور بعد الكور. نسأل الله أن يعيدها سيرتها الأولى، ويرجعها إلى ما هو أحرى وأولى، بتغيير حاكمها الجبار العنيد، وتبديل واليها الشيطان المريد (١٩٩٠):

<sup>(87)</sup> الخيري: قلائد النحرين، ص 206.

<sup>(88)</sup> أزهار الرياض، الورقة 292.

ولقد ترسّخ هذا الوضع بعد أن صارت البحرين مركزًا للهجمات الخارجية؛ إذ بدأ العمانيون وغيرهم عددا من الهجومات الكاسحة، أدت في محصلتها النهائية إلى «الهرج والمرج، والخراب والعطال» بدءا من سنة (1129هـ/ 1716م)، وليس انتهاء بسنة 1151هـ/ 1738م، حين جهّز (سيف بن سلطان) جيشًا جرّارًا، «وحن وصوله إلى البحرين، حارب أهلها، وتغلّب عليهم، وأمر بالقتل والنهب العام مدّة ستة أيام، كاد في أثنائها أن يجعل البحرين خاوية على عروشها، وقد انتقم من الأهالي شرّ انتقام، وأذاقهم من العـذاب والاضطهـاد أشـكالا وألـوان (كـذا)، وقتـل كثـير (كـذا) مـن مشـايخهم، وعلماءهم، وكبراءهم، ودمّر البلاد أشدٌ تدمير»(ق).

يمكن، إذن، الوقوف على أهم نتائج ذلك الهجوم العماني الكاسح، والهجومات المتتالية على البحرين فيما بعد، وانعكاس تلك النتائج على الحياة العلمية في البحرين، التي كانت المدرسة العلمية تمثل وجهها الأبرز، تلك النتائج هي:

(1) قتل العلماء والكفاءات العلمية، فقد نقل البلادي أنه رأى «في الجزيرة مدرسة كبيرة خرابًا، تسمى مدرسة الشيخ داود... وينقل أهل هذه الجزيرة أنه قُتِلَ في بعض تلك الوقائع في تلك المدرسة أربعون، أو سبعون عالمًا ومشتغلا، كلهم شهداء؛ ولهذا يسمونها الآن كربلاء»(٥٠٠).

(2) فرار من بقى حيًّا من أولئك العلماء إلى الدول المجاورة، كالقطيف، وإيران، والعراق، بل إنّ يد الأقدار ساقت بعضهم بعيدًا حتى وصلوا إلى الهناد.

<sup>(89)</sup> قلائد النحرين، ص 205.

<sup>(90)</sup> أنوار البدرين، ص 56.

(3) إحراق الكتب والمصادر العلمية، سواء تلك التي ألفها علماء البحرين، أو غيرهم.

(4) التضييق على الناس في معايشهم وأقواتهم، وإذاقتهم أشكالا من العذاب والاضطهاد.

ولقد انعكست تلك النتائج انعكاسًا سلبيا على الوجود العلمي في البحرين، فما عاد للعلماء مكانتهم التي كانوا عليها، وما عاد في مقدور الناس إمداد المدارس ما تحتاج إليه من مال وغيره، فيدأت ريح تلك المدرسة في الخمود والتقهقر؛ ومن أجل ذلك، صار علماء البحرين لا يفتأون يذكرون تقهقر الحياة العلمية في البلاد، سواء كان ذلك في مقدّمات كتبهم، أو في خواتيمها، ولو أننا تتبّعنا ما كُتبَ في ذلك كلّه لانشعب الموضوع وطال، ولكننا نسوق مثالين يوضحان ما نرمى إلى إيضاحه، أولهما مأخوذ من خاتمة كتاب (مرآة الأخبار في أحكام الأسفار) للشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي، وقد فرغ من تأليف سنة (1162ه/ 1748م)، يقول: « وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة، ووفقنا الله لإمداده مع هذه العجالة، وأسعفنا به مع شدة السآمة والملالة، فجاءت بحمد الله سبحانه وافية بالمراد، جامعة لمسائل القصر إلا ما شذّ أو عن البال قد حاد، أو لم يرد به نصٌّ من السادة الأمجاد، مع ترادف الآفات، وتعاور العاهات في هذه الأوقات التي أشابت رؤوس الأطفال، وتزلزلت لأجلها شوامخ الجبال، وأبادت العالم في بلاد أوال، محل المحن الفظيعة والزلزال، فمنها ذهب العلم بذهباب حامليه، فقد باد جلُّ أهله وعامليه، بل لا تسمع أحدًا أنه راغب فيه؛ لإذلال متعاطيه ومستعمليه، وحقارة عارفيه ودارسيه؛ فليس موصوف بالإحسان إلا من كان من عمَّال السلطان، ولا محشوما إلا من كان ذا سطوة ولسان، ترى الرجل يعدّ نفسه من أهل الإهان، معروفًا بالصلاح والإصلاح في كل مكان، وهو جاهل في دينه، ضعيف في يقينه، يعدُّ السؤال عمَّا سيسأل عنه منقصةً عظيمة، والتفحُّ صعمًا

هو مطالبٌ بتعلّمه مثلبة جسيمة، فيقضي عمره على هذه السيرة، إلى أن يحوت على غير بصيرة، نسأله سبحانه حسن العاقبة، والسلامة من هذه الفتنة والطامة..»(۱۰)

فأنت ترى أنّ الشيخ الدرازي قد ركّز في هذا النصّ على تراجع الدور العلمي، وانقلاب حال العلماء، من كونهم في مقدمة الركب الاجتماعي، إلى كونهم محتقرين، لا ينظر إليهم أحد بعين الاحترام والتبجيل، وما كان ذلك ليكون لولا تصدّر السلطة السياسية المشهد كلّه، « فليس موصوفا بالإحسان إلا من كان من عمّال السلطان، ولا محشوما إلا من كان ذا سطوة ولسان» على حدّ تعبير الدرازي!

وثمّة أمرٌ جديرٌ بالملاحظة في نصّ الدرازي السابق، ذلك بأنّ فيه إشارة إلى فقدان المدرسة العلمية الدينية في البحرين مكانتها الاجتماعية، ويتبيّن ذلك من إعراض الناس عن سؤال المختصين من الفقهاء، بل إنّ بعض شرائح المجتمع لتنظر إلى تلك المؤسسة نظرة سُفلَى، فترى البقاء على عدم المعرفة خيرًا من اللجوء إلى تلك المؤسسة ومن فيها! وتلك نظرة بقيت تترسّخ، وأعان على نشرها الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّت بها البحرين، من تشتت علمائها، وإضعاف مركز من بقي منهم في المجتمع، اندثرت تلك المدرسة، أو كادت بعد وفاة الشيخ عبد الله الستري سنة 1267ه/ 1850م.

وأما المثال الآخر، فنسوقه من كلام الشيخ جعفر بن محمد بن عبد الله البحرانيّ (1342ه/ 1923م)، في كتابه الموسوم بر(ملتقى البحرين) حين أشار إلى أسباب ضعف المدرسة البحرانية واندثارها، في بكائية واضحة، فقال: «وأنّ هذا الزمان ممّا خبت فيه من العلم ناره، وكادت تأرز لولا الله بين أهله آثاره، وتندرس من حملته أخباره، وتنطمس أشعته وأنواره... وأشدّ

<sup>(91)</sup> الدرازي، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار في أحكام الأسفار، من مخطوطات الشيخ عبد الحسين السترى، الورقة الأخيرة.

ما قصد ببلائه أهل البحرين، ورماهم من بين العالم بالداء الدفين، وأكثر فيهم القتل الذريع، والنهب والتشتيت والتصديع بالزلازل التي تشيب الرضيع، فلم يطيقوا لما عراهم حَمْلا، وألزمَ نفوسَهم من كرباتٍ وثقلا، وأشْرِبَتْ قلوبهم بوقعه وَجَلا وذُلا، فحينئذ رأوا في ترك الأوطان والفراق راحةً لقلوبهم من معاناة ما لا يطاق، فرحلوا منها تحت دجى الغيهب، وسلكوا بطون الأودية والرحب، وذهبوا في أقاصي بلاد الله شُعَبًا، وتشتتوا في أدانيها عن أوطانهم أيدي سبأ، حتّى كأنّ غراب البين في أظعانهم قد في أدانيها عن أوطانهم أيدي سبأ، حتّى كأنّ غراب البين في أظعانهم قد نعبَ، وصاح صائح الفراق في شملهم فانصدع وما انشعب، ولم تزل هذه حالهم برجوع إلى الآن...» (190

إنّ هذه البكائية تشير بوضوح إلى السبب الذي أفقد المدرسة البحرانية دورها؛ إذ جعله مركّزًا في قتل العلماء، وتشريد الباقين بعيدًا عن هذه البلاد؛ ومن أجل ذلك، لم تعد المدرسة العلمية في البحرين اليوم تحتضن من الفقهاء أحدا، ولم يعد لها إنتاجٌ علميٌّ مرموق، يمكن أن يُنسَب إليها، بعد أن فقدت استقلالها، ولقد مرّ على البحرين زمان تلاشت فيه تلك المدارس، حتى على المستوى الشكلي، بله مستوى المناهج العلمية، والنضوج الفكري، وهي اليوم أقرب إلى مدارس إنتاج خطباء منها إلى مدارس علمية!!

<sup>(92)</sup> البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين ، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 11-13.

# الفصل الثاني

إسهامات علماء البحرين في العلوم الشرعية واللغوية

وقفنا في الفصل الأول على حركة المدرسة العلمية في البحرين، ورأينا الاهتمام الكبير بهذا الصرح العلمي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور مثاتٍ من العلماء، الذين أسهموا في إثراء الحركة العلمية، لا في البحرين حسب، بل في الحواضر العلمية المعروفة يومذاك، كمدرسة الحلة، وشيراز، وغيرهما.

ولسنا نجانب الصواب، ولا ندّعي شططاً إذا ما قلنا إنّ للمدرسة البحرانية تأثيرها الكبير في المحيط العلمي، بما حققت من سَبْقٍ علميً ومنهجي، حين ابتكر أعلامها طرائق في التأليف والتصنيف لم يسبقهم إليها سابق، غير أنّ عوامل عديدة، داخلية وخارجية، أدّت إلى بقاء أكثر ذلك التراث العلمي محصورا في زوايا النسيان والخمول، فقد فعلت الحروب المتتالية، بما صاحبها من هجوم مركّز على العلماء والمراكز العلمية فعلها المؤثر في إضعاف الدور العلمي والاجتماعي لتلك المراكز العلمية، ومن ثمّ تغييب النتاج العلمي كلّه، فقد استُهْدِف العلماء وما كتبوا بالقتل والتحريق المائيات ولم يسلم من ذلك النتاج إلا نزر يسير لا يكاد يذكر، جلّه في الفقه. ومن جانبٍ آخر، فقد كان لورثة أولئك العلماء دورهم في تغييب نتاج أسلافهم؛ فقد خلف أولئك الأفذاذ جيلٌ، لم يُعْنَ بتراث أسلافه، فتسبّب في ضياع ما بقي منه، ولم نعد نعرف عن كثير من ذلك النتاج العلمي إلا ما حفظته كتب التراجم من أسماء المصنفات العلمية!!

ولقد خاض علماء البحرين في شتى صنوف المعارف الإسلامية، وكان لهم في كلّ صنفٍ إسهام، فقد ألفوا وصنّفوا في الفقه وعلومه، وفي القرآن وعلومه، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها المختلفة، وقد غدت مؤلفاتهم تلك مصادر يستقي منها من جاء بعدهم من الفقهاء، ولا يكاد كتاب متخصص - سيّما في الفقه - يخلو من ذكر مصنفات البحرانيين أو بعضها، وكذلك الحالُ في علم الكلام؛ فقد خاضوا غماره، وكانت لهم إسهاماتهم فيه، فصنّفوا تصنيفات وصفها المتمرسون في علم الكلام، كالخاجة نصير

<sup>(1)</sup> انظر: لؤلؤة البحرين، ص

الدين الطوسي بالرائقة والعجيبة، حتى إنه شرح (رسالة العلم) لفيلسوف البحرين ومتكلمها، أعني الشيخ أحمد بن سعادة الستراوي (من أعلام القرن السابع).

وابتغاء تجلية إسهامات هذه المدرسة في العلوم المختلفة، سأفرد لكل علم مساحة موجزة، أذكر فيها أهم الإسهامات البحرانية في هذا المجال:

## أولا: الفقم وعلومم

من البدهي أن يزدهر الدرس الفقهي في البحرين، وأن يُكُثِرَ البحرانيون من التأليف فيه؛ ذلك بأن هدف هذه المدرسة - كما أسلفنا - هو تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية، ينضاف إلى ذلك أن التأليف في الفقه، ومناقشة الفقهاء، ومحاكمة آرائهم، وترجيح بعضها وتقويته، أو تضعيف الأخرى وتركها من أوضح الدلائل والبراهين على بلوغ هذا الطالب مستوى من الاجتهاد، يؤهله للاستنباط والافتاء، ومن ثم اعتراف المحيط العلمي به، بوصفه واحدًا ممّن يمكن الرجوع إليهم، وذلك هدفٌ يتمنّى الوصول إليه كلّ من اتصل بتلك المدارس الدينية.

ويبدو أنّ اهتمام البحرانيين بالفقه قديمٌ قِدَمَ وجود العلم في هذه البلاد، ولعلل هذا ما يفسّر إصرار من ترجموا لعلماء البحرين على وصفهم بالفقهاء، كما فعل الميرزا النوري في ترجمة الشيخ محمد بن محمد البحراني (كان حيًّا سنة 529ه/ 1134م)؛ إذ وصفه بالفقيه، وذكر روايته عن الراوندي (د)، وكما فعل المحقق الحلي، الذي وصف الشيخ إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم البحراني (بعد 669ه/ 1270م) بدالشيخ الأجلّ العالِم الفقيه الفاضل الدَّيِّن» (د). ونجد الوصف نفسه يُلحَق بالشيخ عبد الله بن محمد المتوّج، وهو من تلامذة الشيخ فخر الدين الحلي، المتوق

<sup>(2)</sup> انظر: النوري، الميرزا: مستدرك الوسائل، ج3، ص 445.

<sup>(3)</sup> الشيخ سليمان الماحوزي: فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ص 84 نقلا عن المحقق الحلى.

سنة 771هـ/ 1369م، إذ وصفه الأفندي في (رياض العلماء) بأنه «عالمٌ فاضل، فقيهٌ جليلٌ، أديبٌ شاعرٌ نبيل، وكان من أكابر العلماء، والفقهاء المتأخرين» ".

وليس بين أيدينا من مؤلفات البحرانيين في تلك الأعصر ما يمكن أن نستدل منه على منهجهم في التصنيف الفقهي، وأول ما وصل إلينا من نتاجهم يعود إلى نهايات القرن الثامن، وبدايات القرن التاسع، فقد ذكر العلامة الطهراني في (الذريعة) أن الشيخ إبراهيم بن منصور بن عشيرة الأوالي البحراني (بعد 807ه/ 1404م) كتب كتابًا أسماه (شرح ألفية الشهيد)، وألفية الشهيد هذه هي رسالة في الفقه، للشهيد الأول، وقال الطهراني أنه رأى نسخة منه في مكتبة المولى محمد علي الخوانساري، في النجف الأشرف والمناكب الكتاب الثاني من كتب البحرانيين الفقهية، والذي عرفنا اسمه، فهو كتاب (فتح مقفلات القواعد) الشيخ أحمد بن عبد الله المتوج (820ه/ 1417م)، وهو شرح لكتاب (قواعد الأحكام) للعلامة العلي، أمّا الشيخ حسن بن راشد الحلي البحراني (بعد 827ه/ 1423م) فقد نظم ألفية الشهيد في الفقه، وسمّى منظومته تلك بـ(الجمانة البهية) (الأرب

ويبدو من خلال هذه الكتب الأولى أنّ البحرانيين - يومئذ - كانوا عيلون إلى شرح الآثار الفقهية التي اشتُهرَت في محيط المدرسة الإمامية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من فقهاء الإمامية؛ إذ اتّجه التأليف الفقهي منذ القرن الثامن الهجري إلى « كتابة الشروح والحواشي والتعليقات على أمّهات المتون الفقهية، التي ألفها كبار الفقهاء السابقين، أمثال المحقق الحلى (676ه/

<sup>(4)</sup> الأفندي، عبد الله: رياض العلماء، تحقيق أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم المقدسة، 1401هـ/ 1980م، ج1، ص 68.

<sup>(5)</sup> انظر: الطهراني: الذريعة ج 13، ص 108، والنويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 346.

<sup>(6)</sup> النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 351.

<sup>(7)</sup> الذريعة 5 ص 131-132.

1277م) في كتابيه: المختصر النافع، وشرائع الإسلام، والعلامة الحلي (726ه/ 1375م) في كتابيه: قواعد الأحكام، وإرشاد الأذهان، والشهبد الأول (786ه/ 1384م) في كتابه اللمعة الدمشقية»(أ)، لكن سرعان ما صار البحرانيون يؤلفون تأليفاتهم المستقلة، البعيدة عن تصنيفات السابقين، وقد صارت تلك المؤلفات من أهم المصادر الفقهية، التي يستند إليها فقهاء الإمامية أينما كانوا، بل يحثون طلبتهم على دراستها، والإفادة منها.

وإذا نحن رمنا التمثيل، فإنّ لنا في الشيخ أحمد المتوّج (820ه/ 1417م مثالا جليًّا؛ ذلك أنه عمد إلى آيات الأحكام، فشرحها في كتاب أسماه (النهاية في خمسمئة الآية)، وهي التي عليها مدار الفقه، ويبدو أنه تأثّر برأي العلامة الحلي؛ إذ ذكر شرائط الفقيه، ورأى أن الفقيه مفتقرٌ في معرفة الأحكام «إلى معرفة الآيات المتعلقة بالشرع، وهي نحوٌ من خمسمائة آية، وإلى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث، ومعرفة الرواة، وأقاويل الفقهاء؛ لئلا يخرج عن الإجماع، ومعرفة أصول الفقه، والكلام، وشرائط البرهان، وما يتعلق بالأخبار من النحو، واللغة، والتصريف، ولا يشترط حفظ الآيات والأحاديث، بل قدرته على الرجوع إليها من مظانّها، والإخلاد إلى أصلٍ مصحّع، وروايتها عن عدل، بإسنادٍ متصلٍ كذلك إلى إمام»(").

إنّ كتاب (منهاج الهداية) كما يتضح من عنوانه، كتابٌ مخصصٌ لبحث آيات الأحكام، وقد ربّبه المتوّج ترتيب أبواب الكتب الفقهية، فقد بدأ بكتاب الطهارة، وقسّمها أقسامًا ثلاثة: الوضوء، والغسل، والتيمم، ثمّ فرّع على ذلك مبحثا في الطهارة المائية، جامعًا الآيات ذات العلاقة بالبحث، وبعد إتمام كتاب الطهارة، شرع المتوج يجمع الآيات المرتبطة بكتاب الصلاة، مستنبطًا من كل آية حكمًا، أو أحكامًا، وهكذا فعل في كتاب

<sup>(8)</sup> العطية، خالد: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011م، ص 343.

<sup>(9)</sup> الحلي، قواعد الأحكام، ج1، ص 525 - 526.

الـزكاة، وكتـاب الخمـس، وكتـاب الصـوم، وصـولا إلى كتـاب القصـاص، وهـو آخـر مـا في الكتـاب.

لقد كشف كتاب المتوّج هذا عن عالم بارع متفنن في علوم شتى، كما كشف عن سعة اطّلاع على الآراء والمذاهب المختلفة؛ إذ كان يكثر من نقل آراء المدرسة السنية، مناقشًا إيّاها بالحجة والبرهان العلميين، ويكفي للتدليل على ذلك قراءة مناقشته قضية غسل الرجلين في الوضوء أو مسحهما؛ إذ بدأ بتقرير حجّة الآخر، فقد « احتجّ موجبو غسل القدمين بأنّ الأرجل معطوفة على الأيدي، أمّا على قراءة النصب فظاهر، وأمّا على قراءة الجر، فيحمل على المجاورة»(١٠٠).

ثمّ بدأ ينقضُ هذا الرأي والتوجيه النحوي، إذ رأى أنّ الجرّ بالمجاورة «أخفى من أن يدخل في كتاب الله العزيز»، لكنّ المتوّج - وعلى طريقة أهل الجدل - يسلّم بوجوده، ويحاول إبطاله في هذا الموضع؛ فإنه «لم يوجد مع أداة العطف في كلام العرب، وشرطُ قبوله أمنُ اللبس، نحو: هذا جحرُ ضَبُّ خَرِبٍ؛ لأنه لا لبس - حينئذٍ - أنّ خربًا من صفات الجحر، لا الضبّ، والوجهان منتفيان هنا»(").

وبعد أن أبطل حمل الجرّ على المجاورة، ناقش توجيه النصب، فقال: «وأمّا النصب، فلـمَ لا يكون معطوفًا على الرؤوس على الموضع، نحو:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وعكسه:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

<sup>(10)</sup> البحراني، أحمد بن المتوج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1429، ص 59.

<sup>(11)</sup> المصدر نفسه، ص -59 60.

... فإن قيل: لم لا يجوز نصب (الأرجل) على إضمار فعل، تقديره: واغسلوا أرجلكم، نحو:

فعلفتها تبنًا وماءً باردًا

وقوله:

يا ليتَ بعلكِ قد غدا متقلّدًا سيفًا ورُمْحا

أي: وسقيتها ماءً، ومعتقِلا رمحًا.

قلنا: باطلٌ؛ لأنّ هذا إنِّها يجوز مع تعذّر حمله على ما في اللفظ، وهنا ليس كذلك»(11).

ولعلّ لاحظت هذه المناقشة العلمية الهادئة، المبتعدة عن إلقاء الأحكام، دون دليلٍ يعضدها، ولعلك لاحظت - كذلك - المقدرة الحجاجية، التي يتمتّع بها المتوّج، فلا غرو إذن، أن يصير هذا الكتاب واحدًا من أهـم الكتب التي يوصي المحققون بالرجوع إليها، فهذا ابن أبي جمهور الأحسائي، يقول في مبحث بيان الرجوع إلى تفسير آيات الأحكام، من رسالته الموسومة بكاشفة الحال، ما نصّه: «قال مشايخنا في ذلك: الرجوع إلى أحد الكتب الثلاثة المشهورة، التي وضعها علماؤنا لهذه الآيات خاصة، وأفردوها من التفاسير، مثل كتاب الراوندي، رحمه الله، وكتاب منهاج الهداية، للشيخ شهاب الدين أحمد بن متوّج، رحمه الله، وكتاب كنز العرفان في فقه القرآن، للشيخ الأعظم، خاتم المجتهدين، المقداد بن عبد الله السيوري، رحمه الله، وطيب ثراه، فإنّه يكتفي في معرفة تفسير هذه الآيات، وكيفية أخذ الأحكام منها بالرجوع إلى بعض هذه الكتب»«نا.

<sup>(12)</sup> أحمد المتوج: منهاج الهداية، ص 60 - 61.

<sup>(13)</sup> منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 35- 36، نقـلا عـن رسـالة كاشـفة الحـال للأحسـائي، ص 87.

والحق أنّ الناظر في كتاب السيوري، يجد اتّكاءً كبيرًا على كتاب المتوّج، ويجد أنّ السيوري قد أكثر من النقل عن البحراني، بعد أن أثنى عليه ثناءً عظيمًا، ولا غرو فإنّ ابن المتوّج البحراني قد أحيا - بكتابه هذا - بحثًا، ظلّ متروكًا مدة طويلة؛ ذلك أنّ «فقهاء الإمامية لا يوجد لهم أثرٌ بارزٌ، خصّ بآيات الأحكام، خلال مدةٍ تناهز القرنين بعد القطب الراوندي، صاحب فقه القرآن... إلى أن قام ابن متوّج، وبذل اهتمامًا واسعًا في هذا المجال، وفتح الباب بعد انسداده في هذه المدة الطويلة» "".

لم تتوقف إسهامات البحرانيين الفقهية عند ابن المتوّج، بل إنّ تصنيفاتهم توالت بشكل ملحوظ، بعد أن بدأوا مرحلة الاستقلال بالتصانيف العلميّة، ومن يتتبع تلك التصنيفات فسيرى أنّها سار في اتجاهين:

أمّا أولهما فلسنا نبتدع من القول منكرا، ولا نشهد زورًا حين نقرر أنّ الدرس المدرسة البحرانية هي التي ابتكرته، ولسنا نذيع سرًّا حين نقول إنّ الدرس الفقهي في الحواضر التي تعتنق الإمامية مذهبًا تأثر بهذا الابتكار، فنسجَ خرّيتو هذه الصناعة على منواله، وحذا أعاظم الفقهاء حذوه، ذلك الابتكار الذي يمكننا تسميته بـ(الاتجاه الموسوعي) في عرض القضايا الفقهية المختلفة ومناقشتها.

ولقد برز من المدرسة البحرانية عدد من الفقهاء، الذين ألفوا موسوعات فقهية ضخمة، ولعل أبا عذر هذه الطريقة، ومبتكرها هو علامة البحرين الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني (1186ه)، الذي عُرِف عوسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)، وهو كتابٌ وصفه مصنّفه بأنه «لم يُعْمَل مثله في كتب الأصحاب، ولم يَسْبق إليه سابقٌ في هذا الباب»(١٥)، ولا غرو، فقد «عمله الأصحاب، ولم يَسْبق إليه سابقٌ في هذا الباب»(١٥)، ولا غرو، فقد «عمله

<sup>(14)</sup> منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 22.

<sup>(15)</sup> لؤلؤة البحرين ص 446.

مؤلفه؛ لكي يغني روّاد الفقه عن سبر غيره من كتب الفقه، والحديث، والاستدلال. ولا بدع، فإنّه أول مجموعة فقهية، ومدونة كبرى في الفرائض والسنن، تحوي جلَّ الفروع، إن لم يكن كلّها، وتضمّ في طيّها الأقوال، والآراء، وأصول الدلائل، وحوت بين دفّتيها جميع ما ورد من الأحاديث عن الصادع الكريم، وأحمة العترة الطاهرة - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - في الأحكام الشرعية» (١٠٠٠).

ومنذ أن برزَ هذا السفر البحرانيّ إلى الوجود، تلقّفته أيدي العارفين المهرة من جهابذة الفقه، فصار مرجعهم الأول؛ لما «وجدوه في طيّه من علم غزير، وفضلٍ كثير، وفقاهة ودراية، وتضلُّع في فنون الحديث، وتبحّر في الفقه، وتتبّع في الآراء، واطلاع على الفتاوى، وحيطة بالأدلة، واستقصاء فيها، وخبرة معاقد الإجماع، وموارد الشهرة، ومقدرة على البحث، وقوة في البرهنة، وتثبّت في الحكم، وتعمّقٍ في التفكير، ونضج في الرأي، وما هنالك من دقّة وتثبّت وتحقيق»(").

آميزت هذه الموسوعة العلمية بعدة مميزات، لعل من أهمها منهجية الشيخ يوسف في تبويب المسائل وعرضها؛ ذلك أنه قسم « مباحث الأبواب الفقهية الكبرى، المعروفة إلى أقسامها، ومحاورها الرئيسة، والفرعية، على نحو منطقيً متدرّج من الأعمّ إلى الأخص، ومن أمّهات المسائل إلى فروعها وملحقاتها، والذي لم يُعْهَد مثله، من حيث الدقة، وحسن التنظيم في ما سبقه من مؤلفات الشيعة»(١١).

ينضاف إلى تلك الميزة المنهجية شمولية المباحث، والتوسّع في إيراد المسائل والفروع الفقهية، والإحاطة بالآراء والأقوال في كل مسألة، ودقّة الاستدلال،

<sup>(16)</sup> مقدمة السيد عبد العزيز الطباطبائي لكتاب الحدائق الناضرة ج1/ ذ.

<sup>(17)</sup> مقدمة الطباطبائي ج1/ ض.

<sup>(18)</sup> خالد العطية: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 443.

وتتبع الأخبار الواردة في كل مسألة، إضافةً إلى كثرة المصادر وتنوعها، سواء في الفقه، أو الحديث، والرجال، والتفسير، واللغة، وغيرها؛ حتى قيل: « إنّ صاحب الحدائق لم يدع - إلا ما ندر - كتابًا من كتب الحديث، والفقه المتداولة والمعروفة عند الشيعة في عصره، إلا ورجع إليه، ونقل منه» "".

ولقد اغتالت يد الأجل مؤلف هذه الموسوعة قبل أن يتمها، فانبرى تلميذه العلامة الشيخ حسين بن محمد العصفور (1216ه/ 1801م) لإتمامها، متبّعًا المنهج نفسه، وقد وسم عمله ذاك برعيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة)، وهو كتاب كبير يحتوي على تسعةٍ من أبواب الفقه، هي: الظهار، والإيلاء، واللعان، والعتق، والإقرار، والجعالة، والأيان، والنذر، والكفّارات.

ومن أجل تلكم الخصائص الفريدة، التي اختصت بها موسوعة (الحدائق) الفقهية، اعتنى كثيرٌ من الفقهاء بها، فكتبوا عليها التعليقات والحواشي، ومن بين تلك الحواشي:

- حاشية لتلميذ المؤلف، السيد علي الطباطبائي الحائري (1231ه/ 1815م).
  - 2. حاشية للسيد ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي.
- حاشية للسيد إبراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي (قبل 1300ه/ 1882م).
  - 4. حاشية للعلامة ابن يوسف الحدائقي الشيرازي.
    - 5. حاشية للشيخ محمد تقى الأيرواني.
- 6. شرح مقدمتين من مقدمات الحدائق، للسيد محسن الأعرجي الكاظمي
   (1227هـ/ 1812م).
- شرحٌ لمقدمات الحدائق، موسوم بـ(الجُنّة الواقية) للعلامة آقا محمد
   على الكرمانشاهي (1269ه/ 1852م).

<sup>(19)</sup> خالد العطية: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 450.

- 8. تعليق على كتاب الحدائق الناضرة للشيخ حسن بن الشيخ أحمد المحسنى الأحسائي (1272هـ/ 1855م).
- و. رسالة في الـرد عـلى الشـيخ يوسـف في قولـه بعـدم حجيـة الـبراءة الأصلية، للشـيخ مـوسى بـن الشـيخ حسـن المحسـني الأحسـائي (1289هـ/ 1872م).

وإذا كان الله قد كتب لموسوعة الحدائق الانتشار والاشتهار، فإنّ هذا لا يعني أنّ المدرسة البحرانية لم تنتج غيرها من الموسوعات الفقهية؛ ذلك بأنّا نجد كثيرين حذوا حذو الشيخ يوسف، ومن أبرزهم معاصره الشيخ محمد علي المقابي البحراني ، الذي شرح كتاب الوسائل شرحًا استدلاليًّا موسَّعًا، كما سيأتي، وقد ألف الشيخ حسين العصفور موسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع)، كما ألف الشيخ عبد الله الستري موسوعته الفقهية (كنز المسائل)، ولو أردنا استقصاء من وضع موسوعة فقهية، بعد الشيخ يوسف، لطال بنا المقال، إذ صار وضع موسوعة فقهية من التقاليد العلمية، التي يحاول كثير من الفقهاء الالتزام بها، إبرازًا للمستوى العلمي المتقدم، الذي وصلوا إليه، وإظهارًا لمقدرتهم على استنباط الأحكام الشرعية.

أما ثاني الاتجاهين اللذين سار فيهما التصنيف الفقهي في المدرسة البحرانية، فيتمثّل في البحوث الفقهية المتخصصة؛ إذ يعمد الفقيه إلى مسألة من مسائل الفقه، فيبحثها بحثًا مستفيضًا، فيعرض الآراء في تلك المسألة، ويناقشها، فيقوي رأيًا ويتبنّاه، أو يردّه ويدحضه، أو يدلي برأيٍ من عنده جديد، حسبما قاده إليه الدليل.

وتختلف طرائق التأليف في هذا الاتجاه، إلا أنّ الغالب هو تخصيص رسالة للمسألة الفقهية المعروضة، ومن يطالع كتب التراجم يجد أنّ علماء البحرين قد كتبوا الرسائل في شتى المسائل الفقهية، فقد كتبوا في الطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والخمس، وغيرها من أبواب الفقه، كما يجد المطالع - كذلك - اهتمامًا واضحًا ببعض المسائل، كاهتمامهم ببحث صلاة الجمعة في زمان الغيبة؛ إذ ألف فيها علماء البحرين أكثر من عشر رسائل، نذكر بعضها مرتبة زمانيًّا على النحو الآتي:

- رسالة في الجمعة، للشيخ علي بن سليمان القدمي (1064ه/ 1653م)
   ذهب فيها إلى وجوب الجمعة العيني.
- رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ سليمان بن صالح العصفور (1085ه/ 1085م).
- رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة، للشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني (1101ه/ 1689م).
- 4. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ أحمد بن محمد المقابي
   (201ه/ 1690م)، وهي نقضٌ لرسالة ابن أبي ظبية السابقة.
- رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ سليمان الماحوزي (1121ه/ 1709م).
- 6. رسالة في وجوب صلاة الجمعة عينًا، للشيخ علي بن حسن البلادي
   (1203ه/ 1788م).
- رسالة في الجمعة، للشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208ه/ 1793م).
- المالة في صلاة الجمعة، للشيخ علي بن محمد العصفور (1215هـ/ 1800م).
- و. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ محمد بن علي العصفور (1244هـ/ 1828م).
- رسالة في أحكام الجمعة، للشيخ عبد علي بن خلف العصفور (1303ه/ 1885م).

والحقّ أنّ (صلاة الجمعة) في زمن الغيبة، مسألة شائكة، تصدّى لها كثيرٌ من فقهاء الإمامية؛ لارتباطها بقضية تولي الفقيه مناصب النيابة عن الإمام، وتلك «إشكالية غير محسومة في الفقه الشيعي حتى الآن»(قد)، وقد أضفى الأصوليون عليها «طابعًا سياسيًّا، يربطها بالإمامة الإلهية، وهذا ما جعلها أحد معايير شرعية السلطة، فقد تمسّك الأصوليون بشرط عدالة السلطان، فإذا أقاموها أقروا بشرعية السلطة».

أما الأخباريون من الشيعة فقد ذهبوا إلى وجوب الجمعة عينًا، دون قيدٍ أو شرط، ورأوا «أنّ اشتراط السلطان ليس عليه سلطان» (22)، وهذا الموقف هو «الأصل العملي الشيعي، وإغّا وردت بعض النصوص الضعيفة، مشفوعة بمواقف وظروفٍ سياسية أملت على الفقيه الأصولي التشدّد في موضوع صلاة الجمعة، وإحالتها إلى شعيرة سياسية عبادية، وإدراجها ضمن امتيازات الإمامة» (23).

وواضحٌ من الثبت الذي قدّمناه للرسائل التي كتبها البحرانيون في مسألة صلاة الجمعة، أنّهم يذهبون إلى وجوبها عينًا، سواء منهم الأخباريون والأصوليون، ولم يشدّ عنهم إلا الشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني، الذي ذهب إلى تحريها في زمن الغيبة (٤٠).

<sup>(20)</sup> فؤاد إبراهيم: الفقيله والدوللة، دار المرتبض، بيروت، الطبعلة الجديدة، 1433هـ/ 2012م، ص 231.

<sup>(21)</sup> المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

<sup>(22)</sup> الفيـض الكاشـاني: الشـهاب الثاقـب، منشـورات مؤسسـة الأعلمـي، بـيروت، ط2، 1401هـ، ص 9.

<sup>(23)</sup> فؤاد إبراهيم: المرجع السابق، ص 232.

<sup>(24)</sup> ينظر: فهرست علماء البحرين للماحوزي ص 140.

## الأصولية والأخبارية(25):

مادمنا نتحدّث عن الفقه وعلومه في البيئة العلمية البحرانية، فلا بدّ من الوقوف على قضية (الأصوليين والأخباريين)؛ فإنّ البحريان كانت إحدى أهم المحطات التي احتضنت المنهج الأخباري، فقد مارست «دورًا ثنائيًا من التأثير والتأثير والتأثير السلفي إلى بلاد فارس وبالعكس، مثّله السيد ماجد البحراني (1028ه/ 1918م)، والشيخ علي بن سليمان البحراني... ووجدنا بعد حين أنّ النشاط الأخباري قد غطّى الفجوة، التي حدثت في ميدان الفكر السلفي في إيران، بعد سقوط الدولة الصفوية سنة 1135ه/ 1722م، فاحتلّ كلٌ من البحرين، والقطيف، والعراق مراكز الفكر السلفي»

ولم تكن تلك الصدارة في التيار الأخباري في البحرين لتمرّ دون أن يسجّل علماء البحرين رأيهم في الصراع المحتدم بين التيارين، بل كان لهم دور كبير في تقريب الفجوة بين ذينك التيارين الإماميين.

والأصوليون والأخباريون يمثلون تيارين فكريين في المدرسة الإمامية، يكمن الفرق الرئيس بينهما في الأدلة التي يجوز الاستنباط منها، فالأصوليون، أو المجتهدون «هم الذين يلجأون في مقام استنباط الأحكام الشرعية إلى الأدلة

<sup>(25)</sup> خاض في هذا الموضوع كثيرون، فبعضٌ خاضه بعلم، وآخر خاض فيه، وهو لا يعرف كنهه، فخبط خبط عشواء، وابتعد عن طريق الصواب، بل أتى بشيء عجاب!! ومن هذا الصنف مؤلف كتاب (علم الكلام ومدارسه)، أعني الدكتور فيصل بدير عون؛ إذ يرى: «أن الحديث الآن عن تيار الإخباريين، وتيار الإصلاحيين أرى أنه امتداد للمشكلة التي نشبت بين الشيعة بعضهم وبعض (كذا) بمجرد أن مات علي بن أبي طالب، حيث اعتقد البعض، كما رأينا، أنه لم يحت، وأنه رُفع إلى السماء، كما رفع عيسى بن مريم، وأنه مازال حيًّا يُرزَق، وأنه سيعود إن عاجلا أو آجلا. أما التيار الآخر، فكان من رأيه أن عليًّا قد مات، ومن ثمّ لا بدّ من أن يُنصِّب المسلمون إمامًا بعده، ويكون هذا التنصيب عن طريق التعيين، لا عن طريق البعية أو الشورى».

عـون، فيصـل بديـر: علـم الـكلام ومدارسـه، مكتبـة الأنجلـو المصريـة، القاهـرة، ط6، 2010م، ص 124، ومـا أصـدق مـن قـال: لـو سـكت مـن لا يعلـم لقـل الاختـلاف!

<sup>(26)</sup> الفكر السلفى عند الشيعة الاثنا عشرية، ص 367.

الأربعة، من الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل» (21) أمّا الأخباريون، أو المحدِّثون، فهم الذين يعتمدون في مقام الاستنباط على الكتاب والسنة، ولا يأخذون بالإجماع ولا بدليل العقل (22).

ولقد مرّ هذان التياران في حواضر العلم الإمامية، كالعراق وإيران مراحل مختلفة؛ وتجاذبات علمية حينًا، وخاضعة للسياسة ولعبتها حينًا آخر، أما البحرين فقد لزمت خطًّا واحدًا، لم مَّل عنه؛ إذ لم يكن العلماء البحرانيون ينظرون إلى الخلاف بين الفريقين إلا بوصف خلافًا علميًّا محضًا، ولم يكونوا يرتضون إنزاله إلى ساحة السياسة، أو يحيلونه إلى خلافات شخصية، يكون الهوى والتعصب فيها هو الحاكم؛ لذا لم يكن العلماء البحرانيون يجدون غضاضـة في أن يأخـذ بعضهـم عـن بعـض، سـواء كان الآخـذ والمأخـوذ منـه متفقين في الأصولية والأخبارية، أم كانبوا مختلفين، فبكبون الآخذ أصوليا، والمأخوذ عنه أخباريًّا، أو العكس، كما هو الحال في تتلمذ الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي كان يصف نفسه بـ(خادم المحدّثين، وتراب أقدام العلماء العاملين)(و2) على الشيخ سليمان الماحوزي، وهو أصولًى بحثٌ، وقد وصفه السماهيجي، وبالغ في وصف وإطرائه (١٥٠)، ولم تمنع (أصولية) بعض العلماء السماهيجيَّ من اتخاذهم إخوة مقربين إلى نفسه، فعندما عرّف بأكابر تلامـذة الشـيخ سـليمان الماحـوزي، ابتـدأ بذكـر الشـيخ أحمـد بـن إبراهيـم العصفور، وهو أصوليٌّ معروف، فقال في وصفه: «أخي بالمؤاخاة، وصديقي في المصافاة، الشيخ العلامة الفهّامة، الأسعد، الأمجد، شيخنا الأوحد، الشيخ أحمـد..»(اد)

<sup>(27)</sup> محمد عبد الحسن الغراوي: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، دار الهادي، بيروت، ط1، 1992، ص 39.

<sup>(28)</sup> ينظر: المصدر السابق، ص 55-56.

<sup>(29)</sup> الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 2.

<sup>(30)</sup> انظر: الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 73 - 80.

<sup>(31)</sup> الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 61.

وممّا يدلّ على نظر البحرانيين إلى هذه المسألة نظرةً علميةً محضةً، خاضعة لمعايير النقاش العلمي أنهم يأخذون بالرأي إذا بان لهم صوابه، وعضدته الأدلة، ويتركون الرأي إذا استبان لهم خطؤه، من دون فرقٍ في كون ذلك الرأي من مباني الأصوليين أو الأخباريين، ولعلّ في إيراد الشيخ عبد الله السماهيجي الفروق بين التيارين دليلا على ما نحن بصدده، فقد وافق، وهو الأخباري المعروف، الأصوليين في بعض المسائل، كموافقته إياهم في أنّ الأصل في الأشياء هو الإباحة؛ فإن «المجتهدين يقولون: إنّ الأصل في الأشياء الإباحة؛ لقوله - عليه السلام - كلّ شيء مطلقٌ حتى يرد فيه نهيّ، ولإطلاق قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مّا فِي ٱلأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الشيرة، والأخباريين يتوقفون في ذلك، بل عندهم: ما لم يرد نصٌ في جوازه لا سبيل والأخباريين يتوقفون في ذلك، بل عندهم: ما لم يرد نصٌ في جوازه لا سبيل إلى إباحته ولا تحريهه، بل هو من قبيل الشّبَه، والأمور ثلاثة: حلالٌ بَيّنٌ، وصُرعٌ، وشُبُهاتٌ بين ذلك.

وأنا عندي توقّفٌ في هذه المسألة، بل الذي يظهر لي ترجيح كلام المجتهدين؛ لما يظهر من الآيات والروايات، والله أعلم»(دد).

ومن هنا يبدو غريبًا الحكم على مثل الشيخ عبد الله السماهيجي بالتصلّب وعدم الاعتدال؛ فقد زعم علي الجابري في دراسته عن الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية أنّه «لم يكن تصلّب السماهيجي في عقيدته السلفية يرضي المعتدلين منهم... كما تخطّى السماهيجيً الموقف المعتدل، الذي وجدناه عند السيد نعمة الله الجزائري»(دن).

ولسبت أعلمُ النصّ الذي اتّكاً عليه الجابريُّ في حكمه المزبور، فإنه لم ينقل نصًّا عن السماهيجي يثبت ذلك، وكلّ ما ساقه من أحكام، في هذه المسألة، عبارات لا تخرج عن العموميات، من مثل قوله: «لخّص

<sup>(32)</sup> الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 89.

<sup>(33)</sup> علي حسين الجابري: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، دار إحياء الأحياء، قم المقدسة، ط2، 1409هـ ص 378.

السماهيجي لنا موقفه السلفي في رسالته في التوحيد، ومنية الممارسين، وضمّنه قصيدته التعليمية، التي أرّخ فيها للعديد من أعلام الفكر السلفي الاثنا عشري»(١٠).

وواضحٌ من هذا النصّ أنّ الجابري لم يطّلع على منية الممارسين، ولا على غيرها من مصنفات السماهيجي، وهذا ما يبدو من خلال نقله في الحواشي نصوص السماهيجي عن منية المرتاد للميرزا محمد الاسترابادي، وروضات الجنات للخوانساري، ولعلّ حكمه كان مبنيًا على إعلان السماهيجي نفسه «خادم المحدّثين، وتراب أقدام علماء الأخباريين»(دد)، وهو أمرٌ لا يعدو اعتزاز السماهيجي بالتيار الذي ينتمي إليه، وهو - على اعتزازه بذلك - لا يجد حرجًا في أن يُدْخِلَ التيار الآخر في زمرة المخدومين، فقد سمّى نفسه بدخادم المحدّثين والمجتهدين، وتراب أقدام العابدين والمتهجدين» في مقدمة كتابه الموسوم بذخيرة العباد في تعريب زاد المعاد (60)، فساوى بين التيارين مساواة، تقطع الطريق على من يظنّ أنّ بين التيارين عداوةً، فلا يستقيم والحال هذه - وصف السماهيجي بالتشدد البتة.

ثم إنّ الحواشي التي نقلها الجابري - كما أسلفنا - من منية المرتاد لا تخرج عن كونها تأكيدًا لوجوب الرجوع، في مقام أخذ الأحكام الشرعية، لراوي الحديث دون غيره، وليس في هذا أكثر من إعلان منهج الأخباريين العام، الذي يلتقي فيه السماهيجيُّ والسيد نعمةَ الله الجزائري، والشيخَ يوسف العصفور، وكلّ الأخباريين، فأين تخطي موقف نعمة الله الجزائري المعتدل، كما يزعم؟

<sup>(34)</sup> على حسين الجابري: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، دار إحياء الأحياء، قم المقدسة، ط2، 1409هـ ص 378.

<sup>(35)</sup> المصدر نفسه، ص 379.

<sup>(36)</sup> انظر: السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: ذخيرة العباد في تعريب زاد المعاد، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه. الورقة 1.

وفي مرحلة لاحقة، اتخذ الخلاف العلميّ بين التياريين في العراق، وإيران شكل النزاع المفضي إلى الافتراق، والقدح في علماء التياريين الإماميين، بعد أدّت السياسة دورها في إذكاء نبار الخلاف، وتحويل وجهته العلمية؛ في سبيل تحقيق بعض المآرب السياسية (١٠٠٠)، ممّا حدا بالشيخ يوسف العصفور، الندي كان يعيش في كربلاء يومذاك، الوقوف موقفًا وسطًا؛ إذ «مثّل دور الاعتدال بسلوكه طريقًا وسطًا بين الخطين المتوازيين، أعني خط الأصوليين والأخباريين، محاولا تخفيف غلواء سلفه في الرأي، المحدِّث الاسترابادي، وأتباعه، والحدِّ من حملتهم الجارحة، ومحاكمة الأصوليين، ثمّ محاولة تقليص الخلاف بينهم وبين الأخباريين، وفعلا كان له أثر كبير في حدِّ هذه العاصفة العاتية» (١٠٠٠).

ويبدو أنّ الطريقة الوسطى التي اختطها الشيخ يوسف لم ترق لكثيرين، مثل الوحيد البهبهانيّ (1206ه/ 1791م) الذي «شنّ على الأخبارية هجومًا عنيفًا مؤلفاته، ومحاججاته الشفوية الحادّة مع علمائها» (قن، حتى أفتى بعدم صحة الصلاة خلف الشيخ يوسف العصفور، ومنع من حضور درسه، وحتى أنّ ابن أخت الوحيد، أعني السيد علي الطباطبائي، صاحب كتاب (الرياض) كان «يحب الحضور عليه [يعني الشيخ يوسف]؛ لاستحسان مسلكه في التفقه، ولكنه يخشى من غضب خاله (الأغا) عليه، فكان يخفي نفسه في بعض الزوايا بدرسه ليلا عن أعين الناظرين؛ كيلا يظهر الأمر ويبين» (قه).

والذي يبدو لنا أنّ عمل الشيخ يوسف كان منطلقًا من النظر إلى الخلاف نفسه؛ إذ لم يتعدّ أن يكون خلافًا علميًّا، ساحته الأساسية حلقات التدريس،

<sup>(37)</sup> ينظر: فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة ص -275 286.

<sup>(38)</sup> الغراوى: مصادر الاستنباط، ص 61.

<sup>(39)</sup> المصدر نفسه، ص 46.

<sup>(40)</sup> العبقات العنبرية، ص 87.

وأداته الوحيدة هي النقاش وبسط الدليل؛ لذا يبدو غريبًا الحكم عليه بأنه «جسّد ظروفه في مبدأ الاحتياط، وهو بهذا يصحّ تسميته تقية الأخباريين؛ بسبب تهوّر العوام من جهة، وللحد من التدهور في العلاقات الفكرية، والاجتماعية في المجتمع الاثنا عشري، من جراء الوضع الجديد، الذي تمخّض عن ثورة الوحيد من جهة أخرى»(١١).

إنّ الحكم على عمل العصفور بأنه (تقية الأخباريين) إنّ الصحّ لو لم يصدح برأيه، المخالف لرأي الأصوليين، الذي هو مقتضى التقية، في حين وجدناه قد حصر حجية العمل بالكتاب والسنة، المشتملة على الأخبار، ورفض بصراحة العمل بالعقل والإجماع، فأين التقية في ذلك؟

ثم إنّ التقية إنّما يستعملها الخائف، الذي لا يجد له نصيرًا، في حين كان الشيخ يوسف في وسط أخباري بحت، وفي زمنٍ سادت فيه الأخبارية حتى «ملأت الأقطار والأنحاء... وصار دين (الأصولية) في جنبهم كالعدم»(24) فليس إذن، إلا زاوية النظر العلمية للخلاف، التي كان ينظر من خلالها الشيخ يوسف، وهو ما يفسّر تجويزه الصلاة خلف البهبهاني، على الرغم من تحريم الأخير الصلاة خلف الشيخ يوسف(44).

على أني أتفق مع الباحث في أنّ الوحيد البهبهاني أوجد وضعًا جديدًا في المجتمع العلمي في كربلاء، ذلك الوضع القائم على التعصّب والتشدد، وتحويل الأمور من مسارها العلمي إلى مسارٍ آخر بعيدٍ عن العلمية، فإنّه «رأى أنّ الشريعة الغيرّاء لا تستقيم إلا بمحو هذه الفرقة العمياء»(4)، ولم ينته التعصب بحوت الوحيد، بل حذا تلاميذه حذوه، وساروا على نهجه،

<sup>(41)</sup> على الجابري: الفكر السلفي، ص 386.

<sup>(42)</sup> العبقات العنبرية، ص 87.

<sup>(43)</sup> انظر هذه القضية في: مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة المسلال، بدروت، 1984م، ص 74.

<sup>(44)</sup> العبقات المنبرية، ص 87.

فاستعر النزاع بين الفريقين، متحولا إلى خصامٍ وعداوة، وحملات تفسيقٍ، وإخراجٍ من الملّة، تُوِّجت بفتاوى قُتِلَ بسببها الميرزا محمد الأخباري في العراق سنة 1232ه ص 1816م(١٠٠٠).

وقد آمن علماء البحرين بأنّ الخلاف بين التيارين علميٌ بحت، وجاهدوا ليبقى كذلك، وهو عين الخط المعتدل الذي أرساه البحرانيون قبل الشيخ يوسف وبعده، لمّا حصروا الخلاف في كونه خلافًا علميًّا، كما أسلفنا، على الرغم من احتدام الصراع بين التيارين، واقتتالهما في العراق وإيران؛ لذلك وجدنا زعيم المدرسة البحرانية يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216ه/ 1801م) يحرر موطن النزاع بين التيارين، مشيدًا بعدالة الأصوليين وتقواهم، على الرغم من عدم قبول منهجهم، فيقول بوضوح: «ولكن أولئك العلماء الأخباريين، حيث قد بلغهم عدالة أولئك العلماء المجهدين، وأنّهم كما وصفت في سؤالك، بل بلغوا زيادة في ذلك، أوجب لهم ذلك حسن الظن، والتجافي عن القول فيهم، والطعن عليهم، لأنّ لهم ذلك حسن الظن، والتجافي عن القول فيهم، والطعن عليهم، لأن مقتضى عدالتهم، ووثاقتهم أن يكون حاجزًا عن الدخول فيما لم يأت عن مع المخالفين وها لم يصدر ذلك إلا على وجه الغفلة، والمجاراة معهم» يعني مع المخالفين وها.

بل إننا نرى الشيخ حسين يحاول إيجاد وجه مَرْضيًّ للأصوليين في أخذهم بالإجماع ودليل العقل؛ فيعتذر لهم بأنّ «الأدلة كلها منطبقة على فساد تلك القواعد الاجتهادية، وعدم الاعتداد بها في زماننا بالكلية، وقد مرّ سابقًا على أن دخولهم [يعني الأصوليين] فيها، وأخذهم بها لأحد الأمرين: إمّا إلزامًا للمخالفين، خذلهم الله تعالى، في مقام الاحتجاج، أو غفلة عن

<sup>(45)</sup> انظر في تفصيل الواقعة، والفتاوى الصادرة: الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، ص 86 - 103، وص 183 - 188.

<sup>(46)</sup> العصفور، الشيخ حسين: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1979م، ص 41.

تلك الأدلة المسقطة لها عن رتبة الاعتبار»(١٠٠٠). فالأصوليون إذن، في نظر الشيخ حسين لا يؤمنون بغير الكتاب والسنة، بوصفهما أدلةً شرعية على الوجه الأول، أو هم غافلون عن الأدلة، التي تبعد غير الكتاب والسنة على الوجه الآخر، وهم - أعني الأصوليين - في نظر الشيخ حسين معذورون على كلا الوجهين.

ومن أجل ذلك العذر الذي التمسه الشيخ حسين العصفور للأصوليين، وجدناه يقرر أنه «لا يجوز التعرض لأكثر من بيان خطئهم، وفساد ما تعلقوا به من القواعد الاجتهادية؛ لئلا يقتفي أثرهم من كان بعدهم، لضعف قريحته عن نقض شبههم، وما تعلقوا به في التجشم لتلك القواعد العامية، وامتثالا لما استفاض عنهم - عليهم السلام - مسندا عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه قال: إذا ظهرت البدع في أمتي فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل فعليه لعنة الله»(84).

#### ثانيا: القرآن وعلومه

ليس غريبًا أن تهتم المدارس الدينية بالقرآن وعلومه، وأن ينشغل به الدارسون في تلك المدارس وأساتذتهم، فهو - كما يقول المقابي في مقدمة تفسيره - « أشرف العلوم وأفضلها، وأعمها منفعةً في الدارين وأكملها، وهو الحريُّ بقصر الهمم على معرفة حقائقه، والأحق بالخوض في تيّار غوامضه ودقائقه؛ لأنه الأصل الذي تنبجس منه المعالم القدسية، والبحر الخِضَمّ الذي تُنْرَفُ منه النفحات الفردوسيّة» (ود).

غير أنّ هذا الاشتغال بالقرآن وعلومه في المدرسة البحرانية لم يصل إلينا منه

<sup>(47)</sup> العصفور، الشيخ حسين: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتض، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1979م، ص 38.

<sup>(48)</sup> المصدر نفسه، ص41.

<sup>(49)</sup> المقابي، الشيخ محمد بن علي: صفوة الصافي والبرهان، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 1.

شيء إلا في العصور المتأخرة؛ ذلك بأن كتب التراجم لم تنص على دراسات قرآنية قبل دراسات الشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج البحراني (820هـ/ 1417م)، الذي كتب ثلاثة تفسيراتٍ للقرآن: كبير، ووسيط، ووجيز أنَّ، وخصّ آيات الأحكام الخمس مئة بدراسة، وسمها بـ (منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية)، كما وضع رسالةً في (الناسخ والمنسوخ).

فعمل المتوّج إذن، هو أقدم ما وصل إلينا ممّا يرتبط بالدراسات القرآنية في البحرين، غير أنّ أيًّا من التفاسير الثلاثة لم يصل إلينا، في حين سلم من آفات الزمان منهاج الهداية، ورسالة الناسخ والمنسوخ، وكنّا قد عرضنا كتاب (منهاج الهداية) سابقًا في باب الفقه وعلومه، وسنعرض هنا رسالة (الناسخ والمنسوخ).

تبدأ رسالة (الناسخ والمنسوخ) بمقدمة، بين فيها المتوّج أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؛ ذلك بأنّ «من ادّعى التفقّه في الشرعيّات، التي هي معالم الدين، ولم يعرف الناسخ من المنسوخ، كان مثل الحمار في الطين» أثمّ أشار إشارةً سريعة إلى الخلاف في وقوع النسخ في القرآن، وهو خلافٌ قديمٌ، تناوله أكثر من اعتنوا بالناسخ والمنسوخ، غير أنّ ابن المتوّج لم يعرض أدلة المانعين من وقوع النسخ، بل أبدى اعتراضه عليهم بصورة قاطعة، فقد رأى « بعضَ المفسرين يقول: لا منسوخ في القرآن، هؤلاء قومٌ عن الحقّ صدّوا، وبإفكهم على الله ردّوا» (23).

وتناول ابن المتوّج - بعد ذلك - الاختلاف في عدد الآيات التي وقع النسخ فيها، فقد « قال أكثرهم: إنّ عدد الآي، التي دخل عليها النسخُ مئة آية.

<sup>(50)</sup> انظر: الذريعة 4 ص 233.

<sup>(51)</sup> ابن المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناق، دار المجتبى، قيم المقدسة، ط1، 1422ه، ص 29.

<sup>(52)</sup> المصدر نفسه، ص 30.

وأنا - وإنْ أوردتها في تفسير القرآن، في خلال الكلام على علم البيان - فإني مؤلّفٌ في ذلك مختصرًا، يكون للمتعلّم تبصرةً، وللفقيه والعالِم تذكرةً، أكفيهم مؤنة الدأب، وصعوبة التفتيش والطلب»(د٥).

وقد عرّج ابن المتوج على تبيين مصطلح النسخ، والفرق بينه وبين البَداء، ثمّ بين أضرب النسخ الثلاثة: المنسوخ خطًا وحكمًا، والمنسوخ خطًا لا حكمًا، والمنسوخ حكمًا مع بقاء أصله، وبين أنّ هذا الضرب من النسخ قد وقع في ثلاثٍ وستين سورة، عدّدها كلّها، ثمّ شرع - بعد ذلك - يعدد الكليّات في ثلاثٍ وستين ساورة، عدّدها كلّها، ثمّ شرع - بعد ذلك - يعدد الكليّات التي تحكم الضرب الثالث من النسخ، فقال: «اعلم أنّ كلّ ما في القرآن من ﴿وَأَعُرِضُ ﴾، و﴿ وَأَعُرِضُ ﴾، و﴿ وَأَعُرِضُ ﴾، و﴿ وَأَعُرِضُ ﴾، و﴿ وَأَعُرِضُ ﴾، و﴿ وَأَعَرِضُ ﴾، و﴿ وَأَعَرِضُ ﴾، و﴿ السيف.

وكلّ ما في القرآن من التشديد والتهديد، نسخه قوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَا اللَّالَا اللَّاللَّالَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَا ال

وقد عقد ابن المتوج - بعد ذلك - فصلا، وازن فيه بين دخول النسخ على الخبر، ودخوله على الأمر والنهي، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن بعض

<sup>(53)</sup> ابن المتوّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناق، دار المجتبى، قيم المقدسة، ط1، 1422ه، ص 30.

<sup>(54)</sup> المصدر نفسه، ص 34 - 35.

أدلة النسخ من الكتاب والسنة، وطفق بعد ذلك يعدد سور القرآن، ويبين الآية المنسوخة، والآية التي نسختها.

والحقّ أنّ ما جاء في رسالة ابن المتوّج من مناقشات، وتقسيمات، وأفكار، واستشهادات ليست جديدة، ولا يمكن نسبتها إليه؛ فقد وردت في كتب الأقدمين، الذين تناولوا مسألة الناسخ والمنسوخ، ويبدو أنّ ابن المتوّج قد تأثّر بكتب السابقين، الذين ألّفوا في هذا الباب، وبخاصة كتاب أبي القاسم بن سلامة (410ه/ 1019م) المعروف بالناسخ والمنسوخ (50%؛ إذ إننا وجدنا التقسيم عند الرجلين واحدًا، ووجدنا كثيرًا من عبارات أبي القاسم، واستشهاداته منقولةً بلفظها في رسالة ابن المتوّج، وإنْ عدمنا الإشارة إلى المصدر المذكور، كما هو الشأن عند النقل من المصادر في تلك العصور.

أما إذا نظرنا إلى ما وصل إلينا من النتاج العلمي البحراني، المرتبط بتفسير القرآن، فسنرى أنّ ذلك العمل العلمي قد مرّ بمراحل ثلاث، أعرض إليها بإيجازٍ في ما يأتي:

## المرحلة الأولى: التفسير بالمأثور

عشل هذه المرحلة خير تمثيل كتاب (البرهان في تفسير القرآن) للمفسر الكبير، السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107ه/ 1695م) المشهور «بين علماء الإمامية قاطبة بتفسيره (البرهان)»(50)، وهو تفسير ضخمٌ يقع في ثمانية مجلدات، وقد كُتِبَ له الانتشار والذيوع في الوسط العلمي؛ حتى غدا مرجعًا يستقى منه مفسرو القرآن في المراحل اللاحقة.

وقد وصف السيد هاشم كتابه بقوله: «وكتابي هذا يطلعك على كثيرٍ من أسرار علم القرآن، ويرشدك إلى ما جهله متعاطو التفسير من أهل الزمان، ويوضح لك عمّا ذكره من العلوم الشرعية، والقصص والأخبار النبوية،

<sup>(55)</sup> ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1967م.

<sup>(56)</sup> سالم النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 249.

وفضائل أهل البيت الإمامية؛ إذ صار كتابًا شافيًا، ودستورًا وافيًا، ومرجعًا كافيًا، حجةً في الزمان، وعينًا من الأعيان؛ إذ هو مأخوذٌ من تأويل أهل التنزيل والتأويل، الذين نزل الوحي في دارهم عن جبرئيل عن الجليل، أهل بيت الرحمة، ومنبع العلم والحكمة، صلى الله عليهم أجمعين» (30).

وقد اتّخذ السيد هاشم التوبلاني في (البرهان) منهج التفسير بالمأثور، فتتبّع فيه الأحاديث المروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، سلام الله وصلواته عليه وعليهم أجمعين، وكان يبدأ بتبيان فضل السورة، وثواب قراءتها، فيذكر ما جاء من أحاديث مرتبطة بذلك، فيوردها كلها مسندة، ولا يكتفي ببعضها، ثمّ يشرعُ في تفسير آيات السورة آيةً آية، ناقلا كلّ ما وجده مرويًا عن أهل البيت، عليهم السلام، فلا غرو أنْ يتحوّل هذا التفسير إلى واحدٍ من أكبر المجاميع الحديثية في المدرسة الإمامية.

وقد نقل في مقدمة التفسير كثيراً من الروايات التي تشدد النكير على من فسر القرآن برأيه، فلم يجد بدًّا من وجوب «التوقّف حتى يأي تأويله عنهم؛ لأن علم التنزيل والتأويل في أيديهم، فما جاء عنهم - عليهم السلام - فهو النور والهدى، وما جاء عن غيرهم فهو الظُّلمة والعمى» (89). ومن أجل هذه العلّة لم يدلِ التوبلاني برأيه الخاص، بل بدا منسقًا لما ورد عن النبي وأهل بيته، بل إنه لم يتعرض حتى إلى التفسير اللغوي للألفاظ، ولم ينقل عن معاجم اللغة شرحًا، فإن أعوزته الرواية في مقامٍ ما، أحال إلى غيره من المفسرين، وكأنه يلقي بتبعة ذلك التفسير على غيرة، فلا يكون حينئذٍ ممّن فسر القرآن برأيه.

ولنضرب مثالا يبين هذا الذي ندّعيه، فإنه لمّا وقف عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَنْ صُمُّ اللَّهُ عُمُنٌ ﴾ المقام لا يصلح صُمٌّ الله عُمَّى الله المقام لا يصلح

<sup>(57)</sup> السيد هاشم التوبلاني: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1999م، ج1 ص 11.

<sup>(58)</sup> المصدر نفسه، 1 ص 10.

دون تفسير ألفاظ الآية، نقبل عن غيره من المفسرين ما يشرح ذلك، فقبال: «قال عليّ بن إبراهيم: وقوله: ﴿ صُمُّ بُكُمُ عُمْى ﴾ الصُمُّ: الذي لا يسمع، والبُكْمُ: الذي يكون بصيراً ثمّ يعمى» (""،

ولقد كان أمام السيد التوبلاني متسع من القول، يعلّق فيه على ما نقله من تفسير علي بن إبراهيم؛ ذلك بأنّه فسر الجمع بالواحد، وكان الأولى أن يقول: الصّمُ: جمع الأصَمّ، وهو الذي لا يسمع، ويفعل الفعل نفسه في البُكم والعُمي، لكن الخشية من الوقوع في التفسير بالرأي هي التي منعته من ذلك، والله أعلم.

فإذا عرفنا منهج الرجل هذا، لم نجد غرابة فيما ذهب إليه، حين رأى أنّ مباحث علم المعاني والبيان ينبغي أن تطلب من أهل البيت وحدهم، وأنّ الاستمساك بذلك العلم - بمعزل عنهم - لا يوصل إلى المراد من كلام الله تعالى، فيقول في هذا الشأن: «والعجب كلّ العجب من علماء المعاني والبيان، حيث زعموا أنّ معرفة هذين العلمين تُطْلِعُ على مكنون سرّ الله، جلّ جلاله، من تأويل القرآن. قال بعض أمتهم (٥٠٠): ويلٌ ثمّ ويلٌ لمن تعاطى التفسير، وهو في هذين العلمين راجلٌ. وذلك أنهم ذكروا أنّ العلمين مأخوذان من استقراء في هذين العلمين راجلٌ. وذلك أنهم ذكروا أنّ العلمين مأخوذان من استقراء والإضمار، والوصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، وغير ذلك.

ولا ريبَ أنَّ محلِّ ذلك من كتاب الله، جلِّ جلاله، تحتاج معرفته إلى العلم به من أهل التنزيل والتأويل، وهم أهل البيت، الذين علمهم الله، سبحانه وتعالى، فلا ينبغي معرفة ذلك إلا منهم، ومن تعاطى معرفته من غيرهم - ركب من عمياء، وخَبَطَ خَبْطَ عشواء»(١٠).

<sup>(59)</sup> البرهان في تفسير القرآن، 1 ص 148.

<sup>(60)</sup> يعنى الزمخشري. انظر: مقدمة الكشاف للزمخشري 1 ص 22.

<sup>(61)</sup> البرهان في تفسير القرآن 1 ص 10.

# المرحلة الثانية: المزج بين المأثور وعلوم اللغة

لعلّ المنهج الصارم، الذي ألزم السيد هاشم البحراني به نفسه في تفسيره، هو الذي جعله يبدو كتابًا موجّهًا إلى طبقة معيّنة من القررّاء، هي طبقة العلماء والمتخصصين، وهو أمرٌ تنبّه إليه مفسّرٌ بحرانيٌ آخر، هو الشيخ محمد بن علي المقابي البحراني (كان حيًّا سنة 1186ه/ 1772م) فعمد إلى اختصار ما جاء في البرهان وتفسير الصافي، وكلاهما من مدرسة التفسير بالمأثور، وزاد على ذينك التفسيرين زياداتٍ لغوية تقرّب المعنى إلى الأذهان، وقد سمّى تفسيره ذاك بـ(صفوة الصافي والبرهان).

يقول المقابيُّ في مقدمة تفسيره، مبيّنًا منهجه، ومعلّلا لجوءه إلى اللغة والإعراب: «وأحسن ما رأيتُ من المؤلفات في تفسير القرآن كتاب (الصافي)، وكتاب سيدنا المسمّى بـ(البرهان)، فأحببتُ أن أنتخبهما بترتيب رائق، وأقصد في ذلك الاختصار على الوجه اللائق، وأضرب فيه صفحًا عن التطويل المملّ والإكثار؛ لقصور أبناء الزمان عن أن يتحمّلوا منه عشير المعشار، وأضيف إليه من (مجمع البيان) ما أهملاه من قراءته، وإعرابه، ولغاته، وصرفه، واشتقاقاته؛ فإنّ أخْذَ اللبّ قبل فسخ القشر عسير، والمغطّى تحت قشره من الكتاب شيءٌ كثيرٌ، ولا سيّما علم الإعراب، الذي يتوقّف عليه كلّ بيان، فهو الميزان الذي يتبيّن به النقصان والرجحان» (20).

إذن، فهذا التفسير يختصر ذينك التفسيرين، فينتقي منهما بعض ما أورداه من أحاديث وأخبار مروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، بغية التيسير على المتلقين؛ ومن أجل ذلك أعرض المقابيّ في تفسيره «عن بسط الكلام في أحكامه الشرعية، وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات في مسائلِهِ الكلاميّة، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القَدْرِ الكافي فيه من الروايات» (۵۰).

<sup>(62)</sup> الشيخ محمد بن علي المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

<sup>(63)</sup> المصدر نفسه، الورقة 2.

ولقد رأى أنّ الاكتفاء بالمنقول من أحاديث وأخبار عن أهل البيت لا يسعف المتلقين في فهم النصّ القرآني؛ فآثر الاستعانة بتفسير ثالث، هو تفسير مجمع البيان للطبرسي، الذي أولى اللغة وعلومها اهتمامًا كبيرًا، فنقل منه ما يتعلّق بالقراءات، والنحو، والصرف، وغيرها.

ولم يكن المتلقي غائبًا عن ذهن المقابيّ البتة، بل إنّ حضوره أوجب على المقابيّ سلوك طريق الاختصار؛ ذلك بأنّ الاستعداد الذهني لذلك المتلقي لم يكن يؤهله - حسب تشخيص المقابي - للخوض في مطوّلات التفسير؛ لذا وجد أنّ « الاختصار في هذه الأعصار أمرٌ مطلوب، بل واجبٌ غير مندوب»(١٠٠).

وقد ينقدح في الذهن سؤال عن خطورة مثل هذا العمل، فقصارى ما فعله المقابي هو الاختصار، وليس فيه من الجديد والابتكار ما يمكن أن ينسب إلى المختصِر، أو يتوقّف عنده الباحث.

والحق أنّ في الاختصار عملا علميًّا لا يستهان به؛ فهو ينتقي من الروايات أصحّها، وألصقها بالمعنى، وفي ذلك تمحيصٌ لكثير من الروايات التي غصّ بها الأصلان، أعني الصافي والبرهان، ثمّ إنّا وجدنا المقابيّ لا يكتفي بسرد الأحاديث دائمًا، بل يتدخّل ليشرح ما في الحديث من ألفاظ قد تغمض على المتلقين، وقد يقف مبيّنًا ما يرشد إليه الحديث، والمقابيّ - إلى ذلك - ما كان يكتفي بنقل الأحاديث من الأصلين كما هي، بل كان يتدخّل مختصرًا متون بعض الأحاديث نفسها، وكلّ أولئك يجعل من اختصاره عملا جديرًا بالدراسة والبحث.

ينضاف إلى ذلك أنّ المقابيّ لم يكن سلبيًّا في اختصاره، بل برزت شخصيته بجلاء، فلم يكن يقبل ما يجده في النصين الأصليين دامًًا، بل وجدناه مناقِشًا، يقبل بعض الآراء تارةً، ويرد بعضها الآخر تارةً أخرى، وليس أدلّ

<sup>(64)</sup> صفوة الصافي، الورقة 13.

على ذلك من نقده الكاشانيّ، صاحب الصافي؛ إذ وجده المقابي قد «أكثر اعتماده في تفسيره على تفسير القاضي، وربّا نقل كلامه بالمعنى في مبدأ الأمر، ثمّ عوّل على نقل اللفظ والمعنى كثيرًا»(وها أمرٌ كان المقابي قد عاب على جمع من المفسّرين في مقدّمته، وأشار بوضوح إلى عجبه من ذلك، فقال: «والعجب من عكوف شيعة أهل البيت، عليهم السلام، على تفاسير من لم يَرْوِ عنهم، كالكشّاف، والبيضاوي، والنظّام، وهم الذين نزل في بيوتهم التنزيل والتأويل، عن الملك الجليل، على لسان المَلك جبرئيل»(6).

كما وجدنا المقابيّ يرفض قول الكاشاني، صاحب الصافي في تفسير ﴿ وَأُرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبُ عَلَيْنَا أَلَّهُ ﴿ وَجُوهُ: منها أَنّهما قالا هذه الكلمة على التعبّد والانقطاع إليه تعالى؛ ليبتدئ بهما الناس فيها.

ومنها أنّهما سألاه التوبة على ظُلَمَة ذريتهما.

وقول الصافي (عمّا لا ينبغي) ممّا لا ينبغي؛ لأنّ الأنبياء لا يفعلون ما لا ينبغى، حتى يطلبوا التوبة منه»(٥٠٠).

ولم يكن الأصل الثالث، أعني تفسير الطبرسي، الذي اعتمد عليه المقابيّ في اللغة، وما يتصل بها بمنأى عن النقد، فقد ردّ المقابيّ كثيرًا ممّا ذهب إليه الطبرسي، كمناقشته إيّاه في تخصيص العبادة، فقد ورد «في مجمع البيان: العبادة ضربٌ من الشكر، وغاية فيه؛ لأنها الخضوع بأعلى مراتبها، مع التعظيم بأعلى مراتبه.

والظاهر أنّ ذلك لا يدّعيه أحد من العباد، والواجب الوقوف على ما في الحديث الشريف، من أنّ العبادة المطلوبة مجرد الطاعة، والإخلاص

<sup>(65)</sup> الشيخ محمد بن على المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

<sup>(66)</sup> المصدر نفسه، الورقة 2.

<sup>(67)</sup> المصدر نفسه، الورقة 82.

مستفادٌ من التقديم، أي قولوا: نخصُّك بالعبادة، ولا نعبد غيرك» (\*\*).

وقد ردّ عليه في تضعيفه أن يكون المقصود بالعهد في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَنقِهِ عَ اللهِ مِن بَعْدِ مِيثَنقِهِ عَ اللهِ مِن بَعْدِ مِيثَنقِهِ عَلَيهِ مِن العهد المأخوذ عليهم في عالم الذر، والظاهر أنّه المراد من الأحاديث، فتضعيف الطبرسي له ضعيف» "".

ينضاف إلى هذا وذاك أنّ المقابيّ اختط لنفسه منهجًا، لم نجده في الأصول الثلاثة التي اختصرها، ذلك المنهج القائم على استنطاق الأحاديث المروية عن أهل البيت، وجعلها حكمًا على اللغة وغيرها، فما يرشد إليه الحديث من معنى، وما يحتمله من إعرابٍ هو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا التفات إلى غيره سواء كان له وجهٌ في العربية أم لم يكن.

ولم يكن المقابيّ مقتصرًا على اختصار ما في الأصول التي اعتمدها، بل كان كثيرًا ما يبدي رأيه، ويطرح مسائل، لم ترد في تلك الأصول، ولربا كان في بعض ما يطرحه خروجٌ على المنهج، الذي تقيدت به الأصول المختصرة، ومن ينعم النظر في تضاعيف هذا التفسير يجد كثيرًا من آراء المقابيّ، وإضافاته مبثوثة، بل إنّ كلّ ما جاء تحت عنوان (أقول) داخلٌ في هذا الذي نقوله، ولنضرب أمثلة ثلاثة، على سبيل التمثيل لا الحصر:

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَلَذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ المنه الآية، وجدنا المقابيّ يناقش المفسّرين، الذين زعموا أنّ القرية المقصودة هي بيت المقدس،

<sup>(68)</sup> صفوة الصافي، الورقة 19.

<sup>(69)</sup> المصدر نفسه، الورقة 32.

<sup>(70)</sup> المصدر نفسه، الورقة 44.

فإنّ «تفسير القرية ببيت المقدس، كما نُقِلَ عليه إجماع المفسرين، لا وجه له؛ لأنّ المراد بالباب في قوله تعالى ﴿وَآدُخُلُواْ ٱلْبَابَ﴾ القرية التي أُمِروا بدخولها، وهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام»(٢٠٠).

فهذا الردّ على المفسّرين، والحجة التي ساقها بعدم دخول بني إسرائيل بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام لم نجد له أثرًا في الأصول الثلاثة، التى اختصرها المقابى.

في تفسير قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُ مُّ قُلْ هَاتُواْ بُرُهَانَكُمُ إِن كُنتُمُ صَلْدِقِينَ ﴾ للهنتية إلى أن «جواب (إن) محذوف، دلّ عليه ما تقدّم، وتقديره: إنْ كنتم صادقين في مقالتكم: لن يدخل الجنّة إلا من كان هودًا أو نصارى، فهاتوا برهانكم على ذلك. وفي ذلك دلالة على بطلان التقليد، وعلى جواز المحاجة في الدين» (27).

فهذا التقدير للمحذوف في الآية، واستنتاج بطلان التقليد، وجواز المحاجّة في الدين ممّا لا أثر له في الأصول الثلاثة، التي قال المقابيّ إنه يختصرها، بل هي من زياداته، التي زعمنا في هذا التفسير.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿فَأَيُنَمَا تُوَلُّواْ فَشَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ الله المقابية يعلّق بقوله: «أقول: يظهر من هذا الحديث الشريف أنّ المراد بوجه الله ذاته، ويظهر من الأحاديث السابقة أنّ المراد قبلته، وظاهر الحديثين الأولين أنّ الآية نزلت في صلاة النافلة على الراحلة سفرًا، فيكون مختصًا بحال الضرورة، وقيل بجوازه في صلاة النافلة مطلقًا، فظاهر الحديث الأخير أنها نزلت في قبلة المتحيّر، وظاهره أنه لا تجب الصلاة إلى أكثر من جهة واحدة، ويكفي ظنّ جهة، وإن لم يكن من علامة شرعية شرعية «(٢٠).

<sup>(71)</sup> صفوة الصافي، الورقة 51.

<sup>(72)</sup> المصدر نفسه، الورقة 75.

<sup>(73)</sup> المصدر نفسه، الورقة 77.

إنّ استظهار المقابيّ كون المراد من الوجه القبلة، والخوض في فقه الأحاديث التي أوردها، واستنتاج كفاية الظنّ في القبلة، وإن لم تكن عند الظان أمارة شرعية يبني عليها، وغير ذلك من فقه الأحاديث، ليس له وجود في الأصول الثلاثة التي اختصرها.

أمّا ما زعمناه من رأي للمقابيّ، يخالف فيه المنهج الذي تقيّدت به الأصول المختصرة، فإنه يمكن التمثيل عليه برأيه في فساد القول بأن فهم القرآن محصورٌ في أهل العصمة؛ إذ وجد في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ محصورٌ في أهل العصمة؛ إذ وجد في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَافَا كَثِيرًا ﴾ المبرة على بطلان التقليد، وصحة الاستدلال في أصول الدين؛ لأنه تعالى دعا إلى التدبّر والتفكّر، وحتًّ على ذلك، وعلى فساد القول بأنّ القرآن لا يفهم معناه إلا بتفسير من أهل العصمة، سلام الله عليهم؛ لأنه تعالى حتًّ على تدبّره ليعرفوه» (10).

وإنّا زعمنا ذلك؛ لأنّ بعض المفسرين، والسيد هاشم التوبلاني في مقدمتهم، يحرصون على نقل الوارد عن أهل البيت، ما يشدّد النكير على من قال برأيه في القرآن، فمجموع ما ينقله أولئك المفسّرون من أحاديث إنما يقود إلى استنتاج واحد، هو النهي عن الخوض في القرآن، وتفسيره بعيدًا عن الاستناد إلى قول المعصومين، فالأحاديث المنقولة تحصر المعرفة فيهم، كقول الباقر لقتادة، وقد أخطأ في تفسير آية: « ويحك يا قتادة! إن كنتَ قد إنما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك، فقد هلكتَ وأهلكتَ، وإن كنتَ قد أخذته من الرجال، فقد هلكتَ وأهلكتَ، إلى أن قال: ويحك يا قتادة! إنها يعرف القرآن من خوطب به "قادة! إنها أن قال: ويحك يا قتادة! إنها

والذي يدعو إلى التوقّف هنا، هو أنّ المقابيّ نفسه كان قد خصص المقدّمة السادسة من تفسيره لبيان (المنع من تفسير القرآن بالرأي ومن الجدال

<sup>(74)</sup> صفوة الصافي، الورقة 222.

<sup>(75)</sup> المصدر نفسه، الورقة 6.

فيه)، واكتفى فيها بنقل الموجود في البرهان، دون محاولة التوفيق والجمع بين الوارد في هذه المقدمة من أحاديث، وما ورد في المقدمة الأولى والثانية من الأمر بالتفكّر في القرآن، والأمر بعرض الحديث الوارد عنهم على كتاب الله، فما وافق القرآن أُخِذَ به، وإلا ضُرِب به عرض الحائط، إذ كيف يكون العرض إن لم يفهم منه شيء؟ وكيف يستقيم المنع من التفسير إلا بقول المعصومين والقول بأنّ فهم القرآن ليس مقصورًا عليهم؟

ولقد وقف الكاشاني على هذا التضارب، فحاول الجمع بين الأخبار، متوصلًا إلى أنّ التفكّر والتدبّر يوصلان فئةً معيّنة من الناس إلى استنباط بعض غرائب القرآن، وذلك مختصٌ بد «من أخلص الانقياد لله ولرسوله، صلى الله عليه وآله وسلم، ولأهل البيت عليهم السلام، وأخذ علمه منهم، وتتبّع آثارهم، واطلع على جملة من أسرارهم، بحيث حصل له الرسوخ في العلم، والطمأنينة في المعرفة... فله أن يستفيد من القرآن بعض غرائبه، ويستنبط منه نبذًا من عجائبه» «٥٠٠).

غير أنّ هذا الذي أجهد الكاشانيّ نفسه في حصره وتحديده أطلقه المقابيّ، لكلً من تدبّر وتفكّر، من دون شرط تتبّع آثار النبي وأهل بيته؛ ولأجل ذلك زعمنا أنّ للمقابيّ آراء، خالف فيها المنهج الذي تقيّدت به الأصول المختصرة.

إنّ الذي حمل المقابيّ على اللجوء إلى اللغة، هو شعوره بأنّ الوصول إلى المندد من كلام الله تعالى إنّا يتمّ عبر اللغة، وهو اعتراف منه بقدرتها على ذلك، وإقرارٌ منه بأنّ التفسير اللغوي للألفاظ، أو إعرابها لا يعدان من التفسير بالرأي، المنهيّ عنه شرعًا.

وقد يظنُّ ظانٌ أنّ الذي حمل المقابي على إدخال المباحث اللغوية في تفسير القرآن، في حين منعها السيد هاشم التوبلاني هو اختلاف الرجلين

<sup>(76)</sup> تفسير الصافي، للفيض الكاشاني، 1 ص 36.

في الأصولية والأخبارية، فالمعروف أنّ السيد هاشم التوبلاني أحد كبار الأخباريين في البحرين، وقد يكون المقابي غير ذلك.

والحقّ أنّ الرجلين متفقان في هذا المشرب، فالمقابيّ - كذلك - أخباري بحت، وقد أعلن في السطور الأولى من تفسيره عن نزعته الأخبارية الصرفة، وبدا مقلّدًا أستاذه الشيخ عبد الله السماهيجي، ومستعملا التركيب نفسه، حين وصف نفسه في مقدمة التفسير بأنه «تراب نعال إخوانه العلماء الأخباريين» (٢٠٠).

ومع إقرار المقابي بأهمية علوم اللغة في الكشف عن أسرار كلام الله تعالى، وجدناه ينتصر للسيد هاشم فيما ذهب إليه من إنكار قدرة علمي المعاني والبيان على كشف مراد الله تعالى، فيقول «فأمّا ما زعمته الأئمة من علماء المعاني والبيان، من أنهم بهما يطّلعون على مكنون سرّ الله من تأويل القرآن، حتى حكموا بالويل لمن تعاطى التفسير، وهو بهذين العلمين غير خبير، لجهله بمقتضيات الأحوال، من الحذف، والإضمار، والتقديم، والتأخير، والفصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، والتعريف، والتنكير، فهو مجرّد دعوى بلا دليل، والله الهادي إلى سواء السبيل، وإنّا نراهم يركبون في تأويلاتهم خبط عشواء، ويضربون في تأويلاتهم خبط عشواء، ويضربون القرآن بعضه ببعض، ولا يميزون فيه بين السُنة والفرض» (٢٠٠٠).

ولقد بين المقابي منهجه بوضوح؛ إذ أعرضَ في تفسيره عن «بسط الكلام في أحكامه الشرعية، وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات في مسائله الكلامية، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القدر الكافي فيه من الروايات، وأشرحه أولا على ما يقتضيه ظاهر اللغة العربية، وأردفه ثانيًا عا ورد فيه من الأحاديث العلوية» (٣٠).

<sup>(77)</sup> صفوة الصافي، الورقة 1.

<sup>(78)</sup> المصدر نفسه، الورقة 2.

<sup>(79)</sup> المصدر نفسه، الورقة 2.

ولعلّ في نقل شيء من هذا التفسير، الذي ما زال مخطوطًا ما يبين منهجه بوضوح، ويجلّي الفرق بينه وبين كتاب سلفه، أعني البرهان في تفسير القرآن، يقول المقابيّ في تفسير (الاسم) في البسملة: «في العيون، والمعاني عن الرضا، عليه السلام: يعني: أسِمُ نفسي بِسِمةٍ من سِمات الله، وهي العبادة. قيل: ما السِّمَةُ؟ قال: العلامة.

وفي التوحيد، وتفسير الإمام، عن عليً، عليه السلام: تقول: بسم الله، أي أستعين على أموري كلِّها بالله الذي لا تحقّ العبادة إلا له، المُغيثُ إذا الستُغيثَ، والمجيبُ إذا دُعِيَ.

وفي روايةٍ أخرى عنه، عليه السلام: يعني: بهذا الاسمِ أقرأُ، وأعملُ هذا العمل.

أقول: وفي الحديث الأول موافقةٌ لمذهب الكوفيين من اشتقاق (الاسم) من الوَسْم، عُوضَ عن عينه الهمزة، فوزنه (اعْلٌ).

وعند البصريين أنّ وزنه (افعٌ) والمحذوف لامُه، واشتقاقه من السُّمُوّ، وهو العُلُوّ؛ المُّهَ، واشتقاقه من السُّمُوّ، وهو العُلُوّ؛ لأنّه رِفْعَةٌ، وتنويهٌ، وتقويةٌ، ويُجمعُ على (أسماء)، وأسماء على (آسام)، وتصغيره على (سُمَي).

وتضعيف الأول بعدم همزة الوصل في محذوف الفاء، كصِلَةٍ، وعِدَةٍ لا يلتَفَتُ إليه في مقابلة النص.

وظاهر الخبر الثاني كونُ (الباء) للاستعانة، وقيل: للمصاحبة، أي متبرِّكًا باسم الله أقرأُ، وظاهره تعلّقها بفعلٍ مقدّم، وظاهر الخبر الثالث تعلّقها بفعلٍ مؤخّر، وهو ما يجعل التسمية مبدأً له. ولعلّه أولى من إضمار (أبدأ)؛ لعدم ما يطابقه، وما يدلّ عليه، أو (ابتدائي)؛ لزيادة الإضمار» (3).

 مكّن المقابيَّ من الغوص على المباحث اللغوية صرفًا ونحوًا، وأظهر اطلّاعه على آراء مدرستي البصرة والكوفة، ولعلك وقفتَ على ملاحظته التي تستحق المتابعة والوقوف حين جعل النصّ وسيلةً للرد على من ضعّف رأي الكوفيين، على الرغم من تأخّر زمن ذلك النص، ووقوعه خارج الزمان الذي يستشهد به اللغويون، فإنّه مروي عن الإمام الرضا، المتوفّى سنة 203ه/ 818م.

والمقابيُّ - بإقراره بما للّغة من قدرة على كشف المعاني - قد أوجد لنفسه متسعًا، تمكّن من خلاله من إبداء رأيه، حتى في الأمور التي لم يرد فيها نصٌّ عن أهل البيت، عليهم السلام؛ إذ لا حاكمَ سوى اللغة؛ لذلك وجدناه يقف مناقشًا علة التكرار في قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في سورة الفاتحة، فيقول: « وجه التكرير غير معلوم منهم، عليهم السلام، واحتُمِل فيه التنبيه على ذِكْرِ ما به يستحقّ الحمد، كما أنّ ذكره هناك؛ للتنبيه على ما به يستحقّ العبادة، وقيل: المبالغة في العفو والصفح»(۱۱).

والحق أنّ المقابيّ قد اختصر علّة التكرار هنا، مع أنّ المجال يتسّع للإحاطة بالأوجه التي ذكرها المفسّرون؛ ليقف المتلقي على أسرار النظم حينئذ، ومواطن جمال الأسلوب القرآني، وبخاصةٍ أنه موضعٌ لم تحدده الروايات، وهو الأمر الذي وجدناه عند من يتكئ كليًّا على اللغة، من أمثال محمود بن حمزة الكرماني (505ه/ 1111م) الذي بيّن علة تكرار (الرحمن الرحيم) في الفاتحة بقوله: « وفي تكراره قولان: قال على بن عيسى: إنّا كرر للتوكيد، وأنشد قول الشاعر:

هـلا سـألتِ جمـوعَ كنـ ــ ــدة يـوم ولّـوا أيـن أينا وقـال قاسـم بـن حبيب: إخّـا كـرّر؛ لأن المعنى: وجـب الحمـد للـه لأنـه الرحمـن الرحيـم.

<sup>(81)</sup> المقابى: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 18.

قلت: إمّا كرّر؛ لأنّ الرحمة هي الإنعام على المحتاج، وذكر في الآية الأولى المنعِم، ولم يذكر المنعَم عليهم، فأعادها مع ذكرهم، فقال: ﴿رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ المؤمنين ألسرَّحْمَٰنِ ﴾ لهم جميعًا، ينعم عليهم ويرزقهم، ﴿ٱلرَّحِيمِ) بالمؤمنين خاصة يوم الدين، ينعم عليهم ويغفر لهم» (أله.

ولقد بين المقابيُّ رأيه بوضوح في مسألة (القراءات القرآنية)؛ ذلك بأن «القراءة الواردة في القرآن متشعبةٌ جدًا، ولم يرد من أمَّتنا -عليهم السلام-شيء من ذلك نلزمه دون غيره، وإنّا أُمرنا بالقراءة على ما تقرأ الناس»(ق).

إن الذي نقله المقابي عن الأثمة -عليهم السلام- هو إقرارٌ بصحة القراءات القرآنية؛ لذلك كان «الظاهر من مذهب أصحابنا إجماعهم على جواز القراءة ما يتداوله القراء بينهم من القراءة، إلا أنهم اختاروا القراءة المفردة»(١٩٠٩).

ولقد وجدنا المقابي -مع ذلك- يفاضل بين القراءات، ويقوي بعضها على بعض، فيقول جازمًا بعد نقل آراء الفقهاء في القراءات: «وعندي أن الأخذ بقراءة عاصم، وقراءة حمزة أرجح من غيرهما؛ لأنه أخذ عن علي -عليه السلام- والثاني أخذ عن جعفر بن محمد الصادق -عليه السلام- والله العالم».

#### المرحلة الثالثة: التفسير اللغوى

إذا كان المقابيّ - كما رأينا في المرحلة الثانية - حاول الانتخاب من الروايات التي أوردها سلفه التوبلانيّ، ومزج بين المأثور وعلوم اللغة، فإنّ مفسِّرًا

<sup>(82)</sup> الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص 65.

<sup>(83)</sup> صفوة الصافي، الورقة 13.

<sup>(84)</sup> المصدر نفسه، الورقة 13.

<sup>(85)</sup> المصدر نفسه، والورقة نفسها.

بحرانيًا آخر جعلَ المباحث اللغوية: معجمًا ونحوًا هدفًا لتفسيره، مع الاهتمام بالقراءات المختلفة الواردة في الآية المفسَّرَة، ذلكم هو الشيخ عبد الله الستري البحراني(1267ه/ 1850م)، الذي وسم تفسيره بـ(نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين).

قدّم الستري لتفسيره مقدمة موجزة، بين فيها الهدف من التفسير، ووصف بأنه «رسالة موجزة، أذكر فيها القراءات السبع وغيرها، وأشفعها بتبيين الألفاظ المبهمة، التي معانيها على أكثر الناس مغمّة، وأذكر فيها بعيض الفوائد»(8).

وجليًّ هنا أنّ الستري قد ابتعد تمامًا عن إيراد الروايات، المتعلقة بتبيان المراد من هذه الآية أو تلك، وإنْ كان ينطلق ممّا ترشد إليه، وتدلّ عليه، وكثيرًا ما يحيل القارئ إلى تلك الروايات، دون ذكر نصوصها، كقوله في تفسير البسملة: «هي آيةٌ من سورة الفاتحة بإجماعنا، ورواياتنا مستفيضة بذلك عن أئمتنا، ووافَقَنا على ذلك الشافعيُّ، وجماعة من فقهائهم. ومالكُ لم يعدّها جزءا منها، وكذا الأوزاعيّ. وأبو حنيفة لم ينصّ على شيء منها»(5%).

ويلاحَظ أنّ موقف الستريّ من عدم ذكر الروايات إنّا يصدق على موارد التفسير اللغوي، وعلى ما يتطرّق إليه من مسائل فقهية في أثناء تفسير بعض الآيات، أمّا إذا تعلّق الأمر بالتأويل، فإنّ الستريّ لا يجد بدًّا من ذكر النصوص الروائيّة، فهي الدليل الذي يعضد ما يذهب إليه من تأويل، ففي تفسير ﴿أُمَّةَ وَسَطًا ﴾ المرودية، وجدناه يقول: «أي فضلا من جهة العلم والعمل. فإن قيل: إذا كان في الأمّة من ليست هذه صفتهم، فكيف توصّف جماعتهم بذلك؟

قلنا: الثابتُ عندنا إمّا هم الأمّة، صلوات الله عليهم، ففي الخبر عن

<sup>(86)</sup> الشيخ عبد الله الستري: نزهة الناظرين، الورقة 1.

<sup>(87)</sup> المصدر نفسه، الورقة 3.

بريد العجلي، عن مولانا الباقر، عليه السلام، أنّه قال: نحنُ الأمّة الوسط، ونحن شهداء الله علة خلقه، وحجّته في أرضه» (١٩٠٠).

وصف الستريّ تفسيره بالرسالة الموجزة، ولقد حافظَ على ذلك الإيجاز، فلم يكن يستسلم للاستطراد، بل كان يحيل إلى المصادر التي تشبع المسألة بحثًا، دون أن يخوض في شيء منها، كما فعل في الإحالة إلى مجمع البيان للطبرسيّ، في إعراب ﴿ أَيَّامًا مَّعُدُودَتٍّ ﴾ المرقعة «نصب أيّامًا على تقدير صوموا، وهنا كلامٌ طويل لصاحب المجمع، وتحقيقٌ من أراده فليقف عليه "".

وكذلك وجدنا الستريّ يحيل إلى (المصادر الفقهية) تخلّصًا من الإطالة في المسائل الخلافيّة، التي يطول فيها الأخذ والرد، كمسألة نسخ قوله تعالى ﴿وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ ﴾ المدودة أو عدم نسخها؛ إذ عقّب الستريّ بقوله: «ومن أراد تحقيق الحال هنا، فليرجع إلى الكتب الفقهية؛ فإنّ في هذه المسألة اختلافًا شديدًا»(٥٠٠).

وعندما يلجئه السياق إلى الاستطراد، فإنه يعتذر من ذلك، ويبين العلّة التي من أجلها خرق منهجه في الاختصار، ومن ذلك - على سبيل المثال - دفاعه عن أبي طالب، عليه السلام، وإثبات إيانه، فقد نقل إجماع أهل البيت على إيان أبي طالب، ونقل ستة عشر بيتًا متفرّقات من شعر أبي طالب تثبت إيانه، ثمّ عقّب قائلا: «وإمّا خرجنا عن عادتنا في هذا الإملاء؛ حمايةً للدين»(١٠٠).

لقد كانت القراءات هي لبّ اهتمام الستري في هذا التفسير، وقد اعتنى بها عناية كبيرة، فأفرد قبل الشروع في التفسير فائدة ضمّنها أسماء القراء السبعة، وأسماء من رُويَت عنهم كلّ قراءة، وأعقب ذلك بذكر أسماء

<sup>(88)</sup> نزهة الناظرين، الورقة 23.

<sup>(89)</sup> المصدر نفسه، الورقة 28.

<sup>(90)</sup> المصدر نفسه الورقة 80.

<sup>(91)</sup> المصدر نفسه، الورقة 91-92.

القرّاء الثلاثة، المتممين للعشرة، وهم: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأبو جعفر المدني، وخلف البزار، كما ذكر من عُدّت قراءاتهم شاذّة، كالسجستاني، وابن ذكوان، والأعمش، وغيرهم (٥٠٠).

كما انعكس الاهتمام بالقراءات في تبيين الأوجه المتعددة التي قرئت بها اللفظة في الآية، كقوله: «مالِكِ، بكسر الكاف قرأ عاصم والكسائيُّ، والباقون قرأوا مَلكِ بالكسر.

وقرئ شاذًا: (مالكٌ) بالرفع منوَّنًا.

ومضافًا على أنه خبر مبتدأ محذوف (٥٠٠ و (ملك) مضافًا بالرفع والنصب (٥٠٠ و (مَلَكَ) بالماضي» (٥٠٠ .

ويلاحظ من خلال هذا المثال أنّ الستريّ جعل اهتمامه منصبًا على تبيان القراءات المختلفة في اللفظة، سواء كانت قراءةً مشهورة، أم كانت شاذة، كما يلاحظ منهجه في عزو القراءات المختلفة إلى أصحابها، فهو يسند القراءة إلى صاحبها تارةً، ويكتفي بذكر القراءة، دون إسنادها إلى أحدٍ تارةً أخرى.

وإلى جانب الاهتمام بالقراءات، وجدنا الستريّ شاخصًا إلى تبيان المعاني المعجمية للألفاظ القرآنية؛ فقد كان يقف على ما يرى فيه غموضًا، فيفسّره معجميًّا، وهذا شائعٌ في تفسير الستري، كتفسيره ﴿ وَلَا يَجُرِمَنَّكُمُ ﴾ المادة في «أي يكسبنّكم، أو يحملنُكم». و﴿ أَسَنَالُ قَوْمٍ ﴾ المادة و المادة بغضهم، وكراهتكم لهم « (١٠٠ و ﴿ مُبْلِسُونَ ﴾ المادة السون (١٠٠ و ﴿ مُبْلِسُونَ ﴾ المادة و الم

- (92) نزهة الناظرين، الورقات 1 3.
  - (93) أي: مالِكُ يوم الدين.
- (94) أي: ملِكُ يوم الدين، وملِكَ يوم الدين.
  - (95) الستري: نزهة الناظرين، الورقة 4.
    - (96) نزهة الناظرين، الورقة 78.
      - (97) المصدر نفسه، الورقة 93.

ولم يكن الستريّ بعيدًا عن النحو وميدانه؛ فقد اهتمّ بالمباحث النحوية، وبالإعراب اهتمامًا جليًّا؛ فهو يعرب ما يرى ضرورةً في إعرابه، ولربمًا كان الإعراب هو الهدف من الوقوف على بعض الآيات، كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمُ ﴾ المهاد، كما قال: «سواءٌ: خبر إنّ و (سواء) اسم بمعنى الاستواء، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصادر، كما قال الله تعالى: ﴿تَعَالُواْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾ المعادر، ويُحْتَمَلُ أنه خبر الله تعالى: ﴿تَعَالَواْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾ المعادر، ويُحْتَمَلُ أنه خبرٌ لما بعده، بمعنى: إنذارك وعدمُهُ سيّان عليهم» (١٩٠٩).

وصفوة القول - هنا - أنّ هذا التفسير بحاجةٍ إلى من يقرؤه قراءةً فاحصةً متأنية؛ فيقف على منهج الستريّ فيه، ويبيّن مصادر ذلك التفسير، والمسائل اللغوية التي اهتمّ بها، وموقفه من النحويين وغيرهم، إلى غير ذلك من المسائل، التي أشرنا إلى بعضها إشاراتٍ عابرة، وأحجمنا عن الخوض في تفصيلاتها؛ رغبةً منا في الاختصار.

وقد نَظَمَ البحرانيون منظوماتٍ خصصوها للقرآن وعلومه، ومن أشهر أولئك الناظمين الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091ه/ 1080م)، وهو الموصوف بأنه «من كبار العلماء العاملين، وأساطين الملّة والدّين» (ووالله والكله والله وال

غير أني لم أجد له من تلك التعليقات والتصانيف إلا منظومته في علم

<sup>(98)</sup> نزهة الناظرين، الورقة 6.

<sup>(99)</sup> البلادي: أنوار البدرين، ص 115.

<sup>(100)</sup> أنوار البدرين، ص 116.

التجويد الموسومة بـ(الكامـل في الصناعـة)، وهـي أرجـوزة طويلـة، قـال في مطلعهـا:

لذنبهِ جعفرٌ البحراني في عصره بل هو شيخ الإقرا قـال الفقـير الطالـبُ الغفـرانِ ابـن كـمال الديـن زيـن القُـرًا

وقد أشار إلى تقسيم الأرجوزة في ثلاثين بابا بقوله:

وقد أقى مرتب الأبوابِ وهي ثلاثون لدى الحساب

غير أنَّ الموجود منها ثلاثة أبواب لا غير، وعدّة أبيات هذه الأبواب الثلاثة خمسة وستون وأربع مئة بيت (465)، حققنا جزءا منها، ونرجو أن نوفّق لإتمام تحقيقها، وإخراجها إلى النور.

الباب الأول في هذه المنظومة جعله الناظم في فضل القرآن، فعرض فيه إلى قضية الإعجاز القرآني، وبين عجز العرب عن مجاراته، ممّا اضطرهم إلى سلً سيف البغي على الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله، ثمّ تحدّث عن فضل بعض سور القرآن الكريم، وفضل قارئ القرآن.

أمّا الباب الثاني فقد جعله الناظم في تبيان كون القرآن محروسًا عن الزيادة والنقصان، مؤكّدًا أنّ القرآن هو ما بين الدفتين، لا زيادة فيه، ولا نقصان، ناقلا ذلك عن أعلام المسلمين سنةً وشيعة، فيقول:

وليس فيه زايدٌ وقاصرُ كذاك في الحجرِ دليلُ صدقِ أقوى دلالة لنا عليهِ كالآمدي وصاحب المحصولِ والمرتضى مصنِّفُ الذريعةْ

ما هو بين الدفتين حاضرُ لا ريب فيه شاهدٌ بحقً كذلك الباطل لا يأتيهِ وكل من صنف في الأصولِ وجعفرٌ محقًقُ الشريعة

ثم المفيد والجليل الطوسي والباقلاني والفتى الطرسوسي مصرّحٌ بأنه قطعيُّ في متنه وأمره جايُّ(1)

وأمّا الباب الثالث، فقد جعله الناظم في تواتر القراءات السبع، فبين معنى التواتر، والقراءات المتواترة، مشيرا إلى موقفه من القراءات، منتصرًا للقرّاء، ورادًا على من خطّأهم، وهي مسألة خلافية بين النحويين، يقول:

وبعضهم أورد فيها خللا من الصحيح في القياس يُروى كما أتى في سورة الأنعام وليس هذا واضح الإيراد لأنّ من يقرأ ليس للغة للأنّ من يقرأ ليس للغة وليس شرطًا أن يكون أفصحا بل الفصيحُ في الجواز كافِ فصار مسموعًا وهذا يُسْمَى هذا وقال الفاضل ابن مالكِ وعهدتي قراءة ابن عامر ولو فرضنا أنّ فيها مثلما وأنه استثني من القياسِ

بأنها قد خالفت ما نُقِلا وفاشيًا عند كثيرٍ يروى من قَتْلِ أولادهم للشامي بل إنه متضح الفساد ولا لرأي ودليلٍ بلغَهُ لازمَه مبتغيًا للفضلِ من غيره وفي اللغات أرجحا وذا على اللبيب غير خافِ مستعملا لا للشذوذ يُنْمَى أكرمْ به من كاملٍ وسالكِ فكم لها من عاضدٍ وناصرِ قال لكان مثل يأبي وكما وذاك واضحٌ بلل التباسِ

### ثالثًا: الحديث وعلومه

تهتم المدارس الدينية بالحديث وعلومه؛ بوصفه ثاني مصادر الاستنباط، التي لا يستغني الفقيه عنها في معرفة الأحكام المختلفة، ولم تكن المدرسة البحرانية بدعًا بين المدارس الدينية؛ لذا وجدنا اهتمامًا بهذا الجانب من علماء البحرين، الذين ألفوا في الحديث وعلومه، وبذلوا جهدًا كبيرًا في

جمعه وتنقيحه، مثل صنيع الشيخ حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1559م) وغيره، كما سنشير إليه لاحقًا.

غير أنّ اهتمام البحرانيين بالحديث وعلومه بدا جليًّا واضحًا في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده؛ إذ انصبُ اهتمامهم على الحديث انصبابًا، فبرز منهم أعلامٌ تخصصوا في هذا العلم، وكرسوا فيه نشاطهم العلمي: تصنيفًا، وتعليمًا، ونشرًا، فلا غرو إذن، أن يكونوا مراجع هذا العلم، فيتتلمذ عليهم كبار علماء الحديث في ذلك العصر، لا في البحرين حسبُ، بل كان لهم دور التأسيس في بعض الحواضر العلمية الأخرى، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي الجدحفصي (1028ه/ من سيرة العلماء الأعيان، مثل مولانا العلامة محمد محسن الكاشاني، وقد ماحب (الوافي)... والشيخ زين الدين علي بن سليمان البحراني» (1020هـ).

ولقد تابع تلامذة الصادقي ما بدأه، فقد تخصص الكاشانيُّ في علم الحديث، فكتب عدة مصنفات، منها: كتاب الوافي، وهو كتاب في الحديث، جمع فيه الكتب الأربعة، في خمسة عشر مجلدًا، وفسر القرآن بالمأثور، ووسم تفسيره باسم (الصافي)، وله الكثير من الكتب والمجاميع الحديثية (٥٠٠).

أمّا الشيخ علي بن سليمان القدمي البحراني (1064ه/ 1653م) فقد رجع إلى البحرين، وتولّى نشر علم الحديث فيها، وتلمذ عليه كثيرٌ من علمائها وأعيانها، ويبدو أنّه كرّس نشاطه العلمي لهذا العلم؛ فليس مستغربٍ إذن أن يُطْلَق عليه لقب (أمّ الحديث) (١٥٠١)، كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن نظام التعليم في المدرسة البحرانية.

<sup>(101)</sup> الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 104.

<sup>(102)</sup> البلادي: أنوار البدرين، ص 78.

<sup>(103)</sup> انظر على سبيل المثال: إجازة السماهيجي، ص 122 - 129.

<sup>(104)</sup> انظر: أنوار البدرين، ص 107.

وما لبث أن سطع في البحرين نجمٌ من نجوم علم الحديث، أعني السيد هاشما التوبلاني البحراني (1107ه/ 1695م)، المشهور بالعلامة، والمعروف بتتبعه «للأحاديث غاية التتبع، له به إحاطة زائدة، واطلاعٌ شديد»(وان «فاضلا محدِّثًا جامعًا للأخبار عالم يسبق إليه سابق، سوى شيخنا المجلسي، وقد صنف كتبًا عديدة تشهد بشدة تتبعه واطلاعه»(ها).

ويبدو أنّ هذا السيّد الفاضل قد وَقَفَ حياته ونشاطه العلمي على الحديث دون سواه، وهو أمرٌ وقف العلماء حياله حائرين، حتى إنّ الشيخ يوسف العصفور شكّك في مقدرة الرجل، وتمكّنه من العلوم الأخرى، فقال ناقدًا أعمال السيد هاشم: «إلا أني لم أقف له على كتاب فتاوى في الأحكام الشرعية بالكليّة، ولو في مسألة جزئية، وإنّا كتبه مجرد جمع وتأليف، ولم يتكلم في شيء منها - ممّا وقفت عليه - على ترجيح في الأقوال، أو بحثٍ، أو اختيار مذهب قولٍ في ذلك المجال. ولا أدري أنّ ذلك لقصور درجته عن مرتبة النظر والاستدلال، أم تورعًا عن ذلك»(١٥٠٠).

والحقّ أنّ لكلام الشيخ يوسف العصفور وجهًا وجيهًا فيما يختصّ بالتأليف في غير الحديث؛ ذلك بأنّ السيّد قد صبّ اهتمامه العلميَّ على الحديث، كما تقدّم، ولم يصل إلينا شيء من تآليفه في غير الحديث، لكنّ ذلك لا يعني القصور عن مرتبة النظر والاستدلال، كما ظنّ الشيخ يوسف، بل له وجه ّ آخر، احتمله العصفور نفسه، وقوّاه البلاديّ في أنوار البدرين، ذلك الوجه الذي أسمياه التورّع عن الفتوى، وقد ساق البلاديُّ عددًا من الاحتجاجات؛ تقويةً لهذا الرأي، وذكر عددًا ممّن لا يشكُ أحدٌ في تبحرهم في الفقه، لكنّهم تركوا التأليف في الفقه تورّعًا، كما استدلّ على مكانة السيد الفقهية بتوليته منصب (شيخ الإسلام)؛ إذ لو لم يكن من المتبحرين

<sup>(105)</sup> الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 88.

<sup>(106)</sup> العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 63.

<sup>(107)</sup> المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

في الفقه، والمتقدمين فيه ما تولّى ذلك المنصب الرفيع؛ «لأنّ البحرين، في الزمن القديم، ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقدّمون - مع كثرة العلماء والأعيان، والسلطان على مذهبهم - إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيّما باتفاق العلماء»(١٥٥١).

والحق أنّ ما احتج به البلادي - وبخاصة تولّي السيد هاشم منصب شيخ الإسلام - لا يُدفّع، ولعلنا نضيف احتجاجًا آخر؛ لنفي قصور مرتبة السيد هاشم عن النظر والاستدلال؛ فإنّ لك أن تنظر في شهادة أهل الاختصاص، الذين عاصروا الرجل، واجتمعوا به، وأخذوا عنه، فإنك واجدٌ منهم إطراءً وإشادةً واعترافًا بفقهه؛ ولا يكون ذلك لو كانت درجة هذا السيد تقصر عن مرتبة النظر والاستدلال، كما توهم الشيخ يوسف، فمّمن شهد للسيد بالمهارة والفقه تلميذه المحدّث الكبير، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (1104ه/ 1692م)، صاحب المَجْمَع الحديثي الضخم (وسائل الشيعة)، فقد قال في ترجمة السيد هاشم البحراني: « فاضلٌ، عالمٌ، ماهرٌ، فقيهٌ، عارفٌ بالتفسير، والعربية، والرجال، له كتاب تفسير القرآن كبير. وأيته ورويتُ عنه» (١٩٥٠).

ثمّة مسألة أخرى، ينبغي أخذها في الحسبان عند الحكم على منزلة السيد هاشم؛ فإنّ بعض مصنّفاته لم تُعْرَف في البحرين، فقد حكى الأفنديّ في (رياض العلماء) أنّه سمع ممن يثق به من أولاد السيّد هاشم « أن بعض مؤلّفاته، حيث كان يأخذه من ألّفه له، لم يشتَهر، بل لم يوجد في بحرين»(١١٠).

كما ذكر الأفنديّ من مؤلّفات السيد هاشم كتاب (التنبيهات في الفقه)

<sup>(108)</sup> البلادي: أنوار البدرين، ص 123.

<sup>(109)</sup> العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء الـتراث العـرى، بـيروت، ط1، 2010م، ج2، ص341.

<sup>(110)</sup> رياض العلماء، 5 ص 300.

وقال معلّقًا: «وهو كتابٌ كبيرٌ جيّد، مشتملٌ على الاستدلالات في المسائل إلى آخر أبواب الفقه». (١١١) فهل يستقيم بعد هذا أن يُرمى السيد هاشم بعدم الخوض في الفقه، وبعدم التضلّع فيه؟

كلّ أولئك ينفي بصراحة ما ذهب إليه الشيخ يوسف العصفور، لكن يبقى في النفس من علّة (التورع عن الفتوى)، التي قوّاها البلاديُّ شيئٌ؛ إذ يفضي القول بها إلى القول بعدم تورّع من كتبوا الكتب والرسائل الفقهية، وليس الأمر كذلك، وهي في الوقت نفسه لا تفسّر انشغال السيد بالحديث دون غيره، والذي نراه أنّ السيد هاشمًا البحراني إغّا ترك التأليف في الفقه؛ استجابةً لظروف موضوعية ومنهجية، كان (الحديث) يمرّ بها؛ إذ يبدو أنّ كثيرًا من كتب الحديث قد فُقِدَت؛ ممّا جعل من مهمة جمعها يبدو أنّ كثيرًا من كتب الحديث قد فُقِدَت؛ ممّا جعل من مهمة جمعها أولويةً عند المهتمين بالحديث وعلومه، وهو أمرٌ أشار إليه السيد هاشم في مقدمة كتابه (مدينة المعاجز)، فقد رأى «الكتب العلمية قد انطمست، وأسفار الأخبار والآثار قد اندرست، وكانت قبل العلمية قد انطمست، وأسفار الأخبار والآثار قد اندرست، وكانت قبل هذا الزمان عينًا، ثمّ صارت أثرًا، ثمّ بعد ذلك لا أثر يُرَى، كأنّها لم تكن شيئًا مذكورًا» (١١٠).

غُنة علة أخرى، قد تفسر الاهتمام بالحديث في زمن السيد هاشم البحراني، وهي سيطرة النظر العقلي على البحوث، وعلو قيمة العقل على النقل، خلافًا للأصل، مما حدا المهتمين بالحديث على صَرْفِ همتهم إليه دون غيره، وتلك علّة استنبطناها من كلام الحر العاملي؛ إذ عرض في مقدمة كتابه (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات) أسباب تأليف ذلك الكتاب، وكان من ضمنها قوله: «حتى سمعتُ من بعض الفضلاء أنهم يميلون إلى الجدل والمراء، ويدّعون أنّ النصوص لم تتواتر بها الأخبار المروية، وإنّا هي

<sup>(111)</sup> رياض العلماء 5 ص 300- 301.

<sup>(112)</sup> البحراني، السيد هاشم: مدينة المعاجز، تدقيق محمد علي حسن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2009م، ج1، ص 3.

آحادٌ، تؤيّدها الأدلة العقلية، وما ذلك إلا لقلّة التتبّع للأخبار المروية عن الألمار»(دان).

أمّا حكم الشيخ يوسف على عمل السيد هاشم بأنه (مجرد جمع وتأليف)، وأنّ السيد (لم يتكلم في شيء منها على ترجيحٍ في الأقوال)، إلى آخر ما قال، فلا يبعد انتقاضه بكتاب (الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف)؛ ذلك بأنّ السيد التوبلاني ختم هذا الكتاب بفصل عنونه برفيما يَرِدُ على هذه الأحاديث والجواب عنها)، وقد أورد في هذا الفصل اثني عشر إيرادًا، ونَقَضَها بأسلوبٍ حجاجيّ ينمّ عن درايةٍ تامّةٍ، ومعرفةٍ واعيةٍ بكثيرٍ من العلوم، سيّما علم الجدل، وهذا ممّا لا ينطبق عليه وصف الجمع والتأليف، كما زعم العصفور.

وحتى لا نكون ممّن يلقي القول على عواهنه، نورد مثالا من تلك الإيرادات؛ لنقف على منهج السيد هاشم العقلي في نقض الشبهات، وليستبين أنّ عمله لم يكن مجرد جمع وتأليف، فقد قال في الإيراد الأول: «إنّ هذه الأخبار ليست متواترة، فلا نتيجة فيها؛ لعدم إفادتها العلم.

الجواب: إنّ هذه الأخبار متواترة، مفيدة للعلم؛ لأنّ الخبر المتواتر المفيد بنفسه العلم، هو ما أجمع على نقله جماعة، يؤمن تواطؤهم على الكذب، ولا ينصصر في عدد، كما عليه المحققون من أهل العلم.

فإن قلت: لو كان متواترًا لأفادَنا العلم، كما أفادكم. ولكن ليس فليس.

قلنا: عدم إفادتكم العلم منها لا يدلّ على عدم إفادتها العلم؛ لجواز استناد عدم استفادتكم العلم منها من سببٍ غيرها، وهو سبق نقيض العلم الحاصل منها إلى ذهنكم، واعتقاد حَقّيّة نقيضه من سبب شبهة، أو تحويه سفسطيّ، أو خيالٍ شعري، كما اتفق للحكماء في اعتقاد قِدَم العالَم، [11] العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، دت، ج1، ص 4.

وأنّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وأنه تعالى فاعلٌ بالإيجاب، وغير ذلك من مقالاتهم الرديئة، التي قال المتكلّمون بخلافها؛ للبراهين الدالة على خلاف ما ذهب إليه الحكماء.

فعدم استفادة الحكماء العلم من البراهين، التي استفاد منها المتكلمون العلمَ لا يُخْرِجها عن كونها مفيدةً للعلم. وهذا بحمد الله واضحٌ؛ ومن ثمّ ذهب بعض محققي الأصوليين إلى أنّ الخبر المتواتر مفيدٌ للعلم، وشرطه عدم سبق الشبهة.

وأقول: بل العلوم الضرورية قد تتخلّف عن حصولها في الذهن؛ لفقد شرط من عدم توجّه النفس نحو المحسوس، وتوجّه العقل، وعدم التجربة، والحدس، وبعد التوجّه يحصل العلم، وعند عدم التوجّه لا يخرج العلم عن أن يكون ضروريًا»(١٠٠٠).

وإنَّا أطلنا الاقتباس هنا؛ كي تندفع شبهة عدم التمكّن، وتندفع تهمة (الجمع والتأليف) دون النظر والاستدلال.

ومن يتابع ما ألف البحرانيون في الحديث، فسيجد أنهم قد سلكوا طرقًا عديدة في بحوثهم الحديثية، فقد توجّه البحرانيون - منذ رجوع الشيخ علي بن سليمان - إلى دراسة علم الحديث، وجعلوا معرفته من مبادئ التحصيل العلمي، التي يتوجّب على الطالب الإلمام بها في المراحل الأولى؛ ولعلّ في هذا تفسيرًا للنقاية التي وضعها الشيخ سليمان الماحوزي (1121ه/ 1709م) بوصفها منهجًا يدرسه الطلاب في مراحلهم الأولى؛ إذ أفرد لعلم الحديث فصلا فيها، بدأه بتعريف ذلك العلم، ثمّ عرّج على تعريف أقسام الحديث وأنواعه، وبين مصطلحاته، من متواتر، ومشهور، وآحاد، وعزيز، وغريب، ومقبول، وصحيح، وحسن، ومحكم، ومسند، ومقطوع،

<sup>(114)</sup> السيد هاشم البحراني: الإنصاف في النص على الأثمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 2003م، ص -564 563.

وموقوف، وغير ذلك مما يتصل بعلم الحديث (١١٥).

قلنا إنّ البحرانيين قد سلكوا طرقًا مختلفة في بحوثهم الحديثية، غير أنه يحكن إجمال تلك الطرق في مسلكين أساسيين، أولهما المجاميع الحديثية، والآخر دراسة أحوال رجال الحديث، فيما يسمّى بعلم الجرح والتعديل.

### المسلك الأول: المجاميع الحديثية:

نشط علماء البحرين في تدوين المجاميع الحديثية، فجمعوها من مصادرها المختلفة، وقد اتبعوا في عملية الجمع أسلوبين:

### الأول: جمع الأحاديث المرتبطة موضوع واحد

اهتم البحرانيون ببعض الموضوعات، فتابعوا ما ورد فيها من أحاديث، فجمعوها بعد أن بوبوا لها أبوابا، وأقدم ما وصل إلينا ممًا جمعوا هو كتاب الشهاب في الحكم والآداب، الذي ألفه الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967ه/ 1559م)، وهو مجموع يحتوي على ألف حديث صحيح من أحاديث النبي الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أشار في مقدمة الكتاب إلى ذلك بقوله: « أزمعت على أن أجمع من كلام سيد البشر، محمد المصطفى الشافع في المحشر، ألف حديث، مما أعتقد صحته، ونقلته عن مشايخي، رضوان الله عليهم»(١١٠).

كما بين المنهج الذي اتبعه في ترتيب الأحاديث المنقولة، فقال: « ورتبته على ثلاثين من الأبواب، سالكًا فيه أسلوب حروف المعجم، تذكرة لأولي الألباب، راجيًا بجمعه من الله تعالى جزيل الثواب»(١١٠).

كما برز اهتمام البحرانيين بالموضوعات التي مَثّل خصوصيةً مذهبية،

<sup>(115)</sup> انظر: الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الأول، الورقة 244.

<sup>(116)</sup> البحراني، الشيخ يحيى بن عشيرة: الشهاب في الحكم والآداب، تحقيق محمد حسن زبرى قائني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط1، 1430هـ ص 9.

<sup>(117)</sup> المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

تميزهم عن بقية المذاهب الإسلامية، وهو أمر بدهي؛ فإن الاحتجاج للخصوصية المذهبية بما ورد مؤيدًا لها من أحاديث مسندة إلى النبي الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، يعدّ ركنًا في إثبات صواب هذا المعتقد، ومن ثمّ إثبات خطأ مخالفيه.

وابتغاءَ تثبيت تلك الخصائص، جمع البحرانيون، وغيرهم من علماء المذهب، ما وصل إليهم من أحاديث مسندة إلى الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، سواء كانت من طرق الشيعة، أم من طرق غيرهم، بل وجدناهم يركّزون على ما ورد من طرق غيرهم، انطلاقًا من قاعدة، طالما وجدناها تتردّد في كتب الحديث، تلك القاعدة التي تنصّ على أن الحقّ ما شهد به الخصوم.

ويبدو السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107ه/ 1695م) أحد أبرز المهتمين بهذا الشأن؛ إذ صنّف عددًا من الكتب التي تدور حول الأمّة الاثني عشر: النصّ عليهم، وتفضيلهم على غيرهم، وأحوالهم، وكراماتهم، وغير ذلك، ومن تلك الكتب:

- الإنصاف في النص على الأمُهة الاثني عشر الأشراف، وقد فرغ من تأليفه سنة 1097ه/ 1685م(١١٠٠).
- حلية النظر في فضل الأمناة الاثني عشر، فرغ من تأليف سنة 1099ه/ 1687م (١١١).
  - 3. حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار(١٢٥١).

<sup>(118)</sup> الذريعة إلى تصانيف الشيعة 2 ص 398، وقد طُبِع سنة 2003م بتحقيق سلام الزبيدي ويوسف العلى.

<sup>(119)</sup> المصدر نفسه 7 ص 85.

<sup>(120)</sup> المصدر نفسه 7 ص 79.

- 4. الدرة الثمينة، وهو كتابٌ يقع في اثني عشر بابًا، وكلّ بابٍ يشتمل
   على اثني عشر حديثًا في فضل الأمّة، عليهم السلام(الله).
- غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، فرغ منه سنة 1100ه/ 1688م(221).
  - 6. فضل الشيعة، ويحتوي على مئة وثمانية عشر حديثًا في فضلهم (د١٠٠٠).
    - 7. مدينة المعاجز، وهو كتاب كبير في معاجز الأئمة الاثنى عشر (124).

#### الثانى: المجاميع الحديثية الشاملة

أما الأسلوب الثاني في تصنيف المجاميع الحديثية، فهو ما أطلقنا عليه اسم المجاميع الشاملة؛ وذلك حين عمد بعض علماء البحرين، أسوة بغيرهم من علماء الحديث في تلك الأعصار، إلى جمع أحاديث النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، عليه وعليهم أزكى التحية والتسليم، وقد تجلّى ذلك العمل في مظهرين:

أمّا أوّلهما، فقد عكف فيه بعض علماء البحرين على المجاميع الحديثية المعروفة، فشرحوها، وبيّنوا غوامضها، وربّا مال بعضهم إلى اتخاذها مادّة لعرض المسائل الفقهية، ومناقشة الآراء المختلفة الواردة في تلك المسائل، وذلك نحو ما نجده عند الشيخ محمد بن علي المقابي (كان حيًّا سنة 186ه/ 1772م)، الذي اتّخذ من موسوعة الحديث الضخمة، الموسومة بـ(وسائل الشيعة)، التي ألفها الحر العاملي (1104ه/ 1692م) ميدانًا للشرح والتعليق، حتى صار كتابه الذي وسمه بـ(مجمع الأحكام في معرفة مسائل

<sup>(121)</sup> الذريعة إلى تصانيف الشيعة 8 ص 116.

<sup>(122)</sup> المصدر نفسه 16 ص 21.

<sup>(123)</sup> الذريعة 16 ص 268.

<sup>(124)</sup> المصدر نفسه 21 ص 86، وقد طبع (مدينة المعاجز) عدة طبعات، آخرها سنة 2009م، بتدقيق محمد علي حسن.

الحلال والحرام) موسوعة فقهية كبيرة، يذكر فيها «أحاديث كلّ بابٍ جملةً، ثمّ يتعرّض لمسائله، ويشرحها استدلالا، بعد عنوان (أقول)... كُتِبَ من هذا الشرح - كما قيل - أربعة مجلّدات: الأول في المقدمات والأصول، والثاني في الطهارة، الثالث في الصلاة، الرابع في الزكاة، والخمس، والصوم» (212).

وقد أقمتُ أطلب هذا الكتاب مدّة طويلة، فلم أظفر منه إلا بالمجلدين الثاني والثالث (121)؛ لذا لم أقف على مقدمة الكتاب، ولم يستبن المنهج الذي رسمه المؤلف لنفسه، فلا يمكن - والحال هذه - الجزم بتمسكه بالمنهج أو مخالفته، فعمدتُ إلى قراءة ما وصل إليَّ منه؛ لعلي أتبيِّن ما فاتني.

والذي استبان لي من (مجمع الأحكام) موسوعية المقابي، واطّلاعه الغزير، فقد بدا لغويًّا متمكّنًا، ومفسّرًا خبيرًا، وفقيهًا متمرّسًا، كما تبيّن أنه اتبع في شرحه منهجًا واضحًا، لم يحد عنه؛ ذلك بأنه يبدأ بسرد الأحاديث الواردة في الباب من (الوسائل) جملةً، ثمّ يُتبِعُ ذلك بتبيين ما غمُضَ من الألفاظ معجميًّا، فإن وردت آية من كتاب الله في حديث من أحاديث الباب، توقف عندها ذاكرًا الأوجه المتعددة التي قيلت في تفسيرها، خائضًا بعد ذلك فيما يتعلّق بذلك الباب من مسائل فقهية، مناقشًا ما قيل فيها من آراء، معترضًا مرة، ومؤيّدًا مرة أخرى، منتهيًا إلى ما يراه هو في المسألة.

ولعلّ في نقل شيءٍ من كتاب المقابي ما يوضّح منهجه، وطريقة تناوله؛ فالكتاب مازال ينتظر همّة المحققين؛ لإبراز ما يخبؤه من جواهر، فتعمّ فائدته البلاد

<sup>(125)</sup> الحسيني، السيد أحمد: التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، نـشر مكتبـة المرعـشي النجفي، قـم المقدسـة، ط1، 1414هـ/ 1993م، ج4، ص 443.

<sup>(126)</sup> ذكر السيد الأمين في أعيان الشيعة، ج 10 ص 11 أنه رأى المجلد الثاني والثالث من هذا الكتاب، ولم يشر إلى المجلد الأول منه، لكنّ الشيخ البلادي ذكر في أنوار البدرين ص 166 أنه وقف « منه على مجلدٍ كبرٍ ضخم جدًّا، ومجلّدٍ ثانٍ أصغر منه، وكانا في خزانة شيخنا العلامة، الثقة الصالح، ورأيت منه في النجف الأشرف مجلّدًا كبيرًا أيضًا، ولا أدري هل أكمله أم لا؟ والذي رأيناه غير تامًّ، وهو شرحٌ حسنٌ مبسوط».

والعباد، ففي باب (أعداد الصلوات وما يناسبها) - على سبيل المثال - بدأ المقابي بذكر الأحاديث الواردة، واحدًا تلو الآخر، وكان أول ما ابتدأ به من الأحاديث، الحديث المروي في الكافي «عن أبي جعفر، عليه السلام، في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنبًا مَّوْقُوتًا ﴾ المدين، أي موجودًا التعالى ثم شرع يعلق قائلا: « الصلاة بقولٍ مطلق في اللغة بمعنى الدعاء، قال تعالى ﴿وصَلِ عليه م ﴾، أي: ادع لهم، وفي الشرع أشهر من أن يتوقف معناها على تعريف لفظي، وهي تنقسم إلى واجبة ومندوبة».

والكتاب مصدرٌ كالقرآن، والمراد به المكتوب، أي المفروض، كما قال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ المفروض، أي فُرِضَ عليكم.

والموقوت: المحدود بأوقاتٍ، لا تزيد، ولا تنقص، والمعنى أنّ الصلاة مفروضةٌ على المؤمنين في أوقاتٍ، لا يجوز تقديمها عليها، ولا تأخيرها عنها»(قنا).

لقد استغلّ المقايّ ورود الآية الشريفة ضمن حديث الإمام الباقر، عليه السلام، فانطلق - مستغلا تخصصه في التفسير - مبيّنًا دلالات ألفاظ الآية الشريفة في اللغة، وفي الاصطلاح، ثمّ انطلق مناقشًا أبا حنيفة في دلالات الآية الأخرى؛ إذ « لا دلالة في الآية على ما ذهب إليه أبو حنيفة من اختصاص وجوب الصلاة بالمؤمن، دون الكافر؛ لمعارضة مفهومها عنطوق غيرها من الآيات الكثيرة، كقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمُ فِي سَقَرَ ﴿ قَالُوا لَمُ نَكُ مِنَ ٱلمُصَلِّينَ ﴾ المديدة إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَيْرُ بِيَوْم ٱلدِّينِ ﴾ الديد في الكفار» (ودن الكفار» وجوبها على الكفار» (ودن).

وكذلك وجدنا المقابيُّ يوظُّف تفسير الإمام لفظة (موقوتا) في الآية

<sup>(127)</sup> المقابي، الشيخ محمد بن علي: مجمع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، المجلد الثاني، الورقة الأولى.

<sup>(128)</sup> المصدر نفسه، الورقة 2.

<sup>(129)</sup> المقابي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

بـ(مفروضًا) في الرواية الثانية للحديث؛ لتبيان موصوف تلك اللفظة؛ إذ إنّ «مفروضًا يكون تفسيرًا لـ(موقوتًا)، كما هـو ظاهـر باقـى التفاسـير»(قدا).

وبعد الانتهاء من التعليق على الحديث الأول، يتناول الثاني، فيصنع به ما صنع بسابقه، رابطًا دلالات الأحاديث جميعًا بالحكم الشرعي الذي يؤسس على تلك النصوص، ولولا خوف الإطالة والإملال، وخوف الخروج عن منهجنا في هذا الكتاب، لنقلتُ مناقشات المقابي الفقهية، وتعليقاته على آراء من سبقه من الفقهاء؛ لتستبين بذلك الذائقة الفقهية التي يتمتع بها المقابي.

وأمّا المظهر الثاني من مظاهر اشتغال البحرانيين بالمجاميع الحديثية الشاملة، فيتجلّى في توجههم نحو تصنيف مجاميعهم الخاصة، وذلك حين يجمع أحدهم ما صحّ عنده من أحاديث، فيبوبها بمنهج يرتضيه، ولعلّنا نشير في هذا إلى ما اشتُهِر عن الشيخ عبد الله السماهيجي (1135ه/نشير في هذا إلى ما اشتُهِر عن الشيخ عبد الله السماهيجي (135ه/ 1722م)، الذي صنّف مجموعه الموسوم بجواهر البحرين في أحكام الثقلين، وهو كتابٌ « خرج منه المجلّد الأول في كتاب الطهارة، وبعض من المجلد الثاني في كتاب الصلاة، إلى باب المواقيت، بطرقي إلى المشايخ الثلاثية المحمدين، أركان الملة والدين، المتصلة طرقهم بالأعمة المعصومين»(ندن).

وقد وصف السيد عبد الله الجزائري هذا الكتاب في إجازته الكبيرة بالكتاب الجامع (((3)) أما الشيخ يوسف العصفور، فقد نوّه بما تفرّد به هذا الكتاب، إذ وجد أنّ السماهيجي قد « رتّب فيه الأخبار، وبوّبها على نهج آخر، غير نهج صاحب (الوافي) و(الوسائل)، مقتصرًا على كتب المحمدين الثلاثة، وهي الأصول الأربعة»(((3)))

<sup>(130)</sup> المقابي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

<sup>(131)</sup> الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص -51 52.

<sup>(132)</sup> الحاشية 4، ص 51 لمحقق كتاب الإجازة الكبيرة للسماهيجي.

<sup>(133)</sup> الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 98.

وحال هذا الكتاب عندي كسابقه؛ إذ لم أظفر منه إلا على المجلد الثالث، الذي خصصه مؤلفه للصلاة، وفرغ منه في سنة 1129ه/ 1716م، وقد فاتنا الوقوف على مقدّمته؛ للتعرّف إلى منهجه في الترتيب، واختيار النصوص، كما أنّ مترجمي السماهيجي لم يذكروا شيئًا من ذلك، ولم يشيروا إلى السبب الباعث إلى مخالفة منهج من سبقه من مصنفي الأحاديث وجامعيها.

لم يشر السماهيجيّ كذلك، في تعريف بكتابه، الذي نقلناه من إجازته الكبيرة للجارودي، إلى مخالفته منهج أحدٍ من جامعي الحديث والأخبار، وغاية ما قال إنه اقتصر على الطرق المؤدية إلى المشايخ المحمدين الثلاثة، الذين هم محمد بن يعقوب الكليني، صاحب كتاب الكافي، ومحمد بن علي بن بابويه القمي، مؤلف كتاب من لا يحضره الفقيه، ومحمد بن الحسن الطوسي، صاحب كتابي التهذيب، والاستبصار.

والذي أشار إلى المخالفة هو الشيخ يوسف العصفور في اللؤلوّة، لكنه لم يبيّن وجه المخالفة، فحملنا ذلك على الفحص والتتبّع؛ ذلك بأن الحكم بالمخالفة يتطلب منا الوقوف على الكتابين المذكورين، ومقارنتهما بكتاب السماهيجي؛ لتستبين لنا مواطن الخلاف والاتفاق بين الكتب الثلاثة.

وإذا نحن اعتمدنا على الإشارة الخاطفة، التي أشار بها المصنف إلى كتابه، في مقام تعداد مصنفاته الكثيرة، في الإجازة الكبيرة، فإنّا واجدون ترتيبًا، يشي بالاقتراب من ترتيب (وسائل الشيعة)؛ ذلك بأنّ السماهيجي نصّ على أنّ المنجَز من هذا الكتاب هو المجلد الأول، وقد خصصه لكتاب الطهارة، وبعض المجلد الثاني، وقد جعله لباب الصلاة، وصولا إلى باب المواقيت؛ الأمر الذي يعني ترتيب الكتاب وفق الترتيب المشهور في الكتب الفقهية، وذلك هو منهج العاملي في (وسائل الشيعة)؛ إذ بدأ كتابه بقسم العبادات، وأردفه بالمعاملات، فالأحكام والسياسات.

وللتدليل على هذا الذي نقوله من عدم مخالفة ترتيب كتاب الوسائل، عمدنا إلى المقارنة بين الكتابين، في (كتاب الصلاة)، فوجدنا أوجه اتفاق بين الكتابين كثيرة؛ فالسماهيجيُّ قد عمد إلى كتاب الصلاة فقسمه أبوابًا، وهو الذي فعله العامليُّ قبله، كما وجدنا اتّحادًا في أكثر عناوين الأبواب، واقترابًا يكاد يصل حدّ التطابق في عدد الأحاديث، المدرجة تحت كل عنوان.

أمّا الاختلاف بين الكتابين فيرجع في المقام الأول إلى إيراد العاملي بعض الأحاديث، التي لم يوردها المحمّدون الثلاثة، في حين التنم السماهيجي بعدم ذكر ما لم يرد فيها، كما أنّ السماهيجي قد قدّم بعض الأبواب على بعضها الآخر، كتقديمه مثلا باب (أنّ تارك الصلاة جحودًا لها، أو استخفافًا بها كافر) على باب (استحباب أمر الصبيان بالصلاة لستّ سنين، أو سبع) وهو عكس ما فعله العامليُّ، والذي بدا لنا أنّ السماهيجي - هنا - أحسن ترتيبا من العاملي، وأقرب إلى الترتيب المنطقى.

والذي لفت انتباهنا، ونحن نقارن بين الكتابين، دقة العاملي في صوغ عناوين الأبواب، في حين يفقد السماهيجيّ تلك الدقة أحيانًا، فيطول عنده العنوان طولا فاحشًا، ولك أن تقرأ عنوان هذا الباب؛ لتقف على ما نريد قوله، قال: «باب أنه يشترط في وجوب الصلاة، وغيرها من التكاليف الشرعية البلوغُ بالاحتلام، أو الإنبات مطلقًا، أو بلوغ الذكر ثلاث عشرة سنة، والطعن في الرابعة عشرة، والأنثى تسع سنين، واستحباب تمرين الأطفال على العبادة قبل ذلك، وأنّ الحسنات تكتب لهم ببلوغ اثنتي عشرة سنة» (١٤٠٠).

أمًا مخالفة السماهيجي لكتاب الوافي، فتتجلّى في تبويب الكتابين؛ ذلك بأنّ الكاشاني قد جعل كتابه في مقدّمة، وأربعة عشر كتابًا، وخاتمة، فأمّا الكتب الأربعة عشر فهي مزيجٌ من المسائل العقدية، التي تتناولها الكتب الكلامية عادة، كتاب العقل والجهل والتوحيد، وكتاب الحجة، وكتاب

<sup>(134)</sup> السماهيجي: الشبيخ عبد الله: جواهر البحريان، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة

الإيمان والكفر، وغيرها، والمسائل الفقهية، ككتاب الصلاة والقرآن والدعاء، وكتاب الزكاة الخمس والميراث، وغيرها.

وواضحٌ من هذا الترتيب أنه مخالفٌ لما في (جواهر البحرين) للسماهيجي؛ فإنه مبنيًّ - كما قدّمنا - وفق ترتيب الكتب الفقهية المشهورة، وكذا يختلف الكتابان في لجوء الكاشاني إلى شرح الأحاديث، وهو أمرٌ لم نلمسه عند السماهيجي، الذي لم يتعد الجمع والتنسيق، دون التعليق أو الشرح، إلا ما ندر.

ولعلّ الوجه الأخير الذي يختلف فيه كتاب السماهيجي عن كتاب الوافي هو التزام السماهيجي بإيراد الأحاديث المتصلة بالمحمدين الثلاثة، دون ما سواها، وعدم التزام الكاشاني بذلك؛ فإنه قد أورد في كتابه بعض الأحاديث الواردة في غير تلك الكتب، وهو أمرٌ أشار إليه بوضوح في مقدمة كتابه، فقال: « وبذلتُ جهدي في ألا يشذّ عنه حديثٌ ولا إسناد، يشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعتُ إليه سبيلا، وشرحتُ منه ما لعلّه يحتاج إلى بيانٍ، شرحًا مختصرًا، في غير طول، وأوردتُ بتقريب الشرح أحاديث مهمة من غيرها من الكتب والأصول» (قدار).

### المسلك الثانى: دراسة رجالات الحديث

لمّا كان الحديث مرويًا عن أشخاصٍ معيّنين، كان لزامًا البحث عن أحوالهم، والتأكّد من وثاقتهم؛ فإنّ الحديث المنقول عنهم هو مدار الحكم الشرعي، من حيث الحلّ والحرمة، ومن حيث الكراهة والاستحباب، وغير ذلك من الأحكام الشرعية؛ ومن أجل ذلك كانت «معرفة أحوال الرواة ومراتبهم أساس معرفة الأحكام الشرعية؛ إذ هي معظم الأدلة التفصيلية السمعية، إذ أكثر الأحكام الدينية مستفادةٌ من الأخبار النبوية، والآثار الواردة عن العترة المعصومة، الهادية المهدية.

<sup>(135)</sup> الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312ه/ 1894م، ص 7.

فكان معرفة الرجال الناقلين لتلك الأخبار من الأمور اللابدّية، التي لا يستغني الفقيه عن معرفتها؛ لأنّ في رجالنا الثقة وغيره، ومن يُعْمَل بروايته، ومن لا يجوز التعويل على حديثه (١٤٠٠).

والبحث في (رجال الحديث) هو ما يعرف في علم الحديث بعلم الجرح والتعديل (دب العديث بعلم الجرح والتعديل (دن)، وقد خاض البحرانيون غمار هذا العلم، خوضَ الخبراء الفاحصين، ولم يكتفوا بما وصل إليهم مما ألفه الماضون من بحوث الجرح والتعديل، بل إنهم نظروا في تلك المصنفات نظرة الناقد الخبير، وبينوا ما فيها من خلل، ولم يرتضوا كل ما جاء فيها، كما فعل غيرهم؛ ذلك بأن «مدار التوثيق والتضعيف الآن إنا هو على قول علماء الرجال، من غير أن يبينوا في ذلك حقيقة الحال، بل اكتفوا بما يقوله الكِشِّيُّ وأمثاله، [من] أنه ثقة، أو ضعيفٌ، وبنوا عليه ردَّ الأحاديث وقبولها، والأمر في ذلك مشكلٌ جدًّا؛ فإنّ أحوال أولئك الرجال مضطربة من كلام كلِّ على (١٤٠٠) الآخر» (١٤٠٠).

ويواصل الشيخ ياسين البلادي (1147ه/ 1734م) نقده للبحوث الرجالية في كتب الرجال، وينقل رأي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي فيها، فإنه «سمعتُ كثيرًا من شيخنا المعاصر، عظر الله مرقده، يقول: إنّ أغلاط العلامة كثيرةٌ جدًّا، ولكننا لم نجسر عليه، كما جَسَرُنا على ابن داود، إلى أن قال في بعض فوائده - جاسرًا -: وهو (١٠٥) كثير الغلط والاضطراب» (١٠١).

<sup>(136)</sup> الماحوزي، الشيخ سليمان: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، تحقيق مهدي الرجال، مطبعة سيد الشهداء، قدم المقدسة، ط1، 1412هـ/ 1894م، ص 3.

<sup>(137)</sup> انظر: الصالح، صبحى: علىوم الحديث ومصطلحه، انتشارات مكتبة الحيدرية، قـم المقدسـة، ط1، 1417هـ/ 1996م، ص 109.

<sup>(138)</sup> كذا في الكتاب المحقق، وأظنه خطأ، والصواب: عن الآخر.

<sup>(139)</sup> البلادي، الشيخ ياسين بن صلاح الدين، معين النبيه في بيان رجال من لا يصفره الفقيه، تحقيق محمد عيسى المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، 1422هـ/ 2001م، ص 28.

<sup>(140)</sup> يعنى العلامة الحلى.

<sup>(141)</sup> الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 28.

ويقول البلادي أيضًا، واصفًا الآخذين من كتب الرجال: «فلم يبقَ عندهم معتَبَرًا قولُهُ، آمِنًا من الغلط كلامُهُ إلا النّجاشيُّ، أحمد بن علي بن أحمد.

وأقول: إني قد ظفرتُ له على أغلاطٍ كثيرةٍ، وإنْ أردتُ تتبّعًا ازددتُ كثرةً»(141).

ثمّ يذكر الشيخ البلادي بعضًا من أغلاط النجاشي، ويعقّب قائلا: «فإذا كان هذا حقيقة حالهم، فكيف يعتمد على مجرّد مقالهم في صحة الحديث وضعفه، اللذين هما العمدة في أخذ الحديث وحذفه؟

فليس العمدة - بعد ذلك - في ذلك إلا الرجوع إلى القرائس، والأمارات المفيدة للاطلاع على أحوال أولئك الرواة»(١٠١٠).

وقد اتبع علماء الرجال البحرانيون في مصنفاتهم طريقتين:

أولاهما: يُخَصّصُ البحث فيها عن راوٍ واحد، لمعرفة حاله من حيث الوثاقة والضعف، أو لتمييزه عن غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، كما فعل الشيخ سليمان الماحوزي (1121ه/ 1709م) في رسالة وضعها لتمييز المروي عنه، أهو محمد بن سنان، أم عبد الله بن سنان، وقد ناقش الماحوزي القضية مناقشة المتبّعين الخبراء بالرجال، مبيّنًا سهو العلامة الحلي في إثبات (عبد الله بن سنان)، متوصّلًا إلى «أنّ الإنصاف أنه يحصل من مجموعها [يعني الوجوه التي ذكرها وناقشها] ظنٌ قبويٌّ، يكاد يتاخم العلم بأنّ الصواب في هذا السند محمدٌ، لا عبد الله، وليس الظنّ الحاصل منها بأدْوَنَ من سائر الظنون المعوّل عليها في علم الرجال» (١٤٠٠. وقد أكّد هذه الحقيقة مرة أخرى، فقال: إنّ «التحقيق الذي يرشد إليه التبّع الصادق

<sup>(142)</sup> الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 34.

<sup>(143)</sup> المصدر نفسه، ص 39.

<sup>(144)</sup> الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها، الورقة 6.

أنّ ابن سنان المذكور محمدٌ، لا عبد الله؛ لاجتماع القرينتين: القبلية والبعدية»(١٩٥).

وللشيخ سليمان الماحوزي أيضًا رسالةٌ أخرى في تحقيق أحوال (محمد بن إسماعيل بن بزيع) بين فيها الخلاف في توثيقه أو عدمه، خاتمًا رسالته بالنتيجة التي توصّل إليها، وبنى عليها، حين قال: «وقد كنتُ فيها مضى أصف حديثه بالضعف، وعلى ذلك جريتُ في الرسالة القنوتية، وأما الآن فالذي يظهر لي نظمه في سلك الصحيح»(١٩٠٠).

وثانيتها: يخصص البحث فيها عن رجال الحديث كلهم، كما فعل الشيخ سليمان الماحوزي في (معراج الكمال إلى معرفة الرجال)، الذي اعتمد فيه على كتاب الفهرست للطوسي، فرآه قد « جمع من نفائس هذا الفن الشريف خلاصتها، وحاز من دقائقه، ومعرفة أسراره نقاوتها، إلا أنه خالٍ من الترتيب، محتاجٌ إلى التهذيب، يتعسّر على الناظر فيه معرفة ما يعاوله، إلا بعد تفتيشٍ كثير، فكأنه عقدٌ انفصم، فتناثرت لآليه» (١٩٠٠).

من أجل ذلك، أعاد الماحوزيُّ ترتيبه؛ تسهيلا للبحث فيه، فرتبه ترتيبًا ألفبائيًّا، على حروف المعجم، وقوّم ما رآه فيه من اعوجاج، سببه النُّسَاخ، وأشار إلى الهفوات التي وقع فيها بعض المتأخرين، ولم يترك الكتاب دون إضافة؛ بل كان «ذاكرًا في ضمن ذلك ما أعتمد عليه، [من] نَزْكٍ، أو تبجيل»(١٠٠٠).

<sup>(145)</sup> الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها، الورقة 6.

<sup>(146)</sup> المصدر نفسه، الورقة 11.

<sup>(147)</sup> الماحوزي: معراج الكمال، ص4.

<sup>(148)</sup> المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ورجًا مال البحرانيون إلى أحد المجاميع الحديثية المشهورة، فبحثوا أحوال رواة ذلك المجمع الحديثي، من حيث الوثاقة، والإتقان، والحفظ، وغيها، نظير ما فعل الشيخ ياسين البلادي البحراني (1147ه/ 1734م) في كتاب القيّم (معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه)؛ إذ عمد إلى كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، ودرس أحوال رجاله، بعد أن رتبهم على حروف المعجم.

وقد بدأ البلاديُّ كتابه بأربعَ عشرةَ مقدَّمة، بدا فيها متمكّنًا من أصول هذا العلم، عارفًا بمسائله التفصيلية، مناقشًا من سبقه من علماء الرجال، مفنّدًا أقوالهم تارةً، ومؤيّدًا تارة أخرى، بالدليل العلمي، والحجة الباهرة.

وقد تفنّن البحرانيون في هذا العلم؛ فلم يكتفوا بكتابته نثرًا، بل وضعوا فيه منظومات، تبيّن أحوال الرجال، كالمنظومة الموسومة بـ (تحفة الرجال وزبدة المقال) للشيخ عبد الله السماهيجي (1135ه/ 1722م)، ابتدأها بقوله:

الكمال والشكر للموصوف بالجمال لثقاتِ محمّدًا وآلهُ السّاداتِ الصدقِ عن جبرئيلَ عن إلهِ الخَلْقِ فُداهُمُ في دينهمْ كذاكَ في دنياهُمُ فُداهُمُ ذي اللَّطْفِ عبد الله نجل صالحِ العالم بالباطنِ الخفيِّ والضمائمِ المنونِ بعد كلام الله باليقينِ المرجعُ إلينا يُسْرَعُ

الحمد للمحمود بالكمال شمّ الصلاة تغتشي الثقاتِ الناقلي حديثه بالصدقِ شمّ على مَن اقتفى هُداهُمُ وبعد فالآملُ عفو المانِحِ بعد استخارة الخبير العالم يقول إنّ أشرفَ الفنونِ حديثُ أهل البيتِ فهو المرجعُ

وقد ذكر السماهيجيّ الرجال وأحوالهم مرتبين ترتيبًا ألفبائيًا، وأردف ذلك بعشر فوائد، وصفها بالعظيمة، وقد ختم منظومته بخاتمة بيّن فيها طريقه

إلى الكتب الأربعة، وغيرها، وممَّا جاء في الخاتمة ذاكرًا أستاذه الماحوزي:

وقد رويتُ كتبَ الأخبار عن شيخنا علّامة الأقطار قد مرَّ في صدرِ الكتاب الصدرُ ذكر اسمه الشريف وهو الحَبْرُ

#### رابعا: علم الكلام

لعلنا لا نعدو الصواب حين نقرر أنّ أقدم ما اشتهرت به المدرسة البحرانية من العلوم هو علم الكلام والفلسفة؛ ذلك بأنّ علماء هذه المدرسة الأقدمين إخّا عُرِفوا بتضلّعهم في هذين العلمين، كالشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، والشيخ علي بن سليمان الستراوي، وهما من معاصري الخواجة نصير الدين الطوسي (672ه/ 1273م)، بل إنّ شهرة زعيم المدرسة البحرانية الأكبر، والذي كان السبب في شهرتها، أعني الشيخ ميثمًا البحراني إخّا كانت في كونه (الحكيم الإلهي)، كما تصفه كتب التراجم.

وعلى الرغم من عوادي الزمان على إنتاج العلماء البحرانيين العلمي، فإنّ بعضًا من تفكيهم الكلامي قد كُتِبَ له الإفلات والنجاة، فوصلت إلينا (رسالة العلم) للشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، التي وصفها تلميذه الشيخ ميثم البحراني بأنها «من المباحث الشريفة الإلهية، والمسالك اللطيفة القدسية»، وقد قرض الشيخ ميثم تلك الرسالة، وأثنى أبلغ الثناء على أستاذه، الذي « ذكر فيها [أي رسالة العلم] ما يتعلق بالخلاف والوفاق بين المتقدمين، والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين، فانشعبت منها - كما ترى - تفاريع جليلة، ومسائل نبيلة، يطلع المتأمل فيها على جواهر مكنونة، ويصل المتفكّر فيها إلى لطائف مخزونة، لا يكشفُ عنها الحجابَ إلا الأفرادُ من أولي الألباب، ولا يَرفع عنها الجلبابَ إلا من أُيِّدَ بروح الصواب» (۱۰).

وقد تصدى الخاجة نصير الدين الطوسي إلى هذه الرسالة فشرحها، وناقش ما فيها من آراء، ولم يكن الطوسي، وهو حامل لواء الفلسفة، وعلم الكلام

<sup>(149)</sup> شرح رسالة العلم، رسالة مخطوطة، يحتفظ الباحث بنسخةٍ منها، الورقة 1.

في ذلك العصر، ليجهد نفسه، ويضيع وقته في شرح الرسالة لو لم يجد فيها ما يستحق الوقوف عنده، والتعليق عليه، بل وجدناه يوافق ابن سعادة في بعض ما ذهب إليه، ويصفه بالفاضل (قائم)، ويعلق على آرائه بقوله: إنها صحيحة حسنة (قائم)، وتلك - لعمري - شهادة بليغة في حقّ ابن سعادة، والمستوى العلمى الذي وصل إليه.

ولعل في نقل جزء من (رسالة العلم) تبيانًا لطريقة تفكير ابن سعادة، وإيضاحًا لمنهجه في مناقشة القضايا الكلامية؛ فقد ناقش تعريف العلم، وهل هو بحاجة إلى حدٍّ يوضحه، أم لا، فقال: « العلمُ قد اختلف في معناه النُّظّار، فمن قائل يقول: إنه معلومٌ بالضرورة، ومنكشف الحقيقة، فلا يحتاجُ إلى حدٍّ يوضَّحه، وبيانٍ يكشفه. ومنهم من طَلَبَ له حدًّا ورسْمًا، يحقق معناه، أو هيّزه عن غيره من الماهيّات، وهؤلاء هم الأكثرون.

أمّا الأوّلون فاحتجّوا بأنّ أحدنا يعلم كونَهُ عالمًا، ويميّزه عن كونِه ظمآنًا، ومتخيّلا، وشاكًا، ولا شيء أظهر ممّا يجده الإنسان من نفسه، فكما لا يحتاج أن يميّز بالحدّ جوعَه، وعطشَه، وألمّه، ولذّتَه، فكذلك العلم.

وأيضًا، فلو احتاج كلُّ شيءٍ إلى حدٍّ لزم التسلسل، أو الدور، وهما باطلان، فثبتَ أنّه لا بدَّ من الانتهاء إلى أمورٍ غنيّةٍ عن الحدِّ، ضروريةِ التصور، ولا شيء أظهر من المحسوسات، والوجدانيّات، والعلم من باب الوجدانيّات، فلا يحتاج لظهوره إلى حدٍّ (152).

ولعلك تنبّهت إلى منهج ابن سعادة في إيراد الرأي، فهو ينقله، وينقل معه حجم القائلين به، تقويةً لما يذهبون إليه، من دون أن ينقص منه

<sup>(150)</sup> انظر: الطوسي، الشيخ نصير الدين محمد: شرح رسالة العلم، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 23.

<sup>(151)</sup> شرح رسالة العلم، الورقة 13.

<sup>(152)</sup> المصدر نفسه، الورقة 5.

شيئًا، وذلك من مبادئ الأمانة العلمية، التي لا يتحلّى بها إلا من رسخت أقدامهم في العلم.

وبعد تقرير هذا الرأي، وإيراده كما يراه أصحابه، ينبري ابن سعادة للرد عليهم، وإبطال ما ذهبوا إليه، ومَسّكوا به؛ ذلك أنّ « الجواب عن الحجّة الأولى أنّ تمييزه بين كونه عالمًا، وبين غيره من أحوال نفسه لا يدلُّ على أنّ حقيقة العلم لا تحتاج إلى حدًّ؛ فإنّ الذي تميّز له إنّا هو الصفة، والمطلوب شرحُهُ إنّا هو الأمر الذي لأجله حصلت الصفة، وبينهما فرقٌ ظاهر»(ددًا).

ولا يكتفي ابن سعادة بالجواب، بل نراه يضرب الأمثلة؛ تقريبًا للجواب من الأذهان، فيردف قائلا: « ومثال ذلك أنّ الإنسان يميّز بين كون الجسم متحرّكًا، أو ساكنًا، ولا يدلّ تمييزه بين الصفتين على تمييز العَرَضَيْن، اللذين هما الحركة والسكون، وتصور حقيقتهما بالكنه، وكذلك إذا ميّز بين الحار والبارد، والرَّطْبِ واليابس، والأسود والأبيض، وغير ذلك من الصفات لم يلزم منه أن يعرف الحقائق، التي لأجلها أُطلِقَت الصفاتُ على الموصوفات» (150)

ولقد ترسّخ البحث الكلامي والفلسفي في البحرين على يد الشيخ ميثم البحراني (699ه/ 1299م)، فإنّه «أحد أعلام علم الكلام الإسلامي، حيث أسهم بمجموعة من الكتب القيّمة في هذا العلم» (قوا، ويبدو من خلال ما وصل إلينا من مؤلفاته، ومن خلال ما وصفته به كتب التراجم أنّه انشغل بعلم الكلام، وتخصص فيه، وهو أمرٌ أشار إليه الشيخ نفسه في مقدمة كتابه (قواعد المرام)؛ إذ قال: « وإذا كان المتكفّل ببيانها [أي معرفة الباري] هو العلم المسمّى في عرف المتكلمين بـ(أصول الدين)، وكنتُ ممّن

<sup>(153)</sup> شرح رسالة العلم، الورقة 5.

<sup>(154)</sup> المصدر نفسه، والورقة نفسها.

<sup>(155)</sup> عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن على البحراني، ص 69.

وُسِمَ فيه بالتحصيل، وإن لم أحصل منه إلا على القليل...» (منه أنه غرو إذن، أن يصير مرجعًا، يستقي منه الفلاسفة والمتكلمون الآراء، ويقتبسون منه الأفكار والرؤى الكلامية المختلفة، حتى إنّ « السيد السند، الفيلسوف الأوحد، مير صدر الدين محمد الشيرازي، أكثر من النقل عنه في حاشية شرح التجريد، سيّما في مباحث الجواهر والأعراض، والتقط فرائد التحقيقات، التي أبدعها - عطّر الله مرقده - في كتاب (المعراج السماوي)، وغيره من مؤلفاته، التي لم تسمح عمثلها الأعصار» (157).

والمؤلفات التي يشير إليها الماحوزيّ - في الفقرة السابقة - كثيرةٌ، وما يتعلّق منها بعلم الكلام:

- 1. قواعد المرام في علم الكلام، فرغ منه سنة 676هـ، وهـو كتابٌ مطبوع، بتحقيق السيد أحمد الحسيني.
- 2. النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، وهو كتابٌ ألّفه لعزّ الدين أي المظفّر النيشابوري، الذي أكرمه « وأشار إليه بتأليف كتابٍ في الإمامة، فأراد الاعتذار منه مشقة السفر، وما يستلزمه من تشعّب الذهن، ومفارقة الأهل والولدان، لكنه امتثله أداءً لحقوقه»(١٥٩).
  - 3. استقصاء النظر في إمامة الأمَّة الاثنى عشر.
    - 4. منهج الأفهام في علم الكلام.
      - رسالة في الوحي والإلهام.
- 6. شرح حديث المنزلة، وهو كتابٌ يتناول الحديث الشريف: يا علي،
   أنت منى عنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبع بعدى.

<sup>(156)</sup> البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط 2، 1406، ص 20.

<sup>(157)</sup> العصفور: لؤلـؤة البحريـن، ص 255، نقـلا عـن الشـيخ سـليمان الماحـوزي في (الرسـالة البهيـة في الترجمـة الميثميـة).

<sup>(158)</sup> الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 24 ص 61.

- وأمّا مؤلفاته الفلسفية، فالمعروف منها:
- شرح الإشارات، وهو شرحٌ لكتاب (الإشارات) لأستاذه الشيخ علي بن سليمان البحراني.
- 3. المعراج السماوي، الذي أشار إليه الماحوزي، وقال: إنّ صدر الدين الشيرازي، المعروف بالملا صدرا، قد أكثر من النقل منه.

لقد برهن الشيخ ميثم في كتابه (قواعد المرام في علم الكلام) على النضج الفكري الذي وصل إليه، وقدرته المنهجية في سرد الموضوعات وترتيبها، كما برهن على شدة اطلاعه، وتتبعه لأقوال المتكلمين من الفرق الإسلامية كلها، وقد بدا ذلك واضحًا في أسلوبه، وهو يطرح الأقوال المختلفة في المسألة محلّ البحث، وتبيان ما يمكن قبوله منها، وما لا يمكن قبوله، والاستدلال على ذلك كلّه بها يراه من قواعد عقلية أو نقلية، وقد ناقش عددا من المسائل الكلامية، تتعلّق بذات الباري، وبالنبوة والإمامة وغيرها من المسائل، ووقف عند كلّ مسألة، وفرّع عليها تفريعات، وبين فيها الأقوال المختلفة، مناقشًا ومدليًا برأيه في ذلك.

ولعلٌ هذه الخصائص التي تميّز بها كتاب (قواعد المرام)، إضافة إلى دقّة الأفكار الكلامية وغزارتها، هي التي جعلت « الشهيد العاملي يدرّس هذا الكتاب لتلامذته، وهذا إنْ دلّ على شيء، فإخّا يدلّ على القيمة العلمية، التي يتمتع بها هذا الكتاب في علم الكلام»(١٨٠٠).

و ذهب بعض الباحثين إلى القول بتأثّر الشيخ ميثم بنصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م)، وبخاصّةٍ في ما يتعلّق بالمنهج الاستدلالي، وقد بدا ذلك جليًا في «اعتماده في استدلالاته على العقل غالبًا، لا النقل؛ فيعتقد بأنّ

<sup>(159)</sup> عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 18.

<sup>(160)</sup> المصدر نفسه، ص 72 - 73.

النظر في معرفة الله واجب عقلا، ويرى أنه لا يمكن الوصول إلى هذه المعرفة بالتقليد والنقل».

والحق أن لنصير الدين الطوسي يدًا في تطور علم الكلام، وتبلور كثير من مسائله، وهو أمرٌ غير منكور، ولا يبعد أن يتأثّر به الشيخ ميثم، وقد تتلمذ عليه في الفلسفة، لكنّ ذلك لا يعني أن يكون مردّدًا أقواله، وناسخًا أفكاره دون أن يضيف إليها، أو يعلّق عليها، فلقد برزت من خلال مناقشة الشيخ ميثم القضايا الكلامية فروقٌ بينه وبين الطوسي، توحي باستقلاله، ولو أننا عمدنا إلى المقارنة بين كتابي الرجلين: تجريد الاعتقاد، وقواعد المرام، لوجدنا كثيرًا من نقاط الاتفاق، وكثيرًا من نقاط الاختلاف بينهما كذلك؛ فالمنهج المتبّع في الكتابين ليس واحدًا، ومباحث الكتابين ليست متفقة تمامًا.

ولعلّ من أهم الفروق بين الطوسي والشيخ ميثم، لجوء الأخير إلى تجلية المسائل الكلامية، وحشد كثيرٍ من الأمثلة والشواهد، وتتبّع الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، في أسلوبٍ قريب المأخذ، وعبارات واضحة المقصد، في حين كانت عبارة الطوسي موجزةً، خالية من التمثيل في كثيرٍ منها؛ الأمر الذي يجعل بينها وبين كثيرٍ من المتلقين حاجزًا.

وللتدليل على هذه النقاط المنهجية، المميّزة لعمل الشيخ ميثم، نسوق مثالا من (تجريد الاعتقاد) للطوسي - وهو الذي شرحه العلامة الحلّي (726ه/ 1325م) في (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) ببعض عبارات الشيخ ميثم نفسه، وإن لم يشر إليه - إذ يقول في صفات الباري، على سبيل المثال: « ووجوب الوجود يدلّ على سرمديّته، ونفي الزائد، والشريك، والمِثْل، والتركيب بمعانيه، والضدّ، والتحيّز، والحلول، والاتحاد، والجهة، وحلول الحوادث فيه..» (1920)

<sup>(161)</sup> أبو الخير، علي: البرهان والعرفان (1427هـ)، موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهـب الإسلامية، صفحـة إيـران والعـرب www.iranarab.com

<sup>(162)</sup> انظر: الحلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 268 - 272.

أمّا الشيخ ميثم، فقد عمد إلى كلّ صفةٍ من الصفات السابقة، فبيّنها، وناقش ما فيها من آراء كلامية، مبطلا ما لا يستقيم ومذهبه الكلامي، فغزاه في مبحث الحيّز والجهة - على سبيل المثال - يعترض على القائلين بوجود الله في جهةٍ، فيعرض رأيهم ويناقشه ويبطله، فيقول: « إنه تعالى ليس في مكان، ولا جهة، ولا حيز، خلافاً للكرامية (وها)، فإنهم اتفقوا على أنه تعالى في جهة، ثم زعمت الهيصمية أنه فوق العرش، في جهةٍ لا نهاية لها، وبينه وبين العرش بعدٌ غير متناه، وزعمت العابدية أنّ بينهما بعداً متناهيًا، وقال بعض الهيصمية: إنّه على العرش، كما ذهب إليه سائر المحسّمة» (وقال.

وبعد أن عرض الأقوال في المسألة، أخذ يناقشها مبطلا إيّاها بأوجه ثلاثة، منها أنّه « ثبت في علم الهيئة والمجسطي أنّ السماوات والأرض كرّيّة، وإذا كانت كذلك كانت الجهة التي فوق رأسِ من كان ببلاد المشرق، بعينها أسفلَ لمن كان ببلاد المغرب، وبالعكس، فلو كان - سبحانه - في جهة (فوق) لكان كونه فوقًا لقوم، مسلتزمًا لكونه (أسفل) لقوم آخرين، وذلك ممّا يأباه الخصم وينكره» (مها).

ولعلك لاحظت وضوح الفكرة عند الشيخ، والقدرة الفائقة، والتركيز في الردّ؛ فقد عمد إلى مسألة من أشدّ المسائل الكلامية تعقيدًا، وهي التي

<sup>(163)</sup> الكرامية: فرقة من المجسّمة، يعتقدون أنّ الله - تعالى عمًا يقولون - جسمٌ، وجوهر، ومحلّ للحوادث، ويثبتون له جهةٌ ومكانًا. وتنسب هذه الفرقة إلى محمد بن كرام بن عراق السجستاني (255ه/ 868م)، وقد تفرّعت منها عدة فرق، كالإسحاقية، والنونية، والعابدية، والهيصمية، وغيرها.

<sup>(164)</sup> الهيصمية هم فرقة من الكرامية، ينسبون إلى محمد بن الهيصم، الذي عاش في القرن الخامس الهجري.

<sup>(165)</sup> البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط 2، 1406، ص 70.

<sup>(166)</sup> المصدر نفسه، ص 71.

خاض فيها المتكلِّمون، فأطنب كلّ فريقٍ منهم في عرض ما يراه، وأسرف في الردّ على الفريق الآخر، فأوجز هذا المتكلّم البحرانيّ ردّه، وساقه بأبلغ عبارة، وسلك أقصر الطرق، من دون إخلال بالمراد، فأبطل حجة الخصم ببيانٍ مشرقٍ، وحجّة متينة، لا تكاد تجد من يدحضها.

وقد لاحق الشيخ ميشم احتجاج الخصم بالمعقول والمنقول، ورد ذلك الاحتجاج؛ ذلك بأنهم احتجوا بالمعقول، فقالوا: إنه تعالى « لا بد وأن يكون في حيّز وجهة، وكلّ حيّز وجهة له فهي جهة (فوق)... والثاني: أنّ الخلقَ بمجرد طباعهم، وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إلى جهة (فوق) عند الدعاء والتضرّع، وذلك يدلُّ على شهادة فطرتهم بأنّ معبودهم في جهة (فوق)»"611.

ولم يكتفِ البحرانيِّ بردِّ الدليل العقلي للخصم، بل تابع دليله النقلي، وبين وهم خصمه في الاستمساك به، ذلك بأنهم احتجوا في إثبات الجهة لله تعالى بد «الآيات الموهمة لإثبات الجهة، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَهُو ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِةً ﴾، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهم ﴾»(١٤٠٠).

اتّكاً الشيخ ميثم البحرانيّ في ردّه على الأدلة النقلية، التي ساقها مثبتو الحيّز والجهة، على وجوب تأويل الألفاظ الموهمة بذلك، أو تفويض العلم بها إلى

<sup>(167)</sup> الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 71 - 72.

<sup>(168)</sup> المصدر نفسه، ص 73.

<sup>(169)</sup> المصدر نفسه، ص 72.

الله تعالى؛ مدخِلا هذه المسألة في باب (تعارض العقل والنقل)، ومقدِّمًا العقل على النقل؛ فإنّ « الجواب عن الظواهر النقلية فهو أنّ العقل والنقل إذا تعارضا، فإمّا أن نعمل بهما معًا، وهو جمع بين النقيضين، أو نطرحهما معًا، وهو خُلُوُّ عن النقيضين، أو نرجّح النقل على العقل وهو باطل؛ لأن النقل فرعٌ على العقل، فلو كذّبنا العقل لتصحيح النقل لزم تكذيب العقل والنقل معًا، فتعين ترجيح العقل على النقل، ثمّ تأويل النقل، أو تفويض علمه إلى الله تعالى " (170).

وفي الجملة، دلّل الشيخ ميثم البحرانيّ، من خلال دراساته الكلامية، على وعي تامِّ بالآليّات المنهجية، القائمة على الفحص النقدي Critical على وعي تامٍّ بالآليّات المنهج المعتمد «أساسًا على أسئلةٍ خمسة، تتمثّل في الكلمات التالية: ما، هل، لِمَ، كيفَ، ومَنْ، وقد طبّق ابن ميثم هذا المنهج في دراسته لقضية النبوّة والإمامة، ويظهر ذلك واضحًا في قوله: فاعلم أنّ الكلام في النبوّة مبنيًّ على خمس مسائل، يُسْأل عنها عند كلًّ منها بكلمة مفردة، وتلك الكلمات: ما، وهل، ولم، وكيف، ومَن.»، وقد عُدّت هذه القضية المنهجية «إحدى المساهمات العلمية الهامّة، التي أضافها ابن ميثم للبحث الكلامي الإسلامي»(١٥٠٠).

لم يسق البحراني تلك الأسئلة دون وعي بها، بل وقف ليبين مقصوده منها، وأثرها في بناء منهج البحث في قضيتي النبوة والإمامة، فأوّل تلك الأسئلة « قولنا: ما النبي؟ والبحث فيها عن مفهوم هذه الكلمة في الاصطلاح العلمي.

الثانية قولنا: هل النبي؟ أي هل يجب وجوده في الحكمة أم لا؟

<sup>(170)</sup> الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام ص 73.

<sup>(171)</sup> الستري، محمد علي: مكونات البناء المعرفي عند الشيخ ميثم البحراني، بحث مقدم لمؤقم (الشيخ ميثم البحراني)، البحرين، 2005م. وانظر: الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121.

الثالثة قولنا: لِمَ يجب وجود النبي؟ ويُبْحَث فيها عن العلّة الغائيّة لوجوده، ووجه الحكمة فيه.

الرابعة قولنا: كيف النبي؟ ويُبْحَث فيها عمّا ينبغي أن يكون عليه من الصفات، التي بها يتمّ النبوّة.

الخامسة قولنا: من النبي؟ ويُبْحَث فيها عن تعيينه»(٢١٠).

ولم يفت الشيخ ميثمًا البحرانيًّ الوقوفُ على ما وقف عليه علماء الكلام من مسائل وقضايا، بلل خاض في تلك المسائل، مناقشًا مرة، ومبديا رأيه مرة أخرى، كما فعل في قضية إعجاز القرآن، التي أفرد لها مبحثًا، ذكر فيه اختلاف المتكلمين في سبب إعجاز القرآن، فبين رأي أكثر المعتزلة، الذين يعزون الإعجاز إلى فصاحة القرآن البالغة، كما ركّز على رأي الجويني، الذي يعزون الإعجاز إلى الفصاحة والأسلوب معًا، ولم ينس رأي المرتضى، القائل بصرفِ الله تعالى العربَ عن معرضة القرآن، وبين الوجوه التي تكون عليها الصرفة، ثم أعقب ذلك كله برأيه، القائم على التوفيق بين الأراء الثلاثة المتقدّمة؛ ف «الحقّ أنّ وجه الإعجاز هو مجموع الأمور الثلاثة، والأسلوب، والاشتمال على العلوم الشريفة» (دي).

ولم يفته كذلك عقد مقارنة بين القرآن، وما ورد عن العرب من بليغ السكلام، شعرًا كان، أم نترًا، فقال: « وأمّا كلام العرب، فيوجد في بعضه الفصاحة البالغة، وأمّا الأسلوب فنادرٌ، وممكنٌ عند التكلّف، وقلّما يمكن اجتماعهما؛ لأنّ تكلّف الأسلوب يُذْهِبُ بالفصاحة... والحاصل أنّ كلامهم قد يوجد فيه ما يناسب بعض القرآن في الفصاحة، وهو في مناسبته له في الأسلوب أبعد، وأمّا في العلوم والمقاصد، التي اشتمل عليها فأشدٌ بُعْدًا»(٢٠٠).

<sup>(172)</sup> الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121 - 122.

<sup>(173)</sup> المصدر نفسه، ص 132 - 133.

<sup>(174)</sup> المصدر نفسه، ص 133.

والحق أنّ كلام الشيخ ميثم في هذه القضية محتاجٌ إلى معرفة مقصوده من مصطلحي (الفصاحة) و(الأسلوب)؛ كي ينقشع الغموض الذي يلف عبارته المتقدّمة، فأما الفصاحة فقد عرّفها هو نفسه في كتابه (أصول البلاغة)، فقال إنها « خلوص الكلام من التعقيد الموجب لقرب فهمه، ولذاذة استماعه، وأصله من الفصيح، وهو اللبن إذا أُخِذَت رغوته، وذهب لباؤه» (١٥٠٠)، وأمّا مصطلح (الأسلوب) فلم أجد له بيانًا عند الشيخ، فلا يمكن الجزم بالمقصود من قوله إنّ كلام العرب لا يناسب القرآن في الأسلوب، وقد فسر العلامة الحلي (726ه) في كتابه (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) مصطلح الأسلوب بالفنّ والضرب (١٥٠٠)، وهو تفسير فيه من الخفاء ما فيه.

وزبدة المقال أن آراء الشيخ ميثم الكلامية، وأنظاره الفلسفية بحاجة إلى من يتبعها من الباحثين، فهي ما تزال ميدانًا بكرًا، ينتظر من يفضُ ختمه، فيستقرئ ما بثه البحراني في (شرح نهج البلاغة) و(قواعدالمرام) وغيرهما من آراء، كرأيه في المعاد الجسماني، ورأيه في الروح، وعلاقتها بالبدن، وغير ذلك، ولعل هذا العمل -إن هو أنجز- يبرز مكانة الشيخ ميثم، التي استحق بها وصف الخاجة الطوسي إياه بالمتبحر في علم الكلام.

لم ينته الاهتمام بعلم الكلام بموت الشيخ ميثم البحراني (699ه/ 1299م)، بل واصل العلماء البحرانيّون إسهاماتهم في هذا العلم؛ فقد وصل إلينا من مصنّفاتهم رسالة للشيخ أحمد بن عبد الله المتوّج (820ه/ 1917م)، وسمها بـ (كفاية الطالبين)، وهي رسالة موجزة، تناول في قسم منها مباحث علم الكلام بشكلٍ موجز، لا جديد فيه، وليس فيه خروجٌ عمّا قرره علماء الكلام الشيعة، فكان يكتفى بإيراد القضية، متبعًا إيّاها بعلّتها، وذلك نحو

<sup>(175)</sup> البحراني، الشيخ ميثم بن علي: أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة العزيزي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ ص 11 - 12.

<sup>(176)</sup> الحلي، الحسن بن يوسف: كشف الحراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت، ص 335.

قوله في القاعدة الأولى، التي جعلها في الواجبات العقلية: «يجب على المكلّف أن يعلم أنّ العالَم حادثٌ؛ لعدم انفكاكه عن الحركة والسكون الحادثين، بدليل فناء أحدهما عند طريان الآخر، وأن يعلم أنّ له محدِثًا؛ لقضاء الضرورة باحتياج الصنعة إلى صانع، ومحدِثُه هو الله تعالى، وأن يعلم أنّ ذلك الصانع موجود؛ لأنّ تأثير المعدوم في الموجود ظاهر الاستحالة» """.

ووصلت إلينا رسالة في المعارف الإلهية، للسيد ماجد الجدحفصي (1028ه/ 1618م)، وقد وصفها مؤلفها بأنها « موشّحة بالأدلة العقلية... مهذّبة بتحقيق يتغلغل فيه الأفهام، وتدقيق تتضاءل دونه الأوهام، حاوية اعتقاداتِ مَنْ عرفها فاز ونجا، ومن جهلها زلّ وغوى»(١٥٠٠).

وقد عرض الجدحفصيّ في رسالته تلك كثيرًا من مسائل علم الكلام، لكنّه لم يستقل برأي، ولم يفترع مسألةً جديدة، ولم يبتدع منهجًا، بل كان سائرًا في فلك من تقدم من علماء الكلام، ولعلّ ما يحسب إليه في هذه الرسالة لا يعدو أن يكون تلخيص ما قاله الأولون، وتقديه بشكل موجز.

كما حفظت كتب التراجم بعضًا من مصنفات البحرانيين الكلامية، فذكرت للشيخ عبد الله بن حسن المقابي، المولود سنة 1087ه/ 1676م رسالةً في علم الكلام (٢٠٠٥، وذكرت للشيخ سليمان الماحوزي (1121ه/ 1709م) أكثر من كتاب في علم الكلام، منها: إعلام الأنام بعلم الكلام (١١٥٠م)

<sup>(177)</sup> المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 2.

<sup>(178)</sup> الجدحفصي، السيد ماجد: رسالة في المعارف الإلهية، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 1.

<sup>(179)</sup> سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 119.

<sup>(180)</sup> الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص 262.

وذريعة المؤمنين إلى أصول الدين (اقا)، ورسالة في مسألة رؤية الله (قائد) وغيرها، وقد وضع الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148ه/ 1735م) رسالتين في علم السكلام (قا)، وكذلك كتب الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155ه/ 1742م) رسالة في علم الكلام (اقا)، وكتب الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201ه/ 1766م) رسالة في معنى فناء الأرواح (قا)، ووضع الشيخ عبد علي بن الشيخ حسين العصفور (1208ه/ 1793م) حاشية على تجريد الاعتقاد (قا)، إلى غير ذلك من المصنفات والرسائل حاشية، التي تغصّ بها بطون كتب التراجم.

وإذا كان ما تقدّم يدلّ على اعتناء البحرانيين بعلم الكلام، فإنه لا يدلّ على رضاهم جميعًا به؛ ذلك بأنُ (علم الكلام) كان منذ انطلاقته محلً خلافٍ بين علماء المسلمين، فمنهم من اشتغل به، ومنهم من ردّه، وحكم بأنه بدعة؛ إذ «عارض بعض علماء المسلمين علم الكلام بشكلٍ أساسي، أي بمعنى البحث العقلي في المسائل الاعتقادية، واعتبروا هذا البحث بدعة وحرامًا... ويعتبر الإمام أحمد بن حنبل (241ه/ 855م) رمزًا هامًّا لهم، حيث عارض الحنابلة أتباعُه علمَ الكلام بصورة عامة»(قار).

ولم يكن حظ علم الكلام في البحرين مختلفًا عن حظه في غيرها، فقد وجدنا من علماء البحرين من يعيب هذا العلم، ويطعن على أصحابه

- (181) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج10، ص 32.
- (182) أشار الماحوزي إلى هذه الرسالة في كتابه: معراج أهل الكمال، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ص 204.
  - (183) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 131.
    - (184) المصدر نفسه، ج2 ص 230.
    - (185) المصدر نفسه، ج2 ص 519.
    - (186) المصدر نفسه، ج2 ص 408.
- (187) الحسيني، سهيل: الخواجة نصير الدين الطوسي، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، بيروت، ط1، 2005م، ص 191.

والمستمسكين به، لكن ما يميّز الرافضين علم الكلام من علماء البحرين أنهم لا يرفضونه بالمطلق، كما فعل الحنابلة، وإغّما يرفضونه، ولا يرتضون نتائجه إذا لم يكن لها ما يعضدها من القرآن، أو من أخبارٍ ونصوصٍ مروية عن أهل بيت العصمة، عليهم السلام.

ويتبوّأ الشيخ عبد الله السماهيجي (1135ه/ 1722م) موقع المقدّمة في هذا التيّار؛ فقد أفاض في الردعلى المتكلّمين في جواب المسألة الثانية من كتابه (منية الممارسين)، إذ ناقش عددًا من المسائل، منها معرفة العباد لله: أفطريةٌ ضروريةٌ هي، أم كسبية نظرية؟ وذهب إلى القول الأول، فقال: «والذي أعتقده هو ما عليه أكثر المحدّثين من أنّ المعرفة فطرية، لا تحتاج إلى طلبٍ لمن وهبه الله العقل»(١١٥٠). وبيِّن أنّ هذا القول خلاف ما عليه الشيخ ميثم البحراني، وأكثر المتكلمين، كما تقدّم.

ثمّ ناقش السماهيجيُّ المراد من (المعرفة الضرورية)، فذهب إلى «أنّ المراد بالمعرفة الضرورية) فذهب إلى «أنّ المراد بالمعرفة الإجمالية، وأنّ التفصيلية كسائر الصفات الثبوتية، ليس إلا كسبية، لكن لا بدّ من أخذها من طريق الكتاب والسنة، لا بالعقول التي لم توصل إلى معقول، ولا من قواعد الحكماء والمتكلمين، التي لا توصل إلى حقّ اليقين» (قواعد الحكماء والمتكلمين،

والحقّ أنّ هذه المسألة قد ناقشها الشيخ ميشم البحراني، فأبطل قول القائلين بعدم وجوب المعرفة، وكفاية التقليد، أو الظن الغالب، معتمدًا على أنّ « الاعتقاد الحاصل بالتقليد غير كافٍ في دفع خوف الضرر المظنون في ترك المعرفة؛ لأنّ المقلّد لا يأمن خطأ من قلّده، ويستوي عنده الصادق والكاذب، ومتى ميّز بينهما لم يكن مقلّدًا. وأمّا الظنّ فممكن الزوال، وفي زواله خطرٌ عظيم، فلا يندفع به خوف الضرر المظنون في ترك معرفة

<sup>(188)</sup> السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 21.

<sup>(189)</sup> المصدر نفسه، الورقة 27.

الله، ولا يكفيان أيضًا في صحة شكره؛ لجواز أن يأتي المكلَّف بالشكر على الوجه غير اللائق، فيقع في الضرر، كشكر المجسّمة ونحوهم "(١٥٠٠).

كما أنّ الشيخ ميشمًا قد حصر طريق المعرفة في النظر والاستدلال لا غير، وردّ على من يرى في قول المعصوم طريقًا إليها، فقال: «فأمّا قول المعصوم فلا يمكن أن يستفاد معرفة الله تعالى منه؛ لتوقّف العلم بكونه حجة على المعرفة، فلو استفيدت المعرفة من قوله لزم الدور»(((()))، وذلك إشكال لم يتطرق إليه السماهيجي، ولم يدفعه.

وقد واصل السماهيجيّ هجومه على علم الكلام، والمتخصصين فيه، فقال في موضع آخر: « وقد علمتَ أنّ القرآن، والسنة ناطقان بأنه سبحانه خالق كلّ شيء، ليس له في الخلق شريك، مع مطابقة الدليل العقلي لهما، فلا عبرة بشُبَهِ الحكماء، ومشككي المتكلمين، الذين سلكوا مسلك التخمين، ومزجوا الغتُ بالسمين، فإيّاك والركون إلى قواعدهم الضعيفة، وشبههم السخيفة» (دور).

وخص بعض آراء نصير الدين الطوسي بهجوم حادً، معلّلًا وقوع الطوسي في الخطأ بتعمّقه في الفلسفة وعلم الكلام، يقول السماهيجيّ: « والعجب من المحقق الطوسي - رحمه الله - في تجريده كيف ذهب إلى هذا القول الباطل، واختار هذا المذهب العاطل، مع وفور علمه الزاخر، وشدّة عقله الباهر، والسبب فيه تعمّقه في علوم الفلاسفة والحكماء، وحسن ظنه بأقاويل الأوائل من المتكلّمين والعلماء، والمعصوم من عصمه الله تعالى، ونحن قد كتبنا في رسالة اللذة أخبارًا في ذمّ الكلام»(قود).

<sup>(190)</sup> قواعد المرام، ص 29.

<sup>(191)</sup> المصدر نفسه، ص 30.

<sup>(192)</sup> المصدر نفسه، الورقة 37.

<sup>(193)</sup> السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 37.

وبعد أن أورد عددًا من الأخبار، التي استدلّ بها على المنع من الكلام في الله وصفاته، بما لم يرد فيه نصٌّ من القرآن، قال: « وفيه ما لا يخفى من الطعن في علم الكلام وأهله، والنقض على فرعه وأصله، ما لم يوافق محكمات القرآن، وسنة النبيّ عليه السلام، وقد نقلنا عن جملةً من العلماء في رسالتنا العلوية، جملةً مقنعةً من الكلام في الطعن على علم الكلام، والمتمسكين به من علماء الإسلام»(١٤٠١).

إنّ التعريض بشخص الطوسي، هو عينه ما تعرّض إليه الشيخ ياسين البلادي (بعد 1147ه/ 1734م)، صاحب المسائل التي لأجلها ألّف السماهيجيّ (منية الممارسين)؛ فقد سأل الشيخُ ياسينُ السماهيجيّ: هل يصدر عن الواحد أكثر من واحد أو لا؟ فكان جواب السماهيجي توبيخًا للسائل، فإنّ «السؤال عن مثل هذه المسألة لا يليق لأحد من عوام المسلمين، فضلا عن الطلبة والمتبحرين» (ووات السماهيجي سرعان ما حاول الاعتذار للسائل عن سؤاله، فإنّه «لمّا كان اشتغال مولانا بكتب الحكماء والمتكلمين، وملازمته لفنون الفلاسفة واليونانيين، وحُسْنِ ظنّه بأقوال المتحذلقين، وسفاسط المشككين، وغفلته عمّا ورد من الأخبار، عن الأمّة الأطهار في ذمّ الكلام، وكذا طعن علماء الإسلام فيه من الخاصّ والعام، فيما لم يرد فيه نصّ عن سادات الأنام، لا جَرَمَ أنه وقع فيما وقع، وظنّ أنه أحسنَ فيما صنع» والمناه.

## أدلة المنع عند السماهيجي ومناقشتها:

أشار السماهيجي في (منية الممارسين) إلى تأليف رسالة مستقلة، في الرد على المتكلّمين، وسمها برسالة اللذة، كما أشار إلى رسالة ثانية، أسماها: (الرسالة العلوية)، وهي جواب عن مسائل سأله إيّاها الشيخ على بن

<sup>(194)</sup> السماهيجي: منية الممارسين الورقة 41.

<sup>(195)</sup> المصدر نفسه، الورقة 24.

<sup>(196)</sup> المصدر نفسه، والورقة نفسها.

الشيخ سليمان بن علي بن أبي ظبية الشاخوري - للرد على المتكلمين، وقد ذكرها صاحب الذريعة، فقال إنها جواب عن ثلاث مسائل كلامية، أولها في معنى حديث (إنّ الله أجلّ وأكرم من أن يُعرَف بخلقه)، والثانية في معنى نسبة الرؤية إلى الرب في القيامة، والثالثة في كفاية اليقين بأصول الدين، ولو لم يحصل عن البراهين العقلية.

غير أننا لم نقف على أيِّ من الرسالتين، فلا نعلم الحجم العقلية التي استند إليها السماهيجي في رفض علم الكلام، وإن أشار إلى أنه ذكر تلك الحجم في المسألة الثالثة من المسائل العلوية، التي خصصها للرد على المتكلمين.

أمّا الأدلة النقلية، فقد ذكرها في منية الممارسين، ناقلا إيّاها من رسالة اللـذة نفسها، يقـول: «ونحـن قـد كتبنا في رسالة اللـذة أخبارًا في ذمّ الكلام، يحسن إيراده هاهنا، وبعض آخر من غيرها، وإن كانت الأخبار في ذلك كثيرة جدًّا» (١٩٠٠). ثمّ نقـل اثني عـشر حديثًا عـن أهـل البيت، استظهر السـماهيجي منها ذمّ علـم الكلام، كقـول الإمـام الصادق، عليه السلام، فيـما رواه الكليني في الكافي: ويلٌ لأهـل الكلام إن تركوا ما أقـول وذهبـوا إلى مـا يـرون، وكقـول الإمـام أبي جعفـر، عليـه السـلام، فيـما رواه الكليني كذلك: يـا زيـاد، إيّـاك والخصومات؛ فإنهـا تـورث الشـك، وتحبط العمـل، وتُردي صاحبها، وعـسى أن يتكلّم الرجـل بالـشيء لا يُغفر لـه. يـا زيـاد، إنـه كان فيـما مـضى قـومٌ، تركـوا علـم مـا وُكِّلـوا بـه، وطلبـوا علـم مـا كُفُـوه، حتـى انتهـى بهـم الـكلام إلى اللـه عـز وجـل فتحـيّروا، وإنْ كان الرجـل ليدعـى مـن بين يديـه، فيجيـب مـن خلفـه، ويدعـى مـن خلفـه فيجيـب مـن خلفـه، ويدعـى مـن خلفـه فيجيـب مـن بين يديـه.

كما نقل السماهيجي حديثًا آخر عن أبي جعفر، عليه السلام، مروي في الكافي، عن عبد الرحمن بن عتيك القصير، قال: سألتُ أبا جعفر، عليه

<sup>(197)</sup> السماهيجي: منية الممارسين الورقة 37.

السلام، عن شيءٍ من الصفة، فرفع يده إلى السماء، ثمّ قال: تعالى الجبّار، من تعاطى ما ثَمَّ هلك.

ولنا على صنيع السماهيجي واستنتاجاته ملاحظات، نوردها كالآتي:

أولا: يبدو أنّ السماهيجي كان يورد من الأحاديث والأخبار ما يتفق ورأيه في علم الكلام، ويضرب صفحًا عن غيرها من الأحاديث، التي يبدو من ظاهرها عدم المنع من الخوض في علم الكلام، كالذي نقله الطوسي في (اختيار معرفة الرجال) من خبر مؤمن الطاق، حين سُئل: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله؟ قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي، بلغني أنك تزعم أنّ في آل محمد إمامًا مفتض الطاعة؟ قلت: نعم، وكان أبوك عليّ بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يشفق يؤق بلقمة، وهي حارة فيبردها بيده، ثمّ يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ النار؟ قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة، لا ولله فيك المشيئة. فقال: أبو عبد الله، عليه السلام: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، فما تركت له مخرجًا.

وفي هذا الحديث دلالة على إباحة الكلام، بما لم يقله الإمام نفسه، فإنمًا اجتهد مؤمن الطاق في الجواب، ثمّ أقرّه الإمام غير منكر شيئًا ممّا سمع.

وقد روى الطوسي أيضًا، عن أبي خالد الكابلي، قال: رأيتُ أبا جعفر صاحب الطاق، وهو قاعدٌ في الروضة، قد قطع أهل المدينة أزراره، وهو دائبٌ يجيبهم ويسألونه. فدنوتُ منه، فقلت: إنّ أبا عبد الله نهانا عن الكلام. فقال: أمرك أن تقول لي؟ فقلت: لا، ولكنه أمرني ألا أكلم أحدا. قال: فاذهب فأطعه فيما أمرك. فدخلت على أبي عبد الله، عليه السلام، فأخبرته بقصة صاحب الطاق، وما قلتُ له، وقوله لي: اذهب وأطعه فيما

أمرك، فتبسّم أبو عبد الله، عليه السلام، وقال: يا أبا خالد، إنّ صاحب الطاق يكلّم الناس، فيطير وينقض، وأنت إن قصّوكَ لن تطير (١٥٥).

وواضحٌ من هذا الحديث أنّ المنع من الكلام لم يكن منعًا من الكلام ذاته، وإنّا عُنَعُ من الخوض في الكلام من يُخافُ عليه الزلل والانحراف، ومن لا تحضره الحجّة فينكسر أمام خصمه، فيظن ظانٌ ألا حجّة لمذهب الحق، وهذا ما فهمناه من قول الإمام، عليه السلام: إنْ قصوك لن تطير، أمّا المتمكنون من الحجة والبرهان، كمؤمن الطاق فلا يسري عليهم ذلك المنع، وعلى هذا تكون حجّة السماهيجي في منع علم الكلام والإزراء به غير ناهضة، والله أعلم.

ثانيًا: حشد السماهيجي اثني عشر حديثًا، زعم أنها أدلّةٌ تمنع الخوض في علم الكلام، من دون تمييز بين الصحيح والضعيف فيها، وهو أمرٌ كنّا نتوقع من السماهيجي عدم تركه؛ فإنّ له باعًا في علم الحديث، وقد تصدّى لجمع الأحاديث في موسوعة حديثية ضخمة، عنونها بـ(جواهـر البحرين)، وله منظومة طويلة في رجال الحديث، ومع أولئك كلّه، اعتمد على المرسل، والضعيف، والمجهول، فالحديث الأول، الذي نقله السماهيجي من الكافي حديثٌ مرسل، كما قال المجلسي في مرآة العقول(\*\*)، أمّا الخبران المنقولان عن الإمام أبي جعفر، فقد قال المجلسي عن أولهما: مجهولٌ كالصحيح (\*\*)، وعن الثاني: ضعيف، فكيف يصحّ الاعتداد بمثل هذه الأحاديث، ولا يقين بنسبتها إلى المعصومين، عليهم السلام؟

ثالثًا: ناقش المجلسيّ في (مرآة العقول) التعارض في أخبار هذا الباب، أعني ترك المجادلة والمخاصمة والاحتجاج في مسائل الدين، وحاول الجمع بين

<sup>(198)</sup> اختيار معرفة الرجال، 2 ص 424.

<sup>(199)</sup> المجلسي: مرآة العقول 2 ص 268.

<sup>(200)</sup> المصدر نفسه 1 ص 323.

تلك الأخبار المتعارضة بعدة وجوه، منها:

- (1) حمل أخبار النهي على التقية، و الاتقاء على الشيعة؛ فإنهم لحرصهم على هداية الخلق، و دخولهم في هذا الأمر، كانوا يلقون أنفسهم في المهالك، ويحتجون على المخالفين عما يعود به الضرر العظيم عليهم، وعلى أعتهم، عليهم السلام.
- (2) أن يكون الأمر بالمجادلة والمخاصمة عند عدم ظهور الحق، واشتباه الأمر على الناس، ويكون النهي عن المجادلة والمخاصمة، أو تجويز تركها، عند وضوح الحق، وظهور الأمر.
- (3) أن تُحمل أخبار الأمر بالمخاصمة على ما إذا كان لظهور الحق، وهداية الخلق، و أخبار النهي على ما إذا كان للمراء، والمخاصمة، و إظهار الفضل والكمال، والتعنت والغلبة، وإن كان بالباطل، وهذا من أخس الصفات الذميمة، وأرذلها.
- (4) عكن حمل بعض أخبار النهي على المسائل التي نهي عن الخوض فيها، كمسألة القدر، وكنه صفات الباري تعالى، وأشباه ذلك.
- (5) أن يكون النهي محمولا على مجادلة من يعلم أنه لا يؤول إلى الحق؛ لشدة رسوخه في باطله.
- (6) أن يكون بعضها محمولا على من لا يقدر على إلقاء الحجج، ودفع الشبه، فتكون مخاصمته سببًا لقوة حجة الخصم، ورسوخه في ضلالته، و يدل عليه ما رواه الكشي، عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يعيبون علي بالكلام، وأنا أكلم الناس؟ فقال: أما مثلك من يقع، ثم يطير فنعم، وأما من يقع ثم لا يطير فلا، وعن الطيار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني أنك كرهت مناظرة الناس؟ فقال: أما كلام مثلك فلا يكره، من إذا طار يحسن أن يقع، وإن وقع يحسن أن يطير، فمن كان هكذا لا نكره.

فإذا أمكن الأخذ بأحد هذه التخريجات، لا يكون للمنع الذي حاول السماهيجي استظهاره من هذه الروايات وجهٌ، وإنه من الغريب حقًا ألا يقف السماهيجيّ على تلك التخريجات، فلا يناقشها مناقشةً تدحضها، وتؤيّد موقفه الرافض لعلم الكلام.

# خامسًا: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية

لم تشـذ المدرسة البحرانية عن مثيلاتها من المدارس الدينية في الحواضر العلمية الكبرى، كالقاهرة، والقيروان، والنجف، وأضرابها، فقد أولت علوم اللغة، نحوًا، وصرفًا، وبلاغة، وغيرها، اهتمامًا كبيرًا، وقد انعكس هذا الاهتمام على إنتاج المدرسة البحرانية، فكان حضور المباحث اللغوية فيها واضحًا، إذ ألفوا الكتب والأراجيز النحوية، ووضعوا الشروح والحواشي على أمهات الكتب النحوية المعروفة، كما نجد كثيرًا من الاستدلالات الفقهية التي عرض إليها فقهاء البحرين، قائمة على المباحث اللغوية والنحوية؛ مما يشير إلى مركزية تلك العلوم عند أولئك الفقهاء.

غير أنّ الباحث في سيرورة المدرسة الدينية في البحرين، سيفجؤه عدم الإشارة إلى الإنتاج اللغوي البحراني؛ إذ لم تشر كتب التراجم إلى كتاب لغوي لعلماء البحرين إلا نهاية القرن الثامن، حين ذكرت «إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795ه/ 1392م»(100)، وتأتي الإشارة الثانية بعد قرنين من الزمان تقريبًا، حين تشير كتب التراجم إلى الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 796ه/ 1559م)، الذي صنّف كتابه المشهور (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفروق اللغوية، بل إننا لم نعثر على من نُوّه باتصاله بالعلوم اللغوية في ترجمته قبل «الشيخ الفقيه العالم المتكلم،

<sup>(201)</sup> الطهراني، أغا بـزرك: الحقائـق الراهنـة في المائـة الثامنـة، مؤسسـة مطبوعـاتي إسـماعيليان، قـم المقدسـة، إيـران، د.ت، ص 17.

الأديب اللغوي، ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق»(202) المتوفى سنة 605ه/ 1208م، فقد «كان هذا الشيخ فقيهًا أديبًا متكلًّمًا لغويًّا ديًّنًا»(203 وبعد قرنين، كذلك، نجد هذا الوصف يُلصَق بالشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج (820ه/ 1417م)، فقد جاء في (رياض العلماء) أنّ ابن المتوج «كان عالمًا بالعلوم العربية والعلوم الأدبية»(20).

وإذا نحن تأمّلنا هذه القضية، فسنجد أنفسنا أمام احتمالين، يمكن أن يفسّرا عدم بروز الإنتاج اللغوي في المدرسة البحرانية:

أما أولهما فأن يكون الدرس اللغوي غير معتنى به في المدرسة البحرانية، أو يكون من العلوم المهملة، التي لا تحظى باهتمام العلماء، غير أنّ الواقع لا يُسْعِدُ على تأييد هذا الاحتمال؛ ذلك بأنّ القوم قد نصّوا على مركزية العلوم اللغوية في تكوين الفقيه الجامع للشرائط، فهو « من استكمل نحوًا من خمسة عشر علمًا، وهي: علم الكلام، والنحو، والصرف، واللغة، وعلم المعاني وتابعه، وأصول الفقه، وشرائط الحدّ والبرهان...إلخ» (2001)، وقد انعكس كل أولئك على ما صنّفوا في فنون المعرفة الشرعية، كما كشفت مناظراتهم التي وصل إلينا بعض أطرافها أنّهم كانوا على معرفة تامّة، وتضلّع بالعلوم اللغوية، سيّما النحو والبلاغة، ويكفي للتدليل على ذلك الوقوف على الجهد اللغوي الكبير الذي قدّمه الشيخ ميثم البحراني (699ه/ 1299م) في كتابيه: شرح نهج البلاغة، وتجريد البلاغة، فقد ناقش في شرح النهج كثيرًا من المسائل النحوية والبلاغية مناقشة تدل على رسوخ قدم في هذه العلوم، وما كان ذلك ليتأتّى له لولا الاهتمام بالدرس اللغوي قدم في هذه العلوم، وما كان ذلك ليتأتى له لولا الاهتمام بالدرس اللغوي

<sup>(202)</sup> الماحوزي: فهرست علماء البحرين، 64، والسماهيجي: منية الممارسين، الورقة 489.

<sup>(203)</sup> البلادي: أنوار البدرين، ص 56.

<sup>(204)</sup> الأفندى: رياض العلماء، ج1، ص 43، والنويدري: أعلام الثقافة 1 ص 350.

<sup>(205)</sup> المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في أحوال الدين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 49.

في تلك المدرسة، ومن هنا رأى بعض الباحثين أنّ أول ما يتبادر إلى الأذهان في شخصية الشيخ ميثم هو أنه لغوي؛ ذلك بأنّا إذا «أردنا أن نقيّم (كذا) الشيخ ميثم من خلال مؤلفاته التي وصلتنا، ربّما يمكننا القول بأنّ اهتمامات الشيخ ميثم كانت مقصورة على علوم اللغة، والعلوم العقلية»(200).

ونسوق - هنا - من شرح النهج أمثلة؛ لتكون دليلا على عمق التناول اللغوي في المدرسة البحرانية، فقد تناول في مقدمة الشرح مباحث عدّة، بدأها مباحث الألفاظ، وقد رتبها على قسمين: الأول في دلالة الألفاظ وأقسامها وأحكامها، والثاني في دلالة اللفظ على المعنى، وكان من أبحاث القسم الأول ما سمّاه (حقيقة الاشتقاق) الذي بدأ بتعريفه قائلا: «الاشتقاق أخذ أحد اللفظين من الآخر؛ لمشاركة بينهما في الاشتمال على المعنى، والحروف الأصلية. وأركان الاشتقاق أربعة:

الأول اسم موضوع لمعنى، والثاني: مسمّى آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، والثالث: مشاركة بين الاسمين في الحروف الأصلية، والرابع: تغيير يلحق الاسم الثاني، إما في حروف فقط، أو في حركة فقط، أو فيهما معًا. وكل واحد من هذه الأقسام فإما بالزيادة وحدها، أو بالنقصان وحده، أو بهما»(207).

وقد عرض لفائدة (إلا وإنهًا) في موضع آخر من المقدمة، فقال: «إنّ (ما وإلا) إذا دخلت على الجملة كان المقصود بالحصر فيه هو ما يلي (إلا) سواء كان مرفوعًا، كقولك: ما ضرب زيدًا إلا عمرو، أو منصوبًا كقولك: ما ضرب زيدًا إلا عمراً، وهكذا إن كان المنصوب حالا، أو ظرفًا.

<sup>(206)</sup> فاضل الزاكي، العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، دار العصمة، البحرين، ط1، 2008، ص 62. وفي هذا القول نظر؛ إذ لو كان كذلك، لم يتتلمذ عليه كبار علماء العراق في الفقه، وعلى رأسهم الخواجة نصير الدين الطوسي.

<sup>(207)</sup> الشيخ ميثم البحراني: شرح نهج البلاغة 1 ص 30.

فإن تأخر مثلا الفاعل والمفعول معًا عن (إلا) فالمقصود هو ما يليها أيضا، كقولك: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، وكذلك لو قدّمت المفعول على الفاعل فهو المقصود، وهكذا حكم المفعولين، كقولك: لم أكسُ إلا زيدًا جبّةً، فالذي يلي (إلا) هو المقصود بالتخصيص. وهكذا المبتدأ والخبر أيّهما أخّرته عن إلا فهو المراد بالتخصيص، كقولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فالمراد تخصيص هيئة القيام، دون سائر الأحوال، أو: ما القائم إلا زيد، فهو تخصيص لزيد دون غيره»(600).

وإنَّا أطلنا في التمثيل لتُعْلَم مركزية البحث اللغوي في المدرسة البحرانية، واهتمام البحرانيين به، وبهذا يندفع الاحتمال الأول.

وأما ثاني الاحتمالين فأن يكون علماء البحرين وفقهاؤها قد أخذوا اللغة، وبرعوا فيها، لكنّهم لم يؤلفوا فيها شيئًا مستقلا؛ لانصرافهم إلى الفقه وعلومه، وغيرها من العلوم الشرعية، التي تعدّ الهدف الأكبر في المدارس الدينية، في حين انشغل باللغة جماعة من غير الفقهاء، وصبّوا جلّ اهتمامهم عليها، وقد تكون لهم مصنفاتهم اللغوية، وإنّها لم يُذْكَروا في كتب التراجم؛ لأنهم لم يكونوا من رجال الإجازات، ممّا يعني إهمال ذكرهم، وعدم تتبّع ما كتبوا في اللغة.

وللتدليل على هذا الاحتمال، نقول: إنَّ أَخذ البحرانيين اللغة، وتلقيهم علومها من البيّنات التي لا تحتاج إلى دليل؛ ذلك بأنّ من شأن الطلاب في المدارس الدينية دراسة النحو والصرف مذ أيام الصبا، فهي أول ما يجب عليهم إتمامه، وقد ذكر الشيخ يوسف العصفور (188ه/ 1772م) ذلك حين قال: «ثمّ بعد ذلك لازمت الدرس عند الوالد – قدس سره – إلا أنّه لم يكن لي يومئذ رغبة تامة؛ لغلبة جهالة الصّبا، وقرأتُ على الوالد كتاب قطر الندى، وأكثر ابن الناظم، وأكثر النظام في التصريف» (200).

<sup>(208)</sup> شرح النهج 1 ص 86.

<sup>(209)</sup> العصفور: لؤلؤة البحرين ص 422.

فأنت ترى أنّ هذا (الصبي) قد خضع لدراسة كتابين في النحو، وآخر في الصرف، في وقتٍ لم تكن الرغبة في الدرس قد تولّدت بعد في نفسه؛ فما بالك ما سيكون عليه الحال حين تأخذه الرغبة في العلم، فينصرف إليه انصرافًا تامًا؟

ولا يقتصر الأمر على دراسة النحو حسب، بل إن المنتسبين إلى تلك المدارس يجهدون أنفسهم في دراسة الكتب اللغوية والنحوية المعروفة، وقد أفدنا ذلك من ذكرهم إيّاها في أثناء إجازاتهم، ويكفي أن نذكر الكتب اللغوية التي يرويها الشيخ عبد الله السماهيجي بسند يتصل بمؤلفيها، فهو يروي كتاب الصحاح للجوهري، وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، كما يروي كتاب الجمهرة وباقي مصنفات ابن دريد، وكتاب الغريبين للهروي، ومجمل اللغة لابن فارس، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، والفصيح لمعلب، وديوان الحماسة لأبي تهام.

ومن كتب النحو والتصريف والعروض، يذكر السماهيجي أنه يروي ألفية ابن مالك، وكتب ابن الحاجب وجميع مصنفاته، ولمع ابن جني وعدة من مصنفاته، كما يروي كتب الجواليقي، وكتب الخطيب التبريزي، وكتب أبي علي الفارسي، وابن السراج، والزجّاج، والمبرد، والمازني، والجرمي، والأخفش، وسيبويه،والخليل بن أحمد، ثمّ ختم ذلك بقوله: «ولو حاولنا ذكر كلّ طريق إلى كل من بلغنا من المصنفين، والمؤلفين لطال الخطب»

ولمركزية العلوم اللغوية، ودورها في تكوين طالب العلم، وجدنا البحرانيين يعدون عدم الاشتغال بتلك العلوم من المطاعن العلمية، التي لا يجدون بدًا من الإشارة إليها، حين يجدون من لم يأخذ من علوم اللغة بنصيب، وهدو ما رأيناه في ترجمة الشيخ أحمد بن محمد الأصعي، فقد نصّ

<sup>(210)</sup> السماهيجي: الإجازة الكبيرة، 84-89.

الشيخ سليمان الماحوزي في ترجمته إيّاه على «أنه كان قليل البضاعة في العلوم العربية والعقلية، وحُكي لي أنه لم يقرأ في النحو إلا شرح الملحة»(١١٠).

وإذ قد علمنا اهتمام أولئك الأعلام بالدرس اللغوى، أمكننا معرفة السبب الـذي حـال دون وصفهـم بما يتصـل بعلـوم اللغـة، فهـم إنّما يوصفـون بأشـهر ما برعوا فيه، واشتُهروا به، فهذا الشيخ ميثم البحراني، المتقدم ذكره، ما وصفته كتب الرجال باللغوي، ولا بالمتصل بعلوم اللغة على الرغم من علوّ كعبه في اللغة، وغزارة البحوث اللغوية التي ساقها في أثناء شرحه نهج البلاغة، وقد اكتفت تلك الكتب بوصفه بـ «الفيلسوف المحقق، والحكيم المدقق، قدوة المتكلمين، وزبدة الفقهاء والمحدثين، العالم الرباني... إلخ»(212)، وهذا إنْ عنى فإخَّا يعنى أنَّ كتب الرجال لم ترَ الشيخ ميثمًا قد مَحِّض لعلم اللغة؛ لذا لم تذكره في عداد المشتغلين باللغة، وما قيل عن الشيخ ميثم ينطبق على من عاصره ومن سبقه من العلماء، كما ينطبق أيضًا على العلماء اللاحقين، إذ لم تطلق كتب التراجم صفة (اللغوي) أو (النحوي) على أكثر العلماء، ولم تشر إلى اشتغالهم بعلوم العربية، لا من قريب ولا من بعيد، على الرغم من تأليف أولئك في النحو، كما نجد في ترجمة الشيخ عبد الله السماهيجي، المتقدم ذكره، ذلك بأنّ له «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة... والرسالة الموسومة بـ(الكافيـة) في النحـو، إلا أنهـا لم تكمـل»(213).

أمّا احتمالنا بأن يكون من علماء البحرين من تخصص في علوم اللغة، ولم يكن من الفقهاء، فله ما يؤيده من شواهد التاريخ، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي، (1121ه/ 1709م)، في عداد أساتذته الشيخ حسنًا الخطّى، فقال مترجمًا إيّاه: «من جملة مشايخي في العلوم العربية الأديب،

<sup>(211)</sup> البلادي: أنوار البدرين، ص 108، نقلا عن الشيخ الماحوزي.

<sup>(212)</sup> العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 254.

<sup>(213)</sup> البلادي: أنوار البدرين، ص 151.

النحوي، الحَفَظَة، الفقيه الشيخ حسن بن محمد بن يحيى الخطئي، وكان أنحى من عاصرته، وأحفظهم للعلوم العربية وغيرها، حتّى أنه كان يحفظ أكثر شرح الجامي للكافية، وألفية جمال الدين بن مالك، ومنظومة الشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي في الفقه وغيرها، إلا أنّه كان كثير الهزل والمجون، ومن ثمّ كان ساقط الجاه، عادم الصيت. ومن لسانه ما سمعته منه في أيام استعمالي عليه، في التبجّح والإعجاب بإتقان النحو والعربية، قال: إنّ النحو قد مازج لحمي ودمي حتى أنّ بولي نحو. وله من هذا القبيل أشياء كثيرة» (12).

ولعلك تنبّهت إلى هذه العناية بالنحو، حتّى ظنّ الرجل أنه يبول نحوًا، ولسنا نظنٌ أنّ هذه العناية بالنحو لم تنتج أثرًا علميًّا، لكنك لست واجدًا لهذا النحوي، أعني الشيخ حسنًا ذكرًا في تراجم الرجال؛ لعلّة خلقية ذكرها تلميذه هنا، وهي كثرة الهزل والمجون، ولعلة أخرى ذكرناها قبلا، وهي أنه لم يكن من الفقهاء الذين تروى عنهم الإجازات، وتلك علّة أخذناها من قول الشيخ علي البلادي (1340ه/ 1921م)، فإنّه بعد أن عدّد مصادر كتابه (أنوار البدرين) علّق بقوله: «وما ذكره هؤلاء الأعلام منهم (يعني من علماء البحرين) غيض من فيض، وقطرة من بحر؛ لأنّ أكثرهم إنّا لعدم تعرضوا لمشايخ الإجازات، وغيرهم قليلا بالعرض، وأهملوا الأكثر؛ إمّا لعدم معرفتهم، أو لعدم الدراجهم في مشيختهم وإجازاتهم، وكذلك مصنفاتهم ذكروا منها بعضًا على جهة التمثيل، لا الحصر والتطويل» والتطويل».

وجيليٌّ أنَّ الذين كتبوا الإجازات إخًا هم من الفقهاء، لذا كان اهتهامهم بالفقهاء، دون غيرهم، وهذا شأن أصحاب كلّ صَنْعَة، فهم إنها يهتمون بأمر من يشترك معهم في الصنعة، ويهملون الباقين، وقد تنبّه البلادي إلى

<sup>(214)</sup> الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 140.

<sup>(215)</sup> البلادي: أنوار البدرين ص 52.

ذلك، فقال في آخر ترجمة السيد علوي بن السيد إسماعيل البحراني، وهو أحد شعراء البحرين (من معاصري صاحب السلافة، المتوفى سنة 1118ه/ 1706م) معقبًا على ما ذكره صاحب (سلافة العصر) وصاحب (تتمة الأمل) من ترجمة هذا الشاعر: «ولم يذكر السيدان، صاحب السلافة، وصاحب التتمة للأمل له ولا لغيره مصنفًا، كما هو الأكثر مع أكثر العلماء، وإناا الأهم عندهما ذكر أدب الرجل، وأشعاره المستجادة، وأقواله الحسنة، ولو كان هذان السيدان يذكران تلك المصنفات والرسائل، والمؤلفات حفظًا لها عن شبهة عدم القدرة لكان أولى (120%).

ويُضاف إلى عدم وقوع اللغويين البحرانيين في طريق الإجازات عاملٌ خارجي آخر؛ فإن تقادم الزمان، وتتابع الحوادث على البحرين وأهلها، ضيّع تراث أولئكم العلماء، ولم يُبْقِ له أثرًا، وتلك حال يستوي فيها علماء البحرين أجمعون، إلا القليل الذين شذّوا عن هذه القاعدة، وقد وجدنا البلادي يشير إلى هذه العلّة في أكثر من موطن في كتابه، فإنّه اعتذر عن عدم تضمين تراجم الرجال بعض العلماء المتأخرين بقوله: «وكذلك المتأخرون عن أعصاره م لنقف على من تصدّى لذكرهم، ولا من تشرّف بنشر فخرهم؛ لتفرّقهم في الأمصار، وبعدهم عن الديار... والحال أنّا لم نعرف منهم إلا القليل؛ لاضمحلال الآثار، والبعد عن الديار، ما وقع فيها من الوقائع والأغيار، وفي أكثر الأعصار» (112).

ويقول في موطن آخر: «وكم وكم من علماء فضلاء أتقياء، نبلاء في بلادنا البحرين، لم تُذْكر أسماؤهم في البين؛ لاندراس الآثار، وتشتت أهلها في الأمصار، عا أصابها من الأغيار»(١٤٥).

<sup>(216)</sup> أنوار البدرين ص 86.

<sup>(217)</sup> المصدر نفسه ص 52.

<sup>(218)</sup> المصدر نفسه ص 102.

وما هذه الأغيار التي يشدّ البلادي على ذكرها إلا تلك الحوادث المريرة التي تعرّض لها علماء هذه البلاد، من تقتيل، وتشريد، وإفقار، وتجويع، وتحريق لمكتباتهم، التي تحوي مصنّفاتهم، ومصنفات غيرهم من العلماء، وتلك حالٌ نقلها بدقة الشيخ يوسف العصفور، أحد أساطين العلم في هذه البلاد، بوصفه واحدًا ممن ذاق مرارة تلك (الأغيار)(20).

<sup>(219)</sup> ينظر: لؤلؤة البحريان ص 442-446، ففيها تفصيلٌ لما جارى عليه وعلى والده وعلى البحريان ما محان ونوازل!

أشهر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرانيين

تُذكر في كتب التراجم أسماء ثلة من علماء البحرين، من المهتمين بالشأن اللغوي، ونحن نذكر من أولئك العلماء مَنْ كان له تصنيف مستقلٌ في النحو، أو الصرف، أو أحد العلوم اللغوية، أو من نصّت كتب التراجم على وصفه باللغوي، فنذكر هؤلاء وأولئك، ونعرّف بهم باختصار، مع ذكر مصنفاتهم اللغوية؛ فإنّه لم يجمعهم تحت هذا العنوان في ما نعلم أحد:

الشيخ راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605ه/ 1208م)، وصف العلامة الشيخ سليمان الماحوزي بأنه من قدماء علماء البحرين، وقال في وصف كذلك: الفقيه العالم المتكلم، الأديب اللغوي().

غير أنّ كتب التراجم لم تحفظ لنا أسماء مؤلفاته اللغويّة، ولم يصل إلينا شيء من تلك المؤلفات، يمكن الرجوع إليه، والاطلاع على آراء الرجل اللغوية، واختياراته من خلاله.

2. الشيخ ميثم بن علي البحراني (699ه/ 1299م)، وهو المحقق المعروف، والفيلسوف المشهور، تتلمذ على يديه كثير من أساطين العلماء، منهم الخاجة نصير الدين الطوسي، وغيره. له كثير من المصنفات، أشهرها شرح نهج البلاغة (أ)، وأصول البلاغة (أ)، وقد تناول في الكتابين كثيرًا من المسائل اللغوية، دلّل بها على علو كعبه، وثبات قدمه في علوم اللغة. (أ).

<sup>(1)</sup> الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 64.

<sup>(2)</sup> طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة دار الثقلين، بيروت، سنة 1999م/ 1419هـ.

<sup>(3)</sup> طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، ونشرته مصورًا مكتبة العزيزي، قم المقدسة، سنة 1410هـ/ 1989م.

 <sup>(4)</sup> انظر ترجمته في: فهرست علماء البحرين للماحوزي، ص 57- 63، ولؤلؤة البحرين للعصفور، ص 253- 261، وغيرهما.

3. إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، وصفه التاجر في (منتظم الدرين) بد «العالم العامل، الفاضل الكامل» (أن صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795ه/ 1392م (أ)، وهو شرح مزجيًّ، أوّله: الحمد لله الذي خشعت له الأصوات. وتوجد منه نسخة في المكتبة الخديوية. (7)

4. الشيخ أحمد بن عبد الله المتوّج (820ه/ 1417م)، أجمعت كتب التراجم على تقدّمه في علوم الفقه والتفسير، حتى أنّ ابن جمهور الأحسائي نعته بد «خاته المجتهدين، المنتشرة فتاواه في جميع العالمين» كما نصّت كتب التراجم على اتصاله بالعلوم اللغوية، فقد «كان عالمًا بالعلوم العربية، وله أشعار كثيرة» (أ).

وقد حفظت تلك الكتب بعضًا من مصنفات الشيخ أحمد المتوّج، بلغت الثني عشر مصنفًا، ليس من بينها مصنف مختصُّ باللغة، ويبدو أنها ضاعت مع ما ضاع من تراث علماء البحرين العلمي؛ وإنما قلنا بضياع تراث هذا الشيخ اللغوي، لأنا وجدناه ينص في كتابه (منهاج الهداية) على أن له كتبًا في النحو. وصفها بالمطولات (١٠٠٠)، وقد تجلت معرفته النحوية واللغوية في اعتماده القواعد اللغوية لاستنباط الأحكام الشرعية، واستخدام معطيات النحو واللغة في مواطن الحجاج مع من يخالفه في الرأي، وما ذلك بخاف على من تصفح كتابه المذكور، (منهاج الهداية).

 <sup>(5)</sup> التاجر، محمد علي: منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1430ه، ج1، ص 215.

 <sup>(6)</sup> الطهراني، أغا بـزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيـران، د.ت، ص 17.

<sup>(</sup>٧) الطهراني: الذريعة 2/ 47.

<sup>(8)</sup> الأحسائي: عوالى اللآلى، ج1، ص 6.

<sup>(9)</sup> الأفندي: رياض العلماء، ج1، ص 43.

<sup>(10)</sup> ابن المتوج: منهاج الهداية، ص 61.

5. الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967ه/ 1559م)، تلميذ المحقق الكركي، ونائبه في (يزد)، وهو من علماء القرن العاشر الهجري، ذكر أصحاب التراجم له من المصنفات ثلاثة وعشرين مصنفا"، من بينها كتاب (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفرق بين الكلمتين، وقد فرغ من تأليفه سنة 967ه/ 1599م، وهو كتاب في الفروق: اللغوية وغيرها، وقد طبع بتحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده.

6. السيد حسين بن السيد حسن الغريفي (1001ه/ 1592م)، وصفه الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «العلامة النحرير، ذو الكرامات... أفضل أهل زمانه، وأعبدهم، وأزهدهم... وله كتب نفيسة، منها كتاب (الغُنْيَة في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين) لم ينسج على منواله أحد من المتقدمين، ولا من المتأخرين، فهو أبو عذير تلك الطريقة، وابن جلاها..»(11)

وقد ذكر الماحوزي له من المصنّفات اللغوية اثنين:

الأول: سهل التناول في شرح المئة عامل، وهو شرح للعوامل المئة للجرجاني، والثاني: رسالة في علم العروض والقافية، وصفها الماحوزي بأنها وجيزة (١٥).

7. السيد عبد الله القاروني، أحد المعاصرين للسيد ماجد الصادقي البحراني (1028هـ/ 1618م)، وصفه الشيخ علي البلادي في الأنوار نقلا عن الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «أوحد زمانه». له كتابان: أحدهما في المنطق، وسمه بـ(الغرة)، ووصفه الماحوزي بأنه عجيب، ونقل عن خاله اللغوي الأديب السيد علي الكتكاني قوله في وصف الكتاب: إنه لم يعمل مثله في فنه! (١٠٠٠)

أمًا الكتاب الآخر فهو (شرح مغني اللبيب)، وقد وصفه الماحوزي بقوله:

- (11) النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 406- 410.
  - (12) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 95.
    - (13) المصدر نفسه، ص 96.
    - (14) البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

«وقفتُ على مجلد منه كبير، ولم يبلغ إلا وسط باب الألف، وهو كثير الأبحاث، دقيق الأنظار، جزل العبارة، والمجلد المذكور كان في خزانة كتب شيخنا، واستعرته من أولاده»(د٠).

ولنا أن نتصوّر حجم ذلك الكتاب، فإذا كان مجلد كبير منه لم يبلغ إلا وسط حرف الألف، فكم سيكون حجم الكتاب، بالنظر إلى حجم الأصل، أعني مغني اللبيب؟ لا ريب أن مجلداته قد تصل إلى سبعة أو أكثر، ممّا يعني أننا أمام موسوعة نحوية ضخمة شاملة، كثيرة الأبحاث، دقيقة الأنظار، جزلة العبارة حسب تعبير شيخ الإسلام، الشيخ سليمان الماحوزي (1121ه/ 1709م).

8. الشيخ عبد علي بن ناصر بن رحمة البحراني (1063ه/1652م)، وصفه البلادي بد «الشيخ المحقق، الأديب الجليل»، وقد ذكره ابن معصوم في (سلافة العصر) وأثنى عليه بقوله: «ومؤلفاته في الأدب أحلى من رشف الضَّرَب، بل أخدى من نيل الأرب، ومتى جاراه قوم في كلام العرب، كان النبع وكانوا القُرَب»(١٠)، وقال النويدري في خصائصه العلمية: «كان له يدٌ طولى في العلوم العربية خاصة»(١٠).

ذكرت كتب التراجم له كتبًا ثلاثة: المعوّل في شرح شواهد المطوّل، وشرح مغني اللبيب، وكتاب قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام.

9. الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/ 1319م)، وصفه الشيخ يوسف العصفور بقوله «وهذا الشيخ كان علمًا، علّامةً، فقيهًا، محدّثًا، نحويًا، عروضيًًا، قارئًا».

وقد نقل البلادي في (أنوار البدرين) عن النوري قوله: «وله -رحمه الله

<sup>(15)</sup>البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

<sup>(16)</sup> ابن معصوم: سلافة العصر ص 547.

<sup>(17)</sup> أعلام الثقافة 1 ص 521.

تعالى- تصانيف شتى، وتعليقات لا تحصى، في علمي التفسير والحديث، وعلوم العربية، وغيرها» (١١٠).

وقد مرّ ذكر هذا الشيخ، والوقوف على أرجوزته في القرآن وعلومه، ونقلنا بعض أبياتها في مبحث القرآن وعلومه من هذا الكتاب.

10. الشيخ سليمان بن أبي ظبية الأصبعي البحراني (1011هـ/ 1603م)، وصف تلميذه الشيخ سليمان الماحوزي بالفقيه العلّامة، وقال: «وكان هذا الشيخ أعجوبة وقته في الحفظ وسعة العلم» (١٠).

له عدد من المصنّفات، منها: شرح ديباجة القاموس المحيط. (٥٥)

11. السيد أحمد بن عبد الرءوف الحسيني، المتوفى حوالى سنة 1113هـ/ 1701م، وصف الشيخ يوسف العصفور به «السيد الأكمل الأمجد»، وقد ترجم له الشيخ محمد علي العصفور في (الذخائر)، قائلا إنه «كان من بلغاء عصره، وفصحاء مصره، أديبًا شاعرًا...» (12)

أوردت كتب التراجم له مصنفات ثلاثة، هي: حاشية على ألفية ابن مالك، وشرح على ديوان المتنبي، ومجموعة قصائد شعرية (22).

12. الشيخ عبد الله بن حسن المقابي، من علماء البحرين في القرن الثاني عشر الهجري، فقد كان مولده في قرية (مقابا) سنة 1087هـ/ 1076م، ولم تذكر كتب التراجم سنة وفاته. له عشرة مصنفات، منها: كتاب الوافية في شرح الكافية (22).

- (18) البلادي: أنوار البدرين، ص 116.
- (19) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 139.
  - (20) الطهراني: الذريعة، ج13، ص 262.
- (21) العصفور: الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 69.
  - (22) المصدر نفسه، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 46.
- (23) العصفور: الذخائر، ص 190، والبستاني: علماء مقابا ومصنفاتهم، ص 36.

13. الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (1121هـ/ 1709م)، وصف تلميذه الشيخ عبد الله السماهيجي بأنه «كان جامعا لجميع العلوم، علامة في جميع الفنون، حسن التقرير، عجيب التحرير، خطيبًا، شاعرًا، مفوّهًا..»(44)

له مصنفات تزيد على الستين مصنفا، منها:

أ. رسالة في إعراب ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَلِقِينَ ﴾ المدروعة.

ب. ورسالة في النحو.

ج. رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم.

د. رسالة في النحو.

ه. النكت السنية في المسائل المازنية. (25)

و. وله رسالة مختصرة في النحو، ضمّنها (النقاية).

14. الشيخ أحمد بن إبراهيم العصفور (1131ه/ 1719م)، والد صاحب الحدائق، وقد وصفه الشيخ عبد الله السماهيجي (1135ه/ 1723م) بأنه « ماهرٌ في أكثر العلوم، لا سيّما في العلوم العقلية والرياضية، وهو فقيهٌ، محدّثٌ، مجتهدٌ، وله شأنٌ كبيرٌ في بلدنا، واعتبارٌ عظيم... وقد قرأتُ عليه شيئًا من النحو في كتاب الرضيّ في صغري» (٥٠٠).

له كثيرٌ من المصنفات، منها: الرسالة الاستثنائية في الإقرار، وشرح رسالة الحمد، وهو شرحٌ للرسالة الحمدية في تفسير فاتحة الكتاب، كتبه بطلب من أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي، وقد أكثر العصفور في هذا الشرح من المناقشات اللغوية.

15. الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي، المتوفى سنة 1135ه/ 1723م،وهو واحد من أشهر تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي، أكثر من التصنيف

<sup>(24)</sup> السماهيجي: الإجازة الكبيرة ص 74.

<sup>(25)</sup> مقدمة محقق كتاب فهرست علماء البحرين، ص 21 - 22.

<sup>(26)</sup> الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 62.

حتى نافت مصنفاته على ستة وثلاثين مصنفا، وصفها زميله الشيخ أحمد العصفور (1131هـ/ 1719م) بأنها كانت «خالية من التحقيق، غير مهذّبة، ولا محررة منقحة» معللا ذلك ب» شدّة الاستعجال في التصنيف، وحبّ كثرة المصنفات» (27).

ذكر السماهيجي بعض مصنفاته في إجازته الكبيرة للشيخ الجارودي، وعد من منها رسالة «(الكفاية) في علم النحو، إلا أنها لم تكمل، ولم تخرج من المسودة، واستعارها مني بعض الإخوان، وسافر بها بلا إذن مني، وما أدرى ما صنع بها». (33).

كما ذكر لنفسه «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة. (قد)

16. الشيخ ياسين بن صلاح الدين البلادي (بعد سنة 1147ه/ 1735م)، وكانت رئاسة القضاء والحسبة الشرعية قد آلت إليه، حتى وقوع البحرين تحت سيطرة اليعاربة سنة 1130ه/ 1718م(100). وصفته كتب التراجم بأنه «كان من العلماء الأجلاء، وأعيان الفقهاء الأتقياء... رجاليًّا بارعًا، ومحدِّثًا جامعًا، أستاذًا في العلوم العربية، أديبًا شاعرًا»(10).

له من المصنّفات أكثر من عشرين، منها:

الروضة العلية في شرح الألفية، وهبو شرحٌ لألفية ابن مالك، فرغ منه سنة 1134ه/ 1722م، قال عنه البلادي إنه «من أحسن الشروح عليها، مجلّدٌ كبير، بقدر شرح ابن الناظم، وكثيرا ما يعترض عليه فيه» (قد).

<sup>(27)</sup> العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 102.

<sup>(28)</sup> الإجازة الكبيرة، ص 55.

<sup>(29)</sup> المصدر نفسه، ص 54.

<sup>(30)</sup> أنوار البدرين، ص 192.

<sup>(31)</sup> أعلام الثقافة 2 ص 257 نقلا عن الشيخ محمد حرز الدين في كتاب: معارف الرجال.

<sup>(32)</sup> البلادي: أنوار البدرين ص 193.

- 2. حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب.
- 3. كتـاب الفوائـد العربيـة، وهـو «مـتنٌ جيـد مليـح، أكبرمـن الكافيـة، ولـه حـواش كثـيرة».(دن
  - 4. حواشٍ على (الفوائد العربية)، وهو منزلة الشرح له.
- 5. كتاب العوامل في النحو، قال عنه العصفور في الذخائر: «وكانت عباراته ممّا عتحن به الأذكياء بعضهم بعضًا» (١٠٠٠).
- 6. كتاب القوانين في النحو، وهو كتاب «اشتمل على مسائل لم تجمع في غيره، وقد قرأه علي جملة من الناس في بلادنا (البحرين) قبل الواقعة، وقد علقت عليه حواشى كالشرح»(دن).
  - 7. كتاب الدراية في النحو.
  - 8. حاشية على شرح الكافية للجامي.
- 9. كتاب السيف الصارم في الردعلى ابن الناظم، قال عنه مؤلفه في (الروضة العلية) إنه «عجيب في انتظامه، متناه في انسجامه، لم يسبق في فنه بنظير»(١٤٥). و «نُقِلَ أَنَّ بعض تلامذته كتب كتابًا في الانتصار لابن الناظم، سمّاه (السيف السنين في الردعلى مولانا الشيخ ياسين)، فلمّا وقف الشيخ عليه، قال له: لم لا قلت: في رقبة ياسين»?(١٤٥)
- 17. الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148هـ/ 1736م)، وصفه تلميذه

<sup>(33)</sup> التاجر: منتظم الدرين، ج3، ص 390 - 391.

<sup>(34)</sup> العصفور: الذخائر ص 137.

<sup>(35)</sup> النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 258 نقلا عن الروضة العلية.

<sup>(36)</sup> المصدر نفسه، ص 258.

<sup>(37)</sup> البلادي: أنوار البدرين ص 193.

الشيخ يوسف في اللؤلؤة بقوله: «كان فاضلا، سيّما في الحكمة والمعقولات، إلا أنه كان قليل الرغبة في التدريس، والمطالعة في وقتنا الذي رأيناه فيه» (88).

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات ثمانية، منها: رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف. (قق)

18. الشيخ نوح بن هاشل العصفور (1150ه/ 1737م)، وصفه صاحب (الذخائر) بأنه «شيخ النحاة، وسيد المعاني» (الذخائر) بأنه «شيخ النحاة، وسيد المعاني» وذكرت كتب التراجم له خمسة مصنفات، منها: كتاب الإعراب، وكتاب الأسماء، وكتاب التبيان، وهـو شرحٌ كبير لكتابي الحـدود والحروف للرمّاني (۱۱).

19. الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155هـ/ 1742م)، ذكر له صاحب (الذخائر) أحد عشر مصنفا، منها: كتاب في النحو، وكتاب في معاني الحروف.

20. الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201ه/ 1787م)، قال عنه السيد محمد آل شبانة في (تتمة الأمل) إنه كان «متوقد الذهن، سريع الفهم، عارفًا بالعلوم العقلية والنقلية، إلا أنّ الزمان لم يزل له معاندا، وله منابذًا»(ده).

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات خمسة وعشرين مصنّفا، منها: حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف (\*\*).

- (38) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 72.
- (39) البلادي: أنوار البدرين، ص 148.
  - (40) العصفور: الذخائر، ص 151.
- (41) انظر: المصدر السابق، والنويدري: أعلام الثقافة، ج2، ص 247.
  - (42) العصفور: الذخائر، والنويدري: أعلام الثقافة، ج2، ص 230.
    - (43) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 519، نقلا عن تتمة الأمل.
      - (44) المصدر نفسه، ج2، ص 519.

21. الشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208ه/ 1794م)، أجازه وابنَ عمه الشيخ حسين بالإجازة المبسوطة، الموسومة بـ (لؤلؤة البحرين لقرق العين) الشيخُ يوسفُ العصفور، وقد وصفهما فيها بأنهما «فازا بالمعلّى والرقيب من قداح العلوم الفاخرة، وحازا أوفر نصيب من سنا جواهرها الزاهرة، مضافًا إلى ما هما عليه من الورع والتقوى...»(٥٠)

له من التصانيف تسعة عشر، منها: حاشية على (الكافية) لابن الحاجب(64).

22. الشيخ حسين بن محمد العصفور، المقتول سنة 1216ه/ 1802م، وهو زعيم المدرسة البحرانية بلا منازع في نهاية القرن الثاني عشر، وبداية القرن الثالث عشر، وصفه البلادي بأنه «خاتمة الحفّاظ والمحدّثين، وبقية العلماء الراسخين... كان، رحمه الله تعالى، من العلماء الربانيين، والفضلاء المتبعين، والحفّاظ الماهرين، من أجلّة متأخري المتأخرين، وأساطين المذهب والدين، بل عدّه بعض العلماء الكبار من المجددين للمذهب على رأس ألف ومائتين»(4).

له الكثير من المصنّفات، بلغت تسعًّا وأربعين مصنّفا، منها:

أ. رسالة في العوامل السماعية والقياسية.

ب. رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها.

ج. منظومة في النحو، وصل فيها إلى باب (ظنّ وأخواتها)(44).

23. الشيخ محمد بن الشيخ يوسف العصفور (1220هـ/ 1805م)، له أحد عشر مصنّفًا، منها: كتاب (منية الطالب) في النحو<sup>(4)</sup>.

<sup>(45)</sup> العصفور: لؤلؤة البحرين/ 4.

<sup>(46)</sup> العصفور: الذخائر ص 188- 189، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 350- 355.

<sup>(47)</sup> البلادي: أنوار البدرين ص 180.

<sup>(48)</sup> البلادي: أنوار البدرين ص 180- 184، والنويدري: أعلام الثقافة، 2 ص 337- 344.

<sup>(49)</sup> النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 531- 534.

23. الشيخ علي بـن محمـد الصالحـي (1247هـ/ 1832م)، وصفـه العصفـور في (الذخائـر) بقولـه: «كان محدِّثًا، أصوليًّا، نحويًّا، عروضيًّا..».

عُرِف له أثران، أولهما كتابٌ في القياس، يرد فيه على من قال بحجية القياس حتى بطريق الأولوية.

وثانيه ما: رسالة في النحو، وقد قرر فيها أن (الإضافة المحضة) إما معنى اللام، التي تفيد الاختصاص الكامل، أو معنى (من) البيانية، وأنّ ورودها على خلاف ذلك ضربٌ من المجاز (٥٠٠).

24. السيد علوي بن سليمان البحراني (بعد سنة 1255هـ/ 1839م)، له كتاب في النحو سمّاه (المسائل النحوية في حل مشاكل الآجرّوميّة)، فرغ من تأليفه سنة 1255هـ/ 1839م، وقد وفقني الله لإتمام تحقيقه، أسأل الله أن يوفقنى لنشره قريبًا.

25. الشيخ عبد الله بن عباس الستري (1267ه/ 1851م)، وصف البلادي بأنه «من بقايا علماء البحرين، الأتقياء الورعين، المصطفين الزاهدين العابدين... كثير المواظبة على البحث والتصنيف..»(١٥)

له الكثير من المصنفات، منها: شرح البهجة المرضية في شرح الألفية، والبهجة كتاب في النحو من تأليف السيوطي، المتوفى سنة 911ه، وله تفسيرٌ للقرآن وسمه بـ(نزهة الناظرين)، اعتنى فيه بالقراءات القرآنية، والأعاريب المختلفة، كما مرّ بيانه في مبحث (القرآن وعلومه).

26. الشيخ محمد النحوي العصفور (1288هـ/ 1871م)، قال عنه صاحب (الذخاير): «إمام تصدّر في محراب العلم والإمامة، وهمام تسنّم صهوة جموح الفضل، فملك زمامه، فله يدّ طولى في الأدبيات، وعلوم

<sup>(50)</sup> العصفور: الذخائر ص 233، والنويدرى: أعلام الثقافة 2 ص487.

<sup>(51)</sup> البلادي: أنوار البدرين ص 202.

النواميـس..»(52) وذكـر لـه أربعـة مصنّفـات، منهـا:

كتاب كبير على شرح المفصّل.

ورسالة في شرح بعض العبارات في (الكافية) لابن الحاجب.

27. الشيخ عبد الله بن أحمد آل طعان (1298ه/ 1881م)(50) له كتاب التحف النحوية في شرح الآجرومية، وقد حققته ونشرته دار المصطفى لإحياء التراث، سنة 1419ه/ 1998م.

<sup>(52)</sup> العصفور: الذخائر ص 240.

<sup>(53)</sup> انظر ترجمته في النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 427- 428.

ولنا - بعد إيراد هذا الثبت - تعليقات، نجعلها في نقاط، على النحو الآتي: أولا: انحصر ذكر من اشتغل بالعربية من علماء البحرين بين القرنين السابع والثالث عشر الهجريين، وتلك مدة طويلة تصل إلى قرون ستة، وكان المؤمل أن نقف على أسماء كثيرة من أولئك المشتغلين، بيد أنّ الإحصاء لم يوقفنا إلا على عشرين وثمانية من العلماء، وقد يُظَنّ أنّ هذا العدد لا يتناسب والقول بوجود حركة علمية لغوية في هذه البلاد! ويعضد هذا الذي نقوله قلة عدد المصنفات اللغوية؛ إذ لم تزد على نيف وخمسين مصنفًا!

وقد مرّ بنا مناقشة هذه المسألة في صدر البحث، حين ذهبنا إلى عدم الاهتمام بذكر من لم يقعوا في طريق الإجازة، ولا بذكر مؤلفاتهم، إضافة إلى ضياع أكثر التراث العلمي للبحرانيين.

ثانيًا: مّيّز القرنان الثاني عشر، والثالث عشر بحركةٍ لغويةٍ بارزةٍ، فإنّ أكثر من أشير إلى اشتغاله باللغة كان فيهما، ومن ثمّ كان الإنتاج اللغوي فيهما أغزر، بل إننا وجدنا من غلب عليه الاشتغال باللغة وعلومها في ذينك القرنين، كالشيخ ياسين البلادي، في حين لم يذكر في القرن الثامن إلا كتاب واحد، وذُكِر كتاب لغوي واحد في القرن العاشر كذلك!

ولعلّ مردّ ذلك واحدٌ من أمرين، أو هما معًا: أما أولهما فراجعٌ إلى اهتمام البحرانيين بتدوين تاريخ علمائهم بأنفسهم، بدءًا من القرن الحادي عشر؛ فإنّهم كانوا معتمدين - قبلا - على الآخرين في ذلك التدوين، ممّا ضيّع كثيرًا من ملامح الحركة العلمية في البحرين.

وأمّا الثاني فمرتبطٌ بالحالة السياسية، التي فُرِضَتْ على هذه البلاد؛ ذلك بأنّها كانت مطمعًا للطامعين في ذينك القرنين، فأكثروا عليها الغارات، وصبّوا على أهلها الويلات، ورجّا كان شعار بعض تلك الغارات هو محو ذكر هذه البلاد ومن عليها، وهو ما يفسّر التركيز على العلماء في البحرين، تشريدًا، وتحريقًا لنتاجهم العلمي، وكلّ أولئك ولّد ردة فعل عكسيةٍ،

باتجاه تدوين العلوم، والمحافظة على التراث العلمي في البحرين، سواء كان مرتبطًا بالفقه، أو غيره من العلوم الشرعية، أو كان مرتبطًا بالعلوم اللغوية، مرتبطًا بالفقه، أو غيره من العلوم الشرعية، أو كان مرتبطًا بالعلوم اللغوية، وهـ و أمـ ر اسـ تنتجناه مـن مقدمـ قالشـيخ ياسـين البـلادي لكتابـ (الروضة العليّـة في شرح الألفيـة)، إذ أشـار فيهـا إلى مـا حـ ل بـه شخصياً إثـ ر هجـوم العمانيين على البحرين، ونجاته بأعجوبة من «ضرب الرماح المريقة لدمي، وملاطمـة السـيوف المبرية لأعضائي وأعظمي»، واضطراره للفرار من البحرين صفـرًا مـن الطـارف والتالـد؛ الأمـر الـذي شجعه على الانكباب على الكتابـة والتأليف، يقـول: «حتى ألقتني نـون الآونـة والأقـدار، وقذفتني تحـت يقطين الدار، دار العلـم والكـمال شيراز، صانهـا اللـه مـن الزلـزال، خاليًا من الطـارف والتـلاد، ليس معـي أصـل أطالعـه، ولا كتـاب أراجعـه، فخشـيت أن يفـوت منـي والتـلاد، ليس معـي أصـل أطالعـه، ولا كتاب أراجعـه، فخشـيت أن يفـوت منـي ما كان معلومًا، ويعـسر عـليً مـا كان لـديّ مفهوما... وكان لـدي الولـد الأعـز عـليّ، عـلى علـم النحـو ولهـان، ولم يـزل يلـح عـليّ عـلى كتـاب يقـراه، وشرح عـليّ، عـلى الفيـة ابـن مالـك»".

ثالثًا: أوقفنا الاستقصاء المتقدّم على العلوم اللغوية التي اشتغل بها علماء البحرين، ذلك بأنّ ما وصل إلينا من مؤلفاتهم يشير إلى تركيزهم على علمي النحو والصرف، وقد ذُكِر كتابٌ واحد في العروض، وكتابٌ آخر في البلاغة، ولم تشر كتب التراجم إلى تصنيف أولئك العلماء في بقية العلوم اللغوية؛ فلا وجود لتصنيف في المعجم، إلا كتاب (بهجة الخاطر) في الفروق، وشرح الشيخ سليمان الأصبعي لديباجة القاموس، ولم نجد ذكرًا لأحد صنّف في المثلثات اللغوية، ولا في الأضداد، ولا في غير ذلك من علوم اللغة!

وربّا يعود ذلك إلى مركزية النحو والصرف في المدرسة الدينية بشكل عام؛ إذ يقطع الدارس مراحل عديدة في دراسة هذين العلمين، في حين تُتُك بقية العلوم اللغوية إلى ثقافة الدارس نفسه، وحبّه للاطلاع والاستزادة من هذا العلم أو ذاك، وكثيرًا ما يُكْتَفَى مِا ألَّفَ الأوائل في تلك العلوم.

<sup>(1)</sup> التاجر: منتظم الدرين، ج3، ص 390 - 398.

رابعًا: اختلفت التصنيفات اللغوية البحرانية في الحجم، ففي حين نجد من المستغلين باللغة من البحرانيين مَنْ يؤلّف موسوعات لغوية، كشرح مغني اللبيب للسيد عبد الله القاروني، نجد - كذلك - مَنْ يكتب رسائل موجزة في النحو، كبعض الرسائل التي كتبها الشيخ سليمان الماحوزي في (إعراب تبارك الله أحسن الخالفين)، و(مسألة في الجمع)، وغيرهما؛ إذ هي رسائل موجزة لا تزيد على بضع ورقات، وربّا وقع بعضها في ورقة واحدة.

خامسًا: قادنا الثبت المتقدّم لعلماء البحرين إلى تقسيم مصنفاتهم اللغوية، قسمين:

أولهما: المصنفات اللغوية المستقلة، نحوية كانت، أو صرفية، ويمكن تقسيم هذه المصنفات - اتكاء على ما وصل إلينا من أسماء المصنفات إلى قسمين: الكتب والحواشي، والمسائل المتفرقة.

ويلاحَظُ - هنا - أنّ الاشتغال اللغوي في البحرين قد انصبّ على تلك الكتب التي كان لها أثرٌ في البحث النحوي أو الصرفي؛ لما فيها من متانة، وجودة سبك، وحسنِ ترتيب، فتناولتها بالشرح والتحشية أقلام النحويين في مشرق العالم العربي ومغربه، وتابعهم البحرانيون في ذلك الاهتمام، ككتاب ابن الحاجب في النحو، الموسوم بالكافية، وكتابه في الصرف، المعروف بالشافية، كما استحوذت (ألفية ابن مالك)، و(مغني اللبيب) لابن هشام، و(الآجرومية) على اهتمام البحرانيين، فوضعوا عليها الشروح والحواشي.

وأمًا القسم الثاني فالبحوث اللغوية، التي يستند إليها الفقهاء؛ لاستنباط حكم شرعي، وهي مباحث كثيرة مبثوثة في تضاعيف الكتب الفقهية والأصولية وغيرها، ولعل في إيراد مثالٍ من تلك المباحث تجليةً لما نرمي إليه، ففي كتاب (عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة) يتّكئ الشيخ حسين العصفور (1216ه/ 1802م) بصورةٍ كبيرة، وتكاد تكون كلية

في بعض الأبواب، على معطيات النحو واللغة؛ لاستنباط الحكم الشرعي، ففي باب الظهار - على سبيل المثال - ناقش العصفور مسألة تعليق الظهار بالشرط، وذكرَ صورًا عديدةً، ترتبط كلّها بما تقتضيه الصناعة النحوية في باب الشرط، ومنها «لو تعدّد الشرط، كقوله: إنْ دخلتِ دارَ زيدٍ، أو كلّمتِ عمرًا فأنتِ عليً كظهرِ أمّي وقَعَ [أي الظهار] بأيّ واحدٍ من الشرطين وُجِدَ، ثمّ لا يقع بالآخر شيءٌ؛ لأنه ظهارٌ واحدٌ، وكذا لو قَدَمَ الجزاء عليهما، وكذا إن قال: إنْ دخلتِ الدّارَ وكلّمت زيدًا، أو قال: إنْ دخلتِ الأخرى فأنتِ كظهر أمّى.

أمّا لو قال: إنْ دخلتِ هذه الدار فأنتِ كظهر أمّي، وإنْ دخلتِ الأخرى فأنتِ كظهر أمّي وقع الظهاران؛ لتعدّد الشرط والجزاء.

ولوقال: إنْ دخلتِ الدار وكلّمتِ زيدًا فلا بدّ من وجودهما معًا لوقوعه، ولا فرق أن يتقدّم الكلام، أو يتأخّر؛ لأنّ الواو لمطلق الجمع، على أصحّ القولين»<sup>2)</sup>.

وقد بان من هذا المثال حضور المباحث اللغوية، وحلول النحو منها محل الصدارة فيما يعتمد عليه الفقيه في استنتاجاته، وهو أمرٌ تنبّه إليه العصفور، وحاول أن يدفع عن نفسه إيراد الاتكاء على غير النص في الاستنباط، وهو أمرٌ يأباه المسلك الأخباريّ الذي ينتمي إليه، فقال: « وعند مراجعة القواعد المقررة في الأصول والعربية، تُسْتَخرَج أحكام المعلّق من الظهار على التفصيل، وليس هذا التفريع من الاجتهادات المنهيّ عنها في الأخبار؛ لأنها مأخوذةٌ من الصحاح الناطقة: إمّا علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرّعوا عليها» (ق).

<sup>(2)</sup> العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناظرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ/ 1990م، ص 24.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، ص 25.

## ملامح الدراسة اللغوية في البحرين:

لا بد قبل الخوض في هذا المبحث من القول بأن استنتاج الملامح المميزة لأي عمل، إنّما يتم من خلال قراءة ذلك العمل قراءة شاملة، والإحاطة به من الوجوه كلها، ولمّا كانت الأعمال اللغوية البحرانية مفقودة جلّها، فإنّه يصعب على الباحث استقراء منهج القوم في التأليف، أو معرفة المدرسة اللغوية التي ينتمون إليها، أو يكثرون الأخذ منها.

من أجل ذلك، ستكون محاولتنا في رسم صورة عامة لمنهج القوم محصورة فيما وصل إلينا من نتاجهم اللغوي، المعتمد على الرسائل والمناظرات اللغوية، ينضاف إليها كتبٌ نحويةٌ ثلاثة: بهجة الخاطر، للشيخ يحيى بن عشيرة البحراني (بعد 967ه/ 1560م)، والمسائل النحوية في حل مشاكل الآجرّوميّة، للسيد علوي بن سليمان البحراني (بعد 1255ه/ 1839م)، والتحف النحوية، للشيخ أحمد آل طعّان (1298ه/ 1881م).

ونحن -إذ نبحث عمّا عيّن الإنتاج اللغوي البحراني- نضع نصب أعيننا أن البحث اللغوي بعامّة، والنحوي على وجه الخصوص، ظلّ يسير وفق الأطر المنهجية التي أرست قواعدها مدرستا البصرة والكوفة، ولا نكاد نجد خروجًا عن تلك الأطر، لا في المشرق، ولا في المغرب، وإن الباحث الفاحص المتتبع لا يكاد يظفر بمن نقض قاعدة، أو طور مصطلحًا، أو ابتدع تقسيمًا جديدًا لمباحث النحو أو الصرف، وأمّا ما اصطلح على تسميته في الأدبيات المعاصرة بالمدارس النحوية، كالمدرسة البغدادية أو الأندلسية أو غيرهما، فلا نيراه إلا من باب التجوّز والاتسّاع؛ إذ لم تكن أنظار أعلام تلك المدارس المزعومة تتجاوز التلفيق من منهج البصريين والكوفيين، فيؤخذ من هذه المدرسة رأيّ، ومن الأخرى رأى آخر.

أما المشتغلون باللغة وعلومها في الأعصار المتأخرة، فقد حصروا اهتمامهم في شرح المتون المشهورة، أو اختصارها، ومحاولة تقريبها من أذهان الطلاب، إضافة إلى الوقوف على بعض المسائل الجزئية، التي يُحْشَد لها من المعرفة

المنطقية ما وسعته طاقة هذا المشتغل أو ذاك، حتى استحالت كتب النحو غريبةً عن اللغة، ولم يعد سَلْك تلك الكتب في عداد كتب المنطق ببعيد عن الصواب.

وعلى هذا المنهج سار التأليف النحوي في البحرين، فإطاره العام هو الإقرار بما أرسته مدرسة البصرة من قواعد وأصول، ولم يشذوا عن تلك الأصول إلا في مسألة واحدة، هي التي نراها مميزة للبحرانيين عن غيرهم، ونعني بتلك المسألة مسألة (السماع)، الذي عرّفه السيوطي بأنه « ما ثبت في كلام مَنْ يوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا، عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع، لا بدّ في كلّ منها من الثبوت» (4).

فالسماع إذن، يؤخذ من مصادر ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والمديث الشريف، والمديث الشريف، والمروي من كلام العرب شعرًا ونثرًا، حتى نهاية عصر الاستشهاد، الذي حدده اللغويون بسنة 150 للهجرة تقريبًا. فكيف تعامل البحرانيون مع السماع؟

لم يختلف منهج التأليف في البحرين عن منهج التأليف اللغوي المتأخّر زمنًا في قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ إذ إنّ القراءات القرآنية المتواترة كلّها يُسْتَشْهَدُ بها، وأمّا الحديث الشريف فقد اختلف فيه اللغويون على مذاهب ثلاثة: فمنهم مجوّزٌ على الإطلاق، كابن مالك، وابن هشام، ومنهم مانعٌ لذلك، كابن الصائغ، وأبي حيّان، محتجّين بأنّ الحديث الشريف إنّا نُقِلَ بالمعنى، وثمّ فئة ثالثةٌ من النحويين جوّزت الاستشهاد بالحديث المنقول باللفظ، ومنعت الاستشهاد بما سوى ذلك، ومن هؤلاء السيوطيّ الذي ناقش القضيّة مفصّلة في كتابه (الاقتراح) (و).

<sup>(4)</sup> السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي وزميله، جروس برس، بيروت، ط1، 1408م/ 1408م، ص 41.

<sup>(5)</sup> انظر: السيوطي: الاقتراح ص 61 - 91.

وقد اختط البحرانيون لأنفسهم منهجًا في الاستشهاد بالحديث؛ إذ رأوا أنّ جواز الاستشهاد بالحديث الشريف لا غبار عليه، وزادوا على الحديث المروي عن رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلّم، كلّ حديث مرويًّ عن أمّة أهل البيت، عليهم السلام، وإنْ جاوزَ عصر الاستشهاد، بل إنهم يجعلون ما ورد عن الأمّة حَكَمًا على القاعدة اللغوية، من حيث الصحة والعدم، من دون مناقشة احتمال نقل تلك الأخبار بالمعنى، وعدم الالتزام باللفظ حرفيًا، وهو الأمر الذي يفضي إلى إمكان تصرف ناقل الخبر فيه بالزيادة، أو النقصان، كما دلّ عليه الحديث المروي في (الكافي) «عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبدالله -عليه السلام- أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس».

وكذا الحديث الآخر المروي «عن داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبدالله -عليه السلام- إني أسمع الكلام منك، فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء. قال: فتعمّد ذلك؟ قلت: نعم. قال: فلا بأس» "،

وإذا علمنا أن بعضًا من رواة الأخبار هم من الأعاجم، فلا يستبعد أن ينقلوا خبرًا لا يوافق التركيب العربي، لا لأنّ الإمام قال ذلك اللفظ أو ذلك التركيب، بل لأنّ الناقل غير العربي قد تصرّف في النصّ الذي سمعه، فنقل معناه بتركيبٍ أعجميّ.

وعلى قاعدة الاتكاء على المرويّ عن أهل البيت استند الشيخ سليمان الماحوزي (1712هـ/ 1710م) في جواز تعدية الفعل (زوّج) بـ(من)، مع كون الفعل متعدّيًا بنفسه، فقد ناقش الشيخ زين الدين العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (965هـ/ 1558م) حين ذهب في كتابه (تمهيد القواعد) إلى احتمال بطلان العقد، إذا أجري بصيغة (زوّجتُ موكّلتي من موكّلك)

<sup>(6)</sup> الكليني: الكافي، باب رواية الكتب والحديث، الحديث 2، ج 1 ص51.

<sup>(7)</sup> المصدر نفسه، الحديث 3، ج 1 ص51.

بناءً « على اشتراط عربية الصيغة؛ لأنّ (من) لا تزاد في الإثبات في اللغة الصحيحة، إلا في مذهب الفرّاء»(١٠).

وقد عقّب الماحوزيّ على هذا القول بقوله: « اعلم أنه لا ينبغي الشكّ في جواز ما ذكره السائل؛ لورود تعدية التزويج إلى المفعول بـ(من) في غير واحدٍ من الأخبار، ففي رواية زرعة عن سماعة، قال: سألته [يعني جعفر بن محمّد الصادق] عن رجلين بينهما أُمّةٌ، فزوّجاها من رجل... وليس (من) في هذه المواضع زائدة في الإثبات، حتى يتوجه احتمال الإبطال، بلهو من قبيل ما يتعدّى بنفسه، وبالحرف.

ولو سُلِّمَ كونه منه التزمنا جواز زيادتها في الإثبات في هذه المواضع، وكفى حجّة على ذلك تضافر الأخبار، كما يشهد به التتبع والاستقراء»(9).

فأنتَ ترى أنّ الماحوزيّ يضرب عرض الحائط بإجماع النحويين على عدم زيادة (من) في الإثبات، متكنًا على ورود النصّ من الإمام الصادق، عليه السلام، على الرغم من كون بعض ناقلي الحديث من الأعاجم، كما مرّ.

وقد مرّ بنا مثالٌ في مبحث الخلط بين المأثور، واللغة في تفسير القرآن عند البحرانيين، ووجدنا كيف يحكّم المقابي الروايات، ويردّ بها على النحويين، وها هنا مثال آخر لذلك، فقد ناقش اشتقاق لفظ الجلالة من عدمه، وأورد حديث الإمام الصادق، عليه السلام، حين خاطب هشامًا بن الحكم بقوله: «يا هشام، الله مشتقٌ من ألِهَ، والإله يقتضي مألوهًا... وخبر هشامٍ دلً على اشتقاقه من (أله)، فقول الخليل بعدم اشتقاقه كما ترى»(1)!

<sup>(8)</sup> انظر العاملي، زين الدين: تمهيد القواعد، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1416هـ/ 1996م، ص 424 - 425.

<sup>(9)</sup> الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 79- 80.

<sup>(10)</sup> المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 6 - 7، وللشيخ علي بن عبد الله الستري البحراني (1319هـ/ 1902م) رسالة موسومة بشرح لفظ الجلالة، حققها الدكتور عماد جبّار كاظم، ونشرتها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، 1432هـ/ 2011م.

ومن الأمثلة على اطراح أقوال النحويين، والاكتفاء بالروايات الواردة، ما وجدناه واضعًا في تفسير قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ ٱلۡكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهُ ﴾ المقابي في تفسير السم الإشارة روايةً من تفسير الإمام العسكري (260هـ/ 874م) يقول فيها: «يعني القرآن الذي افتُتِحَ بـ(الم)»؛ لذا وجدناه يقرر بجلاء أنّ « المشار إليه القرآن المبدوء بـ(الم)، كما هو ظاهر الحديث الشريف. فرجوعه إلى (الم) باعتبار السورة، والعذر عن تذكيره بتوسطه بين المشار إليه، والخبر المذكور، أو الصفة، وغير ذلك لا حاجة إليه» "".

<sup>(11)</sup> صفوة الصافي والبرهان، الورقة 21.

حاول هذا البحث رسم صورة شاملة للحركة العلمية، التي شهدتها البحرين على مدى سبعة قرون، وقد كان البدء بالوقوف على (المدارس) في البحرين، بوصفها مراكز علمية عُنِيَت بتخريج الفقهاء، والمتخصصين في المعارف الإسلامية الأخرى؛ إذ تابع الباحث نشأة تلك المؤسسة العلمية، وتطورها، كما وقف على أسباب شهرتها، مرورًا بمناهج التعليم فيها، وما شهدته من حراك علمي، أدى إلى رفد المكتبة العربية والإسلامية بمئات المصنفات، في شتى صنوف المعرفة.

وقد عرّج الباحث بعد ذلك على دراسة الإنتاج العلمي البحراني؛ للوقوف على تأثّر البحرانيين، وتأثيرهم في الوسط العلمي الإمامي بشكل خاص، فتتبّع إسهاماتهم في مجالات الفقه وعلومه، والقرآن وعلومه، والحديث وعلومه، وعلم الكلام، منتهيا بالوقوف على الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية.

وقد خلص البحث إلى عددٍ من النتائج، لعلّ من أبرزها ما يأتي:

- 1. تبيين قِدَمَ وجود المدرسة في البحرين، بوصفها مجمعًا علميًا، يلتقي فيه الطلاب: يبحثون ويؤلفون، تحت رعاية فقيه أو أكثر؛ إذ استبان من خلال الشواهد التاريخية وجود تلك المدارس قبل القرن السابع الهجري.
- إبراز الدور المركزي المهم، الذي قام به الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1300م) في التعريف بالمدرسة البحرانية، وجَعْلِها إحدى المدارس المهمة في التاريخ العلمي الإمامي.
- 3. الكشف عن اهتمام البحرانيين بالمؤسسة التعليمية اهتمامًا تجلّى في رفدها بما تحتاج إليه من مصادر مالية، من خلال وقف بعض الأوقاف عليها، أو من خلال إمدادها بما تحتاج إليه من كتبٍ ومصادر.

- 4. أماطة اللثام عن الحركة العلمية داخل تلك المراكز التعليمية، وتبيين دور الفقهاء في تشجيع حركة البحث والتأليف العلمي، وذلك من خلال الوقوف على وجهي الحركة العلمية: الإيجابي منهما والسلبي، وتوضيح دور المناظرات العلمية بين الفقهاء في تعزيز تلك الحركة.
- 5. إبراز اهتمام البحرانيين بصنوف المعرفة السائدة في تلك الأعصر؛ إذ شملت دراساتهم ومصنفاتهم علوم الفقه، والحديث، والكلام، واللغة، وغيرها، ولم يقصروا دراساتهم على جانب معرفي واحد.
- 6. إبراز ريادة البحرانيين في تصنيف الموسوعات الفقهية؛ إذ لم يعرف الوسط العلمي الشيعي هذا النوع من التصنيف قبل الشيخ يوسف العصفور البحراني (1186ه/ 1772م) مصنف الموسوعة الشهيرة: الحدائق الناضرة.
- 7. تتبع قضية (الأصوليين والأخباريين)، وإيضاح موقف المدرسة البحرانية منها، إذ أثبت البحث نظرة البحرانيين العلمية إلى هذه القضية، وعدم انجرارهم إلى تنزيلها في المعترك السياسي، أو الشخصي.
- 8. الكشف عن مناهج تفسير القرآن الكريم في المدرسة البحرانية، فقد استبان وجود أضربٍ ثلاثة من التفسير: التفسير بالمأثور دون غيره، والخلط بين المأثور واللغة، والتفسير باللغة دون غيرها.
- 9. إخراج تفسيري المقابي والستري لأول مرة من دائرة النسيان، إلى فسحة النور، فقد سلّط الباحث الضوء على منهج ذينك المفسرين، وما يختصان به، ناقلا منهما بعض النصوص التي توضح ذلك.
- 10. الكشف عن تيارين بحرانيين يتنازعان النظر إلى علم الكلام: أولهما يعلى من شأنه، ويأخذ به وبنتائجه، ويتزعم هذا التيار المتكلم

- البحراني المعروف الشيخ ميثم البحراني، في حين يتزعم الشيخ عبد الله السماهيجي الفريق الآخر، المنكر لعلم
- 11. مناقشة آراء الشيخ عبد الله السماهيجي، التي اتكأ عليها في رفض علم الكلام، وتبيين اعتماده على بعض الروايات، التي يبدو من ظاهرها ذمّ الكلام، والنهي عن الخوض فيه، وإغماضه عن الروايات التي تحتُ على الكلام والمناقشة في المسائل العقدية المختلفة.
- 12. إيضاح اهتمام البحرانيين بالحديث وعلومه، وبخاصة في القرن الحادي عشر وما تلاه، وتبيين مناهجهم في التأليف المرتبط بالحديث.
- 13. حصر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرانيين، وتقديم ثبتٍ لمصنفاتهم اللغوية.
- 14. مناقشة قضية تغييب الجانب اللغوي من تاريخ العلماء في البحرين، وقد رأى البحث أن عدم الإشارة إلى ذلك إنما كان ناتجًا من عدم وقوع بعض من اشتغل باللغة من البحرانيين في طريق الإجازات الفقهية، إضافة إلى ضياع التراث اللغوي لعلماء البحرين، مع ما ضاع من التراث العلمي.
- 15. تبيين ما تميّزت به المصنّفات اللغوية في البحرين، فرأى البحث أنها تتحد مع الدراسات اللغوية عند المتأخرين في شرق الوطن العربي وغربه، وأن الفارق الذي يميّز التصنيف في البحرين هو اعتماد البحرانييين ما ورد عن الأئمة الإطهار، وتنزيله منزلة ما يُحتج به، على الرغم من تأخر زمان صدوره عن زمان الاستشهاد اللغوي.

### أولا: المصادر المخطوطة

- 1. البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
- 2. الستري، الشيخ عبد الله بن عباس: نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين، مخطوط يحتفظ الأستاذ محمد حسن عبد المهدي بنسخة منه.
- 3. ابن سعادة، الشيخ أحمد: رسالة العلم، من مخطوطات مكتبة البرلمان الإيراني، ويحتفظ الباحث بنسخة منها.
- السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: (تحفة الرجال وزبدة المقال)،
   من مخطوطات مكتبة السيد علي العدناني في خرمشهر/ إيران،
   ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
- السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
- 6. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
- آل طعان، الشيخ أحمد بن صالح، إقامة البرهان في حل الإربيان،
   مخطوط تحتفظ مكتبة السداد بنسخة منه.
- 8. العصفور، خلف بن عبد علي: زاد المعاد في شرح السداد، من مخطوطات مكتبة الزهراء، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
- 9. العصفور، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار، من مخطوطات مكتبة الشيخ عبد الحسين الستري/ البحرين، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

- 10. كـمال الديـن، الشـيخ جعفـر: الكامـل في الصناعـة، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه.
- 11. الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
- 12. الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها.
- 13. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تعيـين محمـد بـن إسـماعيل، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا.
- 14. المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في ما يجب على المكلفين، من مخطوطات حرم الإمام الرضا/ مشهد المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
- 15. المقابي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، من مخطوطات حرم الإمام الرضا/ مشهد المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منها.
- 16. المقابي، الشيخ محمد بن علي: صفوة الصافي والبرهان، من مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيد الكلبايكاني/ قم المقدسة، ويحتفظ الناحث بنسخة منه.

## ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة:

- إبراهيم، فؤاد: الفقيه والدولة، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الجديدة،
   1433هـ/ 2012م.
- 2. الأفندي، عبد الله: رياض العلماء، تحقيق أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم المقدسة، 1401ه/ 1981م.

- الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، ببروت، 1403ه/ 1983م.
- الأنصاري، الشيخ زكريا: الدرر السنية على شرح الألفية، تحقيق عيسى السيد جواد الوداعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين 1420هـ/ 1999م.
- الباقري، جعفر: ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط1415،4 1415هـ/ 1994.
- 6. البحراني، الشيخ أحمد بن متوج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدم.
- البحراني، الشيخ ميشم: أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين،
   مكتبة العزيزي، قم المقدسة، 1410ه/ 1989ه.
- البحراني، الشيخ ميشم: شرح نهج البلاغة، دار الثقلين، بيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م.
- 9. البحراني، الشيخ ميثم: قواعد الحرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1406هـ/ 1980م.
- 10. البحراني، السيد هاشم: الإنصاف في النص على الأمُة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 1423ه/ 2003م.
- 11. البحراني: السيد هاشم: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ط1، 1419ه/ 1999م.

- 12. البحراني، السيد هاشم: مدينة المعاجز، تدقيق محمد علي حسن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1430ه/ 2009م.
- 13. البحراني، يحيى بن حسين: بهجة الخاطر ونزهة الناظر، تحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده، مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، مشهد، ط1، 1426هـ/ 2005م.
- 14. البحراني، الشيخ يحيى بن حسين: الشهاب في الحكم والآداب، تحقيق محمد حسن زبري قائني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط1، 1430ه/ 2009م،
- 15. البستاني، محمد جواد: علماء مقابا ومصنفاتهم، دار حفظ التراث البحراني، ط1، 1418ه/ 1998م.
- 16. البغدادي، عبد القدادر: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409ه/ 1989م.
- 17. البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1994م.
- 18. البلادي، الشيخ ياسين بن صلاح الدين: معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه، تحقيق محمد عيسى المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، 1422هـ/ 2001م.
- 19. البهادلي، علي أحمد: الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1993م.
- 20. التاجر، محمد علي: منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء الـتراث، بـروت ط1، 1430هـ/ 2009م.

- 21. الجابري، علي حسين: الفكر السلفي عند الشيعة الإثنا عشرية، منشورات عويدات، بيروت، ط1،397ه/ 1977م.
- 22. الجدحفصي، خليل بن عبد الرءوف: ديوان ابن يتيم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت،1425ه/ 2004م.
- 23. حسين، حسين محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 1433هـ/ 2012م.
- 24. الحسيني، السيد أحمد: الـتراث العـربي في خزانـة مخطوطـات مكتبـة آيـة اللـه العظمـى المرعـشي النجفـي، نـشر مكتبـة المرعـشي النجفـي، قـم المقدســة، ط1، 1414هـ/ 1993م.
- 25. الحسيني، سهيل: الخاجة نصير الدين الطوسي، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، بيروت، ط1، 1426هـ/ 2005م.
- 26. خالص، وليد محمود: كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409ه/ 1989م، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1989ه/ 1989م.
- 27. الخطي، أبو البحر جعفر: ديوان الشيخ جعفر الخطي، تحقيق أنيسة المنصور، و عبد الجليل العريض، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعرى، 1423هـ/ 2002م.
- 28. الخيري، ناصر بن جوهر: قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير، مؤسسة الأيام للنشر، مملكة البحرين، ط1، 1424هـ/ 2003م.

- 29. الـزاكي، فاضـل: تلامـذة العلامـة الشـيخ حسـين العصفـور، المجلس الإسـلامي العلمائي، البحريـن، ط1، 1433هـ/ 2012م.
- 30. الـزاكي، فاضـل: العـالم الربـاني الشـيخ ميثـم البحـراني، دار العصمـة، البحريـن، ط1، 1429ه/ 2008م.
- 31. زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط2، 1429هـ/ 1993م.
- 32. ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1387هـ/ 1967م.
- 33. السلمان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، ورقة مقدمة لمؤمّر العلامة الشيخ حسين العصفور، 1431ه/ مارس 2010م، البحرين.
- 34. السماهيجي، الشيخ عبدالله بن صلاح: الإجازة الكبيرة تحقيق مهدي العوازم القطيفي، المطبعة العلمية، قم المدسة ط1، 1419هـ/ 1998م.
- 35. الشويكي، مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1432ه/ 2011م.
- 36. الصالح، صبحي: علوم الحديث ومصطلحه، انتشارات مكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ط1، 1417ه/ 1997ه.
- 37. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ/ 1960م.
- 38. الطهراني، أغا بررك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، ط3، 1408ه/ 1988م.

- 39. الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة
- 40. العاملي، زين الدين: الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396.
- 41. العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، د.ت.
- 42. العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1431هـ/ 2010م.
- 43. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: سداد العباد ورشاد العباد، تحقيق السيد جواد الوداعي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1.
- 44. العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناظرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قـم المقدسة، ط1، 1410ه/ 1990م.
- 45. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1399ه/ 1979م.
- 46. العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1409هـ/ 1989م.
- 47. العصفور، محمد علي: الذخائر في جغرافيا الجزائر، تحقيق محمد المكباس، المطبعة العلمية، قـم المقدسة، ط1، 1422هـ/ 2002م.
- 48. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: الحدائق الناضرة، تحقيق محمد تقي الأيرواني، دار الأضواء، بيروت، ط2، 1405ه/ 1985م.
- 49. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: لؤلؤة البحرين، تحقيق محمد

- صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، إسران، ط2، د.ت.
- 50. العطية، خالد: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1432هـ/ 2011م.
- 51. عـون، فيصـل بديـر: علـم الـكلام ومدارسـه، مكتبـة الأنجلـو المصريـة، القاهـرة، ط6، 1431هـ/ 2010م.
- 52. الغـراوي، محمـد عبـد الحسـن: مصادر الاسـتنباط بـين الأصوليـين والأخباريـين، دار الهـادي، بـيروت، ط1، 1412ه/ 1992م.
- 53. الفضلي، عبد الهادي: تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.
- 54. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: الشهاب الثاقب، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1401ه/ 1981م.
- 55. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312هـ/ 1895م.
- 56. كاشف الغطاء، الشيخ محمد الحسين: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1418ه/ 1998م.
- 57. الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.
- 58. كوثـراني، وجيـه: الفقيـه والسـلطان، دار الطليعـة، بـيروت، ط2، 1421هـ/ 2001م.

- 59. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان بـن عبـد اللـه: فهرسـت علـماء البحريـن، تحقيـق فاضـل الـزاكي، نـشر المحقـق، ط1، 1421هـ/ 2001م.
- 60. الماحوزي، الشيخ سليمان بن عبد الله: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، تحقيق مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، قم المقدسة، ط1، 1412ه/ 1992م.
- 61. المبارك، الشيخ إبراهيم بن ناصر: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1425ه/ 2004م.
- 62. ابن معصوم السيد علي المدني: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، مكتبة خانجي القاهرة، ط1، 1334هـ/ 1916م.
- 63. مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1404ه/ 1984م.
- 64. المكباس، محمد عيسى: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ/ 2002م.
- 65. المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العرص الصفوي، دار الروضة للطباعة والنرس، بروت، ط1، 1409هـ/ 1989م.
- 66. النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة العارف، بيروت، ط1، 1413ه/ 1992م.
- 67. نيبور، كارستن: وصف أقاليم شبه الجزيرة العربية، ترجمة مازن صلاح، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط 1، 1434ه/ 2013م.
- 68. هـ لال، عـلي وآخـرون: المشهد ذو المنارتـين، إصـدار مجلـس الأوقـاف الجعفريـة، مملكـة البحريـن، الطبعـة التجريبيـة، 1429هـ/ 2008م.

69. اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كهال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 1428هـ/ 2007م.

# فهرس الموضوعات

الأخباريون: 48، -72 80 أعلام ، أماكن ، قبائل الأخبارية: -73 80 بنو إسرائيل: 90 آقا محمد على الكرمانشاهي: 69 أسرة العصفور: 38 إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم البحراني (الشيخ):62 إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني: 140، 154 إبراهيم الفسائي الشيرازي (ميرزا): 69 الأصول (علم): 40 إبراهيم المبارك: 31 الأصول الأربعة: 40 إبراهيم بن محمد الموسوى الدزفولي(السيد): 69 الأصولية الشبعية: -73 80 إبراهيم بن منصور بن عشيرة الأوالي البحراني الأصوليون الشيعة: 72 - 80 (الشيخ): 63 الأعمش (من القراء): 99 أحمد بن إبراهيم العصفور (الشيخ): 158 الأفندي (عبد الله): 63، 105 أحمد بن حنبل: 134 الإمامة الإلهبة: 72 أحمد بن سعادة الستراوي (الشيخ): 122، 123، أهل الأحساء: 18 أهل البيت: موجود في معظم صفحات الكتاب أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني (السيد): 157 أهل القطيف: 18 أحمد بن على بن أحمد النجاشي: 119 أوال = البحرين أحمد بن عبد الله المتوج = أحمد بن المتوج (الشيخ): 18، 28، 46، 65، 66، 76، 154 الأوزاعي (الإمام): 97 أحمد بن محمد الأصبعي (الشيخ): 146 إبران: 10، 19، 51، 52، 73 الأخفش: 146 الإجماع (من الأصول الأربعة): 40 الباقر (ع): 91، 98، 138 الأحساء: 18 بريد العجلى: 98 الأحكام الشرعية الفقهية: 40 البصريون (النحويون): 94 أحمد بن إبراهيم العصفور: 74 ىغداد: 25 أحمد بن سعادة الستراوى (الشيخ): 18، 24، 62 بلاد العجم: 26 أحمد بن عبد الله المتوج (الشيخ): 143 بلاد القديم (قرية في البحرين): 29 أحمد العصفور (الشيخ): 44 البلاغة (علم): 40 أحمد بن صالح آل طعان (الشيخ): 19، 20 البهائي (الشيخ): 26 أحمد بن عبد الله المتوج البحراني (الشيخ): 81، البهادلي (على أحمد): 41 بورى (قربة في البحرين): 29 أحمد بن محمد المقابي (الشيخ): 71

بيت المقدس: 89، 90

ت

حسن بن محمد بن يحيى الخطي (الشيخ):148،147 الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي: 26 حسين بن حسن الغريفي (السيد): 46، 155 حسين بن عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي (الشيخ): 26

حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني: 46 حسين بن عشيرة البحراني (الشيخ): 103 حسين العصفور (الشيخ): 18، 33، 34، 38، 70، 79، 80, 162,

حسين الغريفي (الشيخ): 18 حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي (الشيخ): 49 حسين بن محمد العصفور (الشيخ) = حسين العصفور (الشيخ)

العصفور (الشيخ) حلب: 22 الحلّة: 17، 22، 25 الحلي (العلامة): 64 الحلي (فخر الدين): 28، 62، 63 الحلي (المحقق): 63، 64 حمزة (من القراء): 96 الحنابلة: 134 أبو حنيفة (الإمام): 97، 113

خ الخاجة = نصير الدين الطوسي الخارجية (قرية في البحرين): 34 أبو خالد الكابلي: 139 الخطيب التبريزي: 146 خلف البزار: 99 خلف بن عبد علي بن حسين العصفور (الشيخ): 50، 71، 162 الخليل بن أحمد الفراهيدي: 146

خليل الجد حفصى: 32

التصوف: 42 التفسير بالمأثور (للقرآن): 83 التفسير اللغوي (للقرآن): 96 أبو تمام الطائي (صاحب ديوان الحماسة): 146

> **ث** ثعلب (صاحب كتاب الفصيح): 146

ج الجارودي (الشيخ): 30، 159 جامعة البحرين: 7، 11 جبريل عليه السلام: 88 جد حفصة (قرية في البحرين): 29 الجرمي: 146

جعفر الخطي (الشيخ): 20 جعفر الصادق(ع) = جعفر بن محمد الصادق(ع) جعفر بن عبد الرؤوف الموسوي (السيد): 32 جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني: 100، 156 جعفر بن محمد الصادق (ع): 96، 138، 174 جعفر بن محمد بن عبد الله البحراني (الشيخ): 57 أبو جعفر المدني: 99

ابن أبي جمهور الأحسائي: 28، 66، 154 ابن جني (صاحب اللمع): 146 الجواليقي: 146 الجوبار ( مدينة في البحرين):37 الجوهري (صاحب الصحاح): 146 الجوينى ( أبو المعالى): 131

Č

ابن الحاجب: 146 الحر العاملي (محمد بن الحسن): 105 حسن بن أحمد المحسني الأحسائي (الشيخ): 70 حسن بن راشد الحلي البحراني (الشيخ): 63 الحسن بن على بن داود الحلى (تقي الدين): 148

سترة (قرية في البحرين): 29، 34 السجستاني (من القراء): 99 داود الجزائري البحراني (الشيخ): 31 داود الجزيري (الشيخ): 39 ابن السراج: 146 ابن السكيت (صاحب إصلاح المنطق): 146 داود بن شافيز (الشيخ): 31، 46 سلطان (شاه إيران): 53 داود بن فرقد: 173 السلطة الصفوية: 42 الدراز (قرية في البحرين):31 سلما باد (قرية في البحرين): 27 الدرازي = محمد بن أحمد بن إبراهيم دراسة رجالات الحديث: -117 121 سليمان (شاه إيران): 53 سليمان بن صالح العصفور (الشيخ): 71 ابن دريد (صاحب الجمهرة): 146 سليمان بن أبي ظبية البحراني (الشيخ): 71، 72، دليل العقل (من الأصول الأربعة): 40 الدوبية (قرية في البحرين): 37 سليمان بن عبد الله الماحوزي (السيد) = الدولة الصفوية: 19، 51، 52، 53، 73 سليمان الماحوزي (السيد) Š سليمان بن على بن سليمان (الشيخ): 47 ابن ذكوان (من القراء): 99 سليمان الماحوزي (الشيخ): 11، 18، 19، 22، 30، ابن ذی یزن (سیف): 52 .74 .71 .54 .53 .52 .46 .44 .41 .39 .33 .31 108 - 120 - 156 153 - 147 - 158 156 158 158 173 سماهيج (قرية في البحرين): 29، 30 راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (ناصر السنة النبوية (من الأصول الأربعة): 40 الدين): 24، 28، 143، 153 سيبويه: 146 الراوندي (القطب): 39، 66، 66 سيف بن سلطان: 55 رسول الله (ص): 86، 109، 110، 130، 131، 173 السيوطي: 163، 172 الرضا (ع): 95 ركن الدين محمود بن نور الدين: 37 الرماني: 161 الشاخورة (قرية في البحرين): 29 الشافعي (الإمام): 97 ز الشافعية: 19 الزجّاج: 146 الشام (بلاد): 19، 22 زيد بن على: 139 الشهيد الأول (محمد بن مكي): 63، 64 زين الدين العاملي (الشهيد الثاني): 173 الشهيد الثاني (زين الدين العاملي): 173 شراز: 28، 29 سالم النويدري: 29 الشيعة: 17، 110 سبسب ( قرية في البحرين): 31

الشبعة الإمامية: 43

عبد الله بن على البلادي (الشيخ): 134، 160 عبد الله القاروني (السيد): 155، 169 عبد الله بن محمد المتوج (الشيخ): 62 عبد الرحمن بن عتيك القصير: 138 ابن عبد السلام: 19 عبد على بن أحمد البحراني: 48 عبد على بن حسين العصفور (الشيخ): 134 عبد على بن خلف العصفور (الشيخ): 71 عبد على بن ناصر بن رحمة البحراني (السيد): 156 عبد الهادي الفضلي: 22 العراق: 10، 19، 23، 73 العسكري (ع) (الإمام): 175 العصفور (أسرة): 38 علم الأصول: 40 علم أصول الدين: 42 علم البلاغة: 40 علم التصوف: 42 علم التفسير: 42 علم الجرح والتعديل: 109، 118 - 121 علم الحديث: 42 علم الصرف: 40، 42 علم الفرائض: 42 علم الفقه وأصوله: 42 علم الكلام: 40، 122 - 142 علم المعانى: 42 علم المنطق: 40 علم النحو: 40، 42 علوم الحديث: 102، 121 علوم القرآن: -80 102 علوى بن إسماعيل البحراني (السيد): 149 علوى بن سليمان البحراني (الشيخ): 163 على بن إبراهيم: 85 على الجابري: 75

الصادق (ع) = جعفر بن محمد الصادق(ع) صالح بن عبد الكريم الكرزكاني البحراني: 28 ابن الصائغ: 172 الصدوق (الشيخ): 43 الصرف (علم): 40 الصفويون: 19، 43 صلاة الجمعة في زمان الغيبة: 71 صيمر: 27 أبو طالب بن عبد المطلب: 98 الطبرسي (أبو على الفضل بن الحسن): 40، 41، 98 الطهراني: 63 طهماسب الصفوى (الشاه): 27 الطوسى (نصير الدين): 26، 43، 51، 136 عاصم (من القراء): 96 عالى ( قرية في البحرين): 31 عبد الله بن أحمد آل طعان (الشيخ): 164 عبد الله بن جبلة بن أبجر الكناني: 43 عبد الله الجزائري: 114 عبد الله بن حسن المقابي (الشيخ): 133، 157 عبد الله الستري (الشيخ): 18، 19، 34، 38، 57، 70، -97 100 عبد الله السماهيجي (الشيخ): 18، 44، 47، 75، 76، 93، 114 - 117، 121، -135 142، 146، 146 181 ،159 ،158 عبد الله بن سنان: 119 عبد الله بن صالح السماهيجي (الشيخ) = عبد الله السماهيجي

عبد الله بن عباس السترى (الشيخ): 163

على بن حسن البلادي (الشيخ): 17، 14، 148، 155 ق قاسم بن حبيب: 95 على بن الحسين (ع) (زين العابدين): 139 القاسم بن سلامة: 83 على بن سليمان البحراني: 126 على بن سليمان الستراوى (الشيخ): 122 القاهرة: 25، 40 على بن سليمان بن على بن أبي ظبية الشاخوري قتادة: 91 (الشيخ): 137، 138 القدم (قرية في البحرين): 29 القراء السبعة: 98 على بن سليمان القدمي (الشيخ): 18، 42، 71، القراء العشرة: 99 73، 108، 108 القطب الراوندي: 39 على بن أبي طالب (ع): 94، 96، 125 القطيف: 18، 49، 73 على الطباطبائي الحائري (السيد): 69، 77 على بن عبد العالى الكركي (المحقق الثاني): 51 ك على عبد النبي فرحان: 13 كارستن نيبور: 21 الكتاب (من الأصول الأربعة): 40 على العسكري (الشيخ): 39 الكرامية: 128 على بن عيسى: 95 أبو على الفارسي: 146 كرىلاء: 22، 78 كرزكان (قرية في البحرين): 31 على الكتكاني (السيد): 155 الكلام (علم): 40 على بن محمد الصالحي (الشيخ): 163 الكليني: 43 على بن محمد العصفور (الشيخ): 71 الكوفيون (النحويون): 94 على بن محمد المقابي البحراني (الشيخ): 48 العمانيون: 55 J عين قصاري الصغيرة (قرية في البحرين): 37 اللغة (علم): 40 لغة العرب: 40 الغريفة (قرية في البحرين): 29، 30 غمدان: 52 ماجد البحراني (السيد): 73 ماجد الجد حفصي (السيد): 18، 133 ف ماجد الصادقي البحراني (السيد): 155 فاران (في البحرين): 31 ماجد بن السيد هاشم الصادقي: 28، 103 فارس: 23 الماحوز (قرية في البحرين): 29، 39 ابن فارس (صاحب مجمل اللغة): 146 فاضل الزاكي: 33 المازني: 146 ابن مالك (صاحب الألفية): 146، 172 الفرس: 21 مالك بن أنس: 97 الفيروزآبادي (صاحب القاموس المحيط): 146

محمد بن يوسف العصفور (الشيخ): 162 المبرد: 146 محمود بن حمزة الكرماني:95 المتنبى: 157 المجلسي (صاحب بحار الأنوار): 20 محمود بن نور الدين (ركن الدين): 37 مدرسة أبي أصبع: 30 المحرق (قرية في البحرين): 29، 30 مدرسة البلاد القديمة: 32، 33 محسن الأعرجي الكاظمي (السيد): 69 مدرسة بورى: 30 المحقق الثاني (على بن عبد العالى الكركي): 51 مدرسة الحجر: 31 محمد آل شبانة: 161 مدرسة الحلّة السيفية: 28 محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي: 56، 57 مدرسة سبسب: 31 محمد الاسترابادي (الميرزا): 76 مدرسة الشاخورة: 31، 33 محمد بن إسماعيل بن بزيع: 120 مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني: 31 محمد تقى الأيرواني (الشيخ): 69 مدرسة الشيخ داود بن شافيز: 31 محمد بن الحسن (الحر العاملي): 105 مدرسة عالى: 31 محمد بن الحسن الطوسى (الشيخ): 115 مدرسة العريبي: 31 محمد بن سنان: 119 مدسة فاران: 31 محمد الشيرازي ( مير صدر الدين): 125، 126 مدرسة القدم: 30 محمد بن عبد الله البلادي (الشيخ): 134، 161 مدرسة كرزكان: 31 محمد بن على بن بابويه (الشيخ): 115 مدرسة مسجد السدرة: 31 محمد على الخوانساري: 63 المرتضى (الشريف): 131 محمد بن على العصفور (الشيخ): 71، 157 مرحلة المقدمات (في التدريس): 40 محمد على الكرمانشاهي: 69 مركز أوال للدراسات والتوثيق: 8 محمد على المقابي البحراني (الشيخ): 70، 86، مسجد الخميس: 32 114 - 111 ،96 - 89 ،88 ،87 مسجد السدرة: 31 محمد عيسى المكباس: 13 محمد الفاراني (الشيخ): 31 مسجد المشهد ذي المنارتين: 32 المشهد ذو المنارتين (مسجد): 32 محمد بن ماجد (الشيخ): 47 المصلّى (قرية في البحرين): 26 محمد بن ماجد آل ماجد البلادي: 36 أبو المظفر النيشابوري (عز الدين): 125 محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني: 36 المعتزلة: 131 محمد بن محسن العصفور: 134، 161 ابن معصوم: 156 محمد محسن الكاشاني: 103 مفلح بن حسن الصيمري (الشيخ): 27 محمد بن محمد البحراني (الشيخ): 62 مقابا (قرية في البحرين): 157 محمد بن مسلم: 173 المقداد بن عبد الله السيوري (الشيخ): 66، 67 محمد النحوى العصفور (الشيخ): 163 المنامة (في البحرين): 29، 30 محمد بن يعقوب الكليني (الشيخ): 115

الهند: 10، 26 الهيصمية: 128

9

- الوحيد البهبهاني: 77، 78 وزارة الإعلام في البحرين: 7، 8 وزارة التربية والتعليم في البحرين: 7، 10، 11 وليد خالص: 29

ي

ياسين البلادي (الشيخ): -118 121، 137، 159، 160، 167

ياسين بن صلاح الدين البلادي = ياسين البلادي (الشيخ)

يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (الشيخ): 152، 142، 155

اليعاربة: 159

يعقوب إسحاق الحضرمي: 99

يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني (الشيخ): 67

ابن يوسف الحدائقي الشيرازي: 96

يوسف العصفور (الشَّيخ): 11، 18، 22، 46، 76،

180 .156 .145 .115 .107 .104 .100 .79 .78

المنطق (علم): 40 مؤمن الطاق: 139

موسى بن حسن المحسني الأحسائي (الشيخ): 70 موسى عليه السلام: 90، 125

ميثم البحراني (الشيخ): 11، 18، 23، 24، 25، 26، 28، 34، 35، 36، 122، 124 - 133، 135، 136، 143، 144، 144، 153، 154، 154،

ميثم بن علي البحراني= ميثم البحراني (الشيخ) ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي (السيد): 69

ميرزا محمد الاسترابادي: 76، 79

ن

ناصر الدين البحراني = راشد بن إبراهيم بن إسحاق ناصر حميد المبارك: 13

النجف: 22، 40

النحاة البصريون: 94

النحاة الكوفيون: 94

النحو (علم): 40

نصير الدين الطوسي: 26، 27، 34، 35، 36، 61، 62، 122، 126، 156، 153

نعمة الله الجزائري (السيد): 75، 76 نعمة الله الجزائري (السيد): 75، 76

نوح بن هاشل العصفور (الشيخ): 161

النوري (الميرزا): 62، 100

النووي: 19

٨

هارون عليه السلام: 125 هاشم التوبلاني (السيد): 11، 18، 52، 83، 84، 86، 91، 92، 93، 104، 105 105، 110 الهروي (صلحب كتاب الغريبين): 146 ابن هشام: 172 هشام بن الحكم: 174 هلتا (قرية في البحرين): 29، 30

إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات (هاشم التوبلاني): 106 الأجرومية ( ): 41 أحكام القرآن (القطب الراوندي): 39 اختيار معرفة الرجال (الطوسي): 139 إرشاد الأذهان (العلامة الحلى): 64 الاستبصار (محمد بن الحسن الطوسي): 115 استقصاء النظر في إمامة الأثمة الاثنى عشر (ميثم البحراني): 125 الأسرار الضافية في شرح الكافية (إسماعيل بن

إبراهيم بن عطية البحراني): 140، 154 الأسماء (نوح بن هاشل العصفور): 161 الإشارات (على بن سليمان البحراني): 126 إصلاح المنطق (ابن السكيت): 146 أصول البلاغة (ميثم البحراني): 132، 153 الإعراب (نوح بن هاشل العصفور): 161 إعلام الأنام بعلم الكلام (سليمان الماحوزي): 133 الاقتراح (السيوطي): 172

ألفية ابن مالك (ابن مالك): 41، 146 الإنصاف في النص على الأئمة الاثنى عشر الأشراف (هاشم التوبلاني): 107، 110 أنوار البدرين (البلادي): 36، 156 الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع (حسين العصفور): 70

بحار الأنوار (المجلسي): 20 البحر الخضم (ميثم البحراني): 126 البرهان في تفسير القرآن (هاشم التوبلاني البحراني): 83 البهجة (السيوطي): 163

بهجة الخاطر ونزهة الناظر (يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني): 142 ، 155

تاريخ التشريع الإسلامي (عبد الهادي الفضلي):

التبيان (نوح بن هاشل العصفور): 161 تتمة الأمل (محمد آل شبانة): 161 تجريد الاعتقاد (الطوسي): 127 التحف النحوية في شرح الأجرومية (عبد الله بن أحمد آل طعان): 164

تحفة الرجال وزبدة المقال (عبد الله

السماهيجي): 121

تمهيد القواعد (الشهيد الثاني): 173 التنبيهات في الفقه (هاشم التوبلاني): 105 التهذيب (محمد بن الحسن الطوسي): 115 التهذيب والاستبصار (الطوسي): 43

الجمانة البهية (حسن بن راشد الحلى): 63 الجمهرة (ابن دريد): 146 الجنة الواقية (آقا محمد الكرمانشاهي): 69 جواهر البحرين (سليمان الماحوزي): 22 جواهر البحرين (عبد الله السماهيجي): 140 جواهر البحرين في أحكام الثقلين (عبد الله السماهيجي): 114

حاشية على ألفية ابن مالك (أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني): 157 حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف (محمد بن عبد الله البلادي): 161 حاشية على تجريد الاعتقاد (عبد علي بن حسين العصفور): 134 حاشية على شرح الكافية للجرمى (ياسين البلادي): 160 حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب (ياسين البلادي): 160 حاشية على الكافية لابن الحاجب (خلف بن

عبد على العصفور): 162

رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف (عبد الله بن على البلادي):161 رسالة في الجمعة (خلف بن عبد على العصفور): 71 رسالة في الجمعة (على بن سليمان القدمي): 71 رسالة في الجهر والإخفات (المقابي البحراني): 48 رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة (سليمان بن أبي ظبية البحراني): 71 رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها (حسين العصفور): 162 رسالة في صلاة الجمعة (على بن محمد العصفور): 71 رسالة في العوامل السماعية والقياسية (حسين العصفور): 162 رسالة في مسألة رؤية الله (سليمان الماحوزي): 134 رسالة في النحو (سليمان الماحوزي): 158 رسالة في وجوب الجمعة عيناً (أحمد بن محمد المقابي): 71 رسالة في وجوب الجمعة عيناً (سليمان بن صالح العصفور): 71 رسالة في وجوب الجمعة عيناً (سليمان الماحوزي): 71 رسالة في وجوب الجمعة عيناً (محمد بن على العصفور): 71 رسالة في وجوب صلاة الجمعة عيناً (على بن حسن البلادي): 71 رسالة في الوحى والإلهام (ميثم البحراني): 125 رسائل في علم العروض والقافية (حسين بن حسن الغريفي): 155 رسالة اللذة (عبد الله السماهيجي): 137 رسائل في مسائل المضمرات في علم النحو (عبد الله السماهيجي): 159 رسالة في النحو (على بن محمد الصالحي): 163

رسالة مختصرة في النحو (سليمان الماحوزي): 158

الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (زين

الدين العاملي): 40

حاض البحرين (إبراهيم المبارك): 31 الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة (يوسف العصفور): 67، 68، 69 الحدود (الرماني): 161 الحروف (الرماني): 16 حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار (هاشم التوبلاني): 110 حلية النظر في فضل الأئمة الاثنى عشر (هاشم التوبلاني): 110 حواش على الفوائد العربية (ياسين البلادي): 160 الدراية في النحو (ياسين البلادي): 160 الدرة الثمينة (هاشم التوبلاني): 111 ديوان الحماسة (أبو تمام): 146 الذخائر (محمد على العصفور): 157 ذخيرة العباد في تقريب زاد المعاد (السماهيجي): 76 الذريعة (الطهراني): 63 ذريعة المؤمنين إلى أصول الدين (سليمان الماحوزي): 134 الرسالة الاستثنائية في الإقرار (أحمد بن إبراهيم العصفور): 158 رسالة العلم (أحمد الستراوي): 62، 122 رسالة العلم (أحمد بن سعادة): 27 الرسالة العلوية (عبد الله السماهيجي): 137 رسالة في أحكام الجمعة (عبد على بن خلف

رسالة العلم (أحمد الستراوي): 62، 122
رسالة العلم (أحمد بن سعادة): 27
الرسالة العلوية (عبد الله السماهيجي): 137
رسالة في أحكام الجمعة (عبد علي بن خلف
العصفور): 71
رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم
(سليمان الماحوزي): 158
رسالة في إعراب (تبارك الله أحسن الخالقين)
(سليمان الماحوزي): 158

ص

الصافي (محمد محسن الكاشاني): 103 الصحاح (الجوهري): 146 صفوة الصفوة والبرهان (محمد بن علي المقابي): عع

ع

عوالي اللآلي (ابن أبي جمهور): 28 العوامل في النحو (ياسين البلادي): 160 عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة (حسين العصفور): 169

غ

غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام (هاشم التوبلاني): 111 الغرة (عبد الله القاروني): 155 الغنية في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين (حسين بن حسن الغريفي): 155

ف

فتح مقفلات القواعد (أحمد بن عبد الله المتوج): 63 الفصيح (ثعلب): 146

فضل الشيعة (هاشم التوبلاني): 111

صص المسيب المصلم الموادي). 120 الفهرست (الطوسي): 120

فهرست علماء البحرين (سليمان الماحوزي): 22 الفوائد العربية (ياسين البلادي): 160

ق

القاموس المحيط (الفيروز أبادي): 146 قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام (عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156 قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام): 41، 145 قواعد الأحكام (العلامة الحلي): 64 قواعد المرام في علم الكلام (ميثم البحراني): 132، 126، 132 الروضة العلية في شرح الألفية (ياسين البلادي): 159، 168

رياض العلماء (عبد الله الأفندي): 63، 105

ز

زاد المعاد في شرح السداد (خلف العصفور): 50

w

السلافة البهية في الترجمة الميثمية (سليمان الماحوزي): 23

سلافة العصر (ابن معصوم): 156 سهل التناول في شرح المئة عامل (حسين بن حسن الغريفي): 155

السيف السنين في الرد على مولانا الشيخ ياسين (\_\_): 160

السيف الصارم في الرد على ابن الناظم (ياسين البلادي): 160

ش

شرائع الإسلام (المحقق الحلي): 64 شرح الإشارات (ميثم البحراني): 126 شرح الألفية (علي العسكري): 39 شرح ألفية الشهيد (إبراهيم بن منصور الأوالي): 63 شرح البهجة المرضية في شرح الألفية (عبد الله بن عباس السترى): 163

شرح حديث المنزلة (ميثم البحراني): 125 شرح ديباجة القاموس المحيط (ابن أبي ظبية البحراني): 157

شرح ديوان المتنبي (أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني): 157

شرح رسالة الحمد (أحمد العصفور): 44، 158 شرح مغني اللبيب (عبد الله القاروني): 155، 169 شرح مغني اللبيب (عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156

شرح نهج البلاغة (ميثم البحراني): 132، 153 الشهاب في الحكم والآداب (يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني): 109

القياس (علي بن محمد الصالحي): 163

ك

الكافي (محمد بن يعقوب الكليني): 115 الكامل في الصناعة (جعفر الرويسي البحراني): 100 كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (العلامة الحلي): 132

الكفاية (عبد الله السماهيجي): 159 كنز العرفان في فقه القرآن (المقداد بن عبد الله السيوري): 66

كنز المسائل (عبد الله الستري): 70

đ

اللمع (ابن جني): 146 اللمعة الدمشقية (الشهيد الأول): 64 لؤلؤة البحرين لقرق العين (يوسف العصفور): 162

مجمع الأحكام في معرفة مسائل الحلال والحرام (محمد علي المقابي): 111، 112 مجمع البيان في تفسير القرآن (الطبرسي): 40، 98 مجمع البيان في تفسير القرآن (الطبرسي): 40، 98 مجمع البيان في المحقق الحلي): 64 مدينة المعاجز (هاشم التوبلاني): 106، 111 مرآة الأخبار في أحكام الأسفار (الدرازي): 56 مرآة العقول (المجلسي): 140 المسائل النحوية في حل مشاكل الأجرومية المسائل النحوية في حل مشاكل الأجرومية معاني الحروف (محمد بن محسن العصفور): 161 معراج السماوي (ميثم البحراني): 162 معراج الكمال إلى معرفة الرجال (سليمان

الماحوزي): 120 المعول في شرح المطول (عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156

معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه (ياسين البلادي): 121

مغني اللبيب (ابن هشام): 41
ملتقى البحرين (جعفر بن محمد البحراني): 57
من لا يحضره الفقيه (الصدوق): 43
من لا يحضره الفقيه (محمد بن علي بن
بابويه): 115
منتظم الدرين (التاجر): 154
منظومة في النحو (حسين العصفور): 162
المنهاج (القطب الراوندي): 39
منهاج الهداية (أحمد المتوج): 64، 154
منهج الأفهام في علم الكلام (ميثم البحراني): 155
منهج الطالب (محمد بن يوسف العصفور): 162

ن

منية الممارسين (عبد الله السماهيجي): 31، 135

الناسخ والمنسوخ (أحمد المتوج): 81 الناسخ والمنسوخ (القاسم بن سلامة): 83 النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة (ميثم البحراني): 125

. و ... النحو (محمد بن محسن العصفور): 161 نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين (عبد الله الستري): 97، 163

النكت السنية في المسائل المازنية (سليمان الماحوزي): 158 النهاية في خمسمائة الآية (أحمد المتوج): 64

9

الوافي (محمد محسن الكاشاني): 103 الوافية في شرح الكافية (عبد الله بن حسن المقابي): 157 وسائل الشيعة (الحر العاملي): 105، 111 through the narrow bitter political scope, attempting to take it out of its wide national circle and limiting it to a specific group or a sect, and then, the naïve questions arise. These questions resemble the narrow mind of the one posing the questions and his intolerance to submitting to historical facts, purposely forgetting that our research here is as the work of a historian, who submits to cogent historical evidence. Thus, he adopts what he finds to be true and cannot- as long as he is honest-fabricate incidents that never happened and conceal events or names that had historical influence.

Thus, the researcher's concern was to search and delve through historical books that studied Bahrain and its luminaries from the seventeenth century A.H to the end of the thirteenth century. The researcher found a great number of references, old and modern, that he could rely since they were continuously recurrent. Meanwhile, he found modern publications in which their authors claimed that they are recording historical events. These writings; however, aimed at concealing proven historical facts and crudely obliterating them in a pathetic attempt to create a new record of events, that has neither a historical nor geographical base, and does not withstand the historical scientific vision. Thus, refuting them and not taking them into consideration was more suitable to the scientific approach.

The journey of accomplishing this research was not easy at all. Many obstacles were encountered along the way. For the research, in general, depends, basically, on materials which are mostly manuscripts; and obtaining copies of these manuscripts wasn't always very feasible.

# The Scientific Movement in Bahrain

Issa Al-Wadai

The Scientific Movement in Bahrain

From the Seventeenth Century A.H to the End of the Thirteenth Century

#### Abstract:

Bahrain, similar to other Arab and Islamic civilizations, experienced an era of scientific prosperity that lasted several centuries. During this era, hundreds of scientists' names became well known in various fields of knowledge. These scientists produced hundreds of publications on religious and worldly sciences; they penned books about Fiqh (Islamic Jurisprudence) and its principles, [Quranic] interpretations, Hadiths, language, philosophy, mathematics and other known sciences.

Hence, this research serves as an attempt to trace a conclusive outline of the scientific movement in Bahrain that lasted over seven centuries. This research attempts to shed light upon the history of schools in Bahrain and the phases thereof, reflecting both their weakness and strength. It also underlines the scientific activity at those schools and aims at following the contributions of Bahrainis to fields of legal and linguistic sciences in addition to highlighting what distinguishes Bahraini scientific productions from others, with regards to their approach and presented scientific materials.

Nothing can harm this research more than looking at it